حقيقة الإيمان

ونقض عقائد المرجئة المعاصرة والخوارج الجدد

(مرجئة العصر)

تأليف

خالد المرضي

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغامدي، خالد علي

نقض عقائد المرجئة المعاصرة والخوارج الجدد./ خالدي علي العامدي.- جدة، ١٤٣٦هـ.

١٦٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٨ - ٧٧٩٩ - ٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- الخوارج ٢- المرجئة ٣ الفرق الإسلامية أ. العنوان

ديوي ٢٤٥ ١٤٣٦/٣٩٣٨

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٣٩٣٨

ردمك: ٨ - ٧٧٩٩ - ٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ولي الصالحين ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاة والسلام على إمام المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين . ثم أما بعد :

فهذا كتاب في حقيقة الإيمان عند أهل السنة وسلف الأمة ، ونقض عقائد المخالفين فيه من المبتدعة الضالة أتباع الخوارج الجدد والمرجئة المعاصرة.

وسبب تأليفه لا يخفى على ذي لب وهو ما ابتلينا به في زماننا من ظهور المرجئة الذين جعلوا التوحيد في معزل عن الناس، وقد كنا نقرأ عن الإرجاء وكلام السلف في ذمهم والتحذير من معتقدهم وخطورتهم وإفسادهم للدين، ولم نعرف حقيقة كلام السلف إلا بعد أن خرجت علينا المرجئة بأقوال لا يخفى إفسادها للدين بل لم يتجرأ على قولها حتى الأشاعرة الجهمية.

وقد كانت المرجئة الجهمية في عهد السلف أعداء لدعوة التوحيد واضحي الراية زمن الإمام أحمد وبعده الإمام ابن تيمية وحتى زمن الإمام محمد بن عبدالوهاب ، إلا أنهم في عصرنا هذا نجد أولئك المرجئة في صفنا ويدعون بدعوة التوحيد، ويزعمون معاداة أهل الإرجاء والتجهم، وهم في الحقيقة من أولئك الخصوم بل ومن غلاة المرجئة الجهمية الجدد، ومن أعظم من أحيا مذهب الجهمية، حتى لقد صار همهم الصد عن التوحيد وحرب أهله ولمزوهم بالخوارج.

وإن مما ينبغي علمه أن المرجئة ما ظهرت إلا لما بعد أن ظهرت النواقض العملية الظاهرة من شرك الحكم والتشريع والتحاكم والموالاة والتولي للكفار ومظاهرتهم وغيرها.

وقد اخترعت المرجئة في باب موانع التكفير وشروطه موانعا ليست شرعية ولم يجعلها الله أعذارا مقبولة أسوة بمن سبقهم من المنافقين المعذّرين ، حتى صار عندهم مبدأ تكثير الأعذار للمرتدين.

ولم يكتفوا بذلك بل ابتدعوا شبهات ليدافعوا بها عن المرتدين وشبهاتهم تحتوي الجرأة على الله تعالى والطعن في الدين ورمي أنبياء الله بأبشع التهم ولم يسلم من ألسنتهم إبراهيم عليه السلام، ويوسف عليه السلام، والحواريين، والصحابة رضي الله عنهم ، فرموهم بالشرك المبين ثم اعتذروا عنهم بالجهل المُشين، ليصح لهم الاستدلال بهذه الشبهه على عدم تكفير المرتدين.

فالمرجئة اتخذوا أئمة التوحيد غرضاً ومثالاً للجهل بالله، ورميهم بالكفر ثم يتهموهم بعد ذلك بالجهل ، وهم أولى بهذه الأفعال القبيحة الكفر بالله والجهل به.

فقالوا مثلا عن إبراهيم لم يعرف ربه وعبد الكوكب واعتقد الربوبية فيه، وقالوا عن يوسف أنه حكم بحكم الطاغوت لملك مصر ولم يكفر ، والحكام المشرعين مثله في الحكم ، والصحابة وقعوا في الشرك ووالوا الكفار وظاهروهم وعذرهم الله ورسوله وهذا حال أرباب الشبهات المجادلين عن المشركين.

وأرادوا إيقاف حكم المرتد في واقعهم وأغلقوا بابه ، حتى لم يعد عند المرجئة معنى ولا فائدة لذكر باب الردة وأحكام المرتد في كتب العلماء، فكل من وقع في الكفر لا يكفرونه ويكثرون الاعتذار له .

ولو أن الإرجاء وقف عند حد معين لما كتبنا فيه واكتفينا بما كتبه لنا سلفنا الصالح ، لكنه زاد بل كل يوم يستفحل أمره ويتطاير شرره ويكبر خطره ، حتى مس

إفساده أصل الدين ووصل الحال بأهله أن يصير المشرك في دين الإرجاء مسلما ، فنال حربهم توحيد رب العالمين ، مما استوجب البيان ووضع كتاب جامع فيهم ويعرّف بدعاة هذا المذهب وينقض أصولهم ويبين فساد معتقدهم .

أسأل الله تعالى أن ينفع به ويجعله لوجهه خالصا ولدينه موافقا ولجناب ربنا مرضيا ، والحمد لله رب العالمين .

كتبه أبو علي المرضي

بديار غامد بالحجاز

١٤/ ١٢/ ١٤٣٤هـ

محتوى الكتاب

الباب الأول : حقيقة الإيمان

مسائل الباب :

الأولى : تعريف الإيمان :

الثانية : حقيقة الإيمان والإسلام :

الثالثة: أركان الإيمان:

الرابعة دخول العمل في الإيمان وعدم اعتباره بدونه وكفر تاركه:

الخامسة : حكم تارك مباني الإسلام الأربع وأركان الإسلام:

السادسة : الترابط والتلازم بين الباطن والظاهر:

السابعة : التركيب (الإيمان مركب من شعب) :

الثامنة : الفرق بين قول أهل السنة والمرجئة في تلازم الظاهر مع كفر الباطن:

التاسعة: أصل الإيمان وفروعه ولازمه وملزومه :

العاشرة : هل يوجد تصديق بدون انقياد وهل ينفع وهل يسمى إيمانا :

الحادية عشرة : مراتب الإيمان :

الثانية عشرة: زيادة الإيمان ونقصانه:

الثالثة عشرة : الاستثناء في الإيمان :

الرابعة عشرة: علاقة الإسلام بالإيمان:

الخامسة عشرة : لا يقبل الإسلام إلا بإيمان يصححه :

السادسة عشرة : مرتكب الكبيرة فاسق:

السابعة عشرة: من لم يتكلم بالشهادتين مع القدرة فهو كافر بالإجماع .

الثامنة عشرة : النطق بالشهادتين لا تنفع صاحبهما إلا بأمرين :

التاسعة عشرة : الفرق بين ما يدخل به المرء في الإسلام وما يحكم له به

العشرون:من كان كافراً وسيموت مؤمناً فهو حال كفره يعتبر كافراً

الكافر مأمور بالفرائض وفروع الإيمان والشريعة ومخاطب بذلك:

الثانية والعشرون : هل الإيمان مخلوق؟

الثالثة والعشرون : فوائد ذكر أركان الإيمان الستة:

الرابعة والعشرون : اجتماع شعب إيمان وشعب كفر .

الخامسة والعشرون: اجتماع الإيمان والشرك:

السادسة والعشرون : أنواع الإسلام : حقيقي وحكمي :

المسألة السابعة والعشرون : نواقض الإيمان أصله وكماله خمسة أبواب :

الثامنة والعشرون : العصمة والهدر .

التاسعة والعشرون : أقوال الفرق المبتدعة في الإيمان والأسمـاء والأحكام .

المسألة الأولى : تعريف الإيمان :

في اللغة : من الأمن والطمأنينة ، ويأتي بمعنى الإقرار وبمعنى التصديق .

وفي الشرع : اعتقاد بالقلب وقول باللسان والعمل بالجوارح .

فالإيمان حقيقته: أن تعترف وتقر بأن الله رب ومعبود وموصوف بالكمال، وتوحده في ذلك لا تشرك معه أحداً وتعبده وحده وتهابه وتعظمه وتقوم بحقه في العبادة وتصدق أخباره وتلتزم بدينه وتنقاد لرسوله وتتابعه وتحب ذلك كله معتقدا ذلك بقلبك مقرا به بلسانك منقادا لكل ذلك بجوارحك .

والإيمان إقرار وتصديق يتبعه التزام وانقياد ، ولا يسمى الإيمان إيماننا إذا أنخرم أحد الركنين فلا يعتبر به بمجرد وجود التصديق والإقرار دون الانقياد .

وليس المقصود بالأمر بالشهادتين مجرد النطق بها من غير التزام بها وانقياد لها وعمل بمقتضاها، فهذه ليست شهادة فمن شروط الشهادة الالتزام بمضمونها.

قال ابن تيمية في الواسطية : (الدين والإيمان قول وعمل ، قول القلب واللسان ، وعمل القلب والجوارح) .

وسيأتي نقل إجماع السلف وأقوالهم على أن الإيمان قول وعمل.

تنبيه : تفسير الإيمان بالإقرار أقرب لمعناه من تفسيره بالتصديق:

لأن في الإقرار إنشاء الالتزام بخلاف التصديق المجرد ، وهناك فروق بين الإيمان والتصديق سنأتي عليها ، وقد قرر هذا المعنى ابن تيمية في كتاب الإيمان .

تنبيه:أخطأت المرجئة وغيرها في تفسير الإيمان بالتصديق،وسيأتي الرد عليها.

قاعدة: إذا عرف معنى الألفاظ من جهة النبي ﷺ وفسرها فلا يحتاج للغة .

ومن هذا الباب تفسير النبي ﷺ لاسم الإيمان والإسلام.

قال ابن تيمية : (مما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث، إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك الاستدلال بأقوال أهل اللغة) الفتاوى ٧/ ٢٨٦.

وقال: (من فسر القرآن والحديث على غير المعروف عند الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله ملحد في آياته محرف لكلامه ، وهذا فتح لباب الزندقة) ١٣/ ٢٤٣.

تنبيه : **الأسماء التي جاء بها الشرع كالإيمان الأصل حملها على الحقيقة الشرعية.**

فائدة : من أدخل من السلف في تعريف الإيمان وأركانه السنة :

فقصدهم توحيد المتابعة وأن يعبد الله بما شرعه الرسول ﷺ وعدم الابتداع .

قاعدة : ضد الإيمان:

الكفر يكون بالاعتقاد والقول والعمل .

قال ابن تيمية : (المعروف في مقابل الإيمان لفظ الكفر ، يقال هو مؤمن أو كافر ، والكفر لا يختص بالتكذيب ، بل لو قال أنا أعلم أنك صادق لكن لا أتبعك بل أعاديك وأبغضك وأخالفك ولا أوافقك لكان كفره أعظم،فلما كان الكفر المقابل للإيمان ليس هو التكذيب فقط علم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط) ٧/ ٢٩٢.

مسألة : إذا قلنا إن القول والعمل ركن في الإيمان والتكلم بالتوحيد والعمل به من شرط قبوله، فهو على الأصل أن الإيمان والتوحيد قول وعمل واعتقاد، والكفر الذي هو ضده يكون بالقول والعمل وليس مجرد الاعتقاد كما تزعم المرجئة .

المسألة الثانية : حقيقة الإيمان والإسلام :

أولاً : دين الله تعالى وخطابه قسمان:

الأول : خبر ، يحتاج لتصديق ، وضده التكذيب .

الثاني : طلب ، يحتاج لطاعة والتزام وانقياد ، وضده التولي .

والكفر يكون بنقض أحد هذين الأصلين : بالتكذيب ، وبالتولي.

والأول متعلق بالعلم والقول ، والثاني متعلق بالعمل.

وبهذا يعرف أن الإيمان قسمان : قول وعمل .

والكفر يكون بالقول والعمل ، وهو قسمان : تكذيب وتولي.

ومن الأدلة على ذلك : قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ الليل: ١٦ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ طه: ٤٨ .

ودائما ما يقرن التكذيب بالتولي وجعل العقوبة مختصة بوجود أحدهما.

من التكذيب الجحود والنفاق والشك والجهل.

ومن التولي : الإعراض والاستكبار والامتناع والعناد.

وقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾ ﴾ القيامة: ٣١–٣٢.

وجعل مقابل التصديق التكذيب وفي مقابل الطاعة والصلاة التولي .

ومن معاني التولي الإباء والامتناع والإعراض، وجاء بالصلاة لأنها أصل الأعمال وأولها وأول أركان الإسلام العملية، وترك الصلاة من كفر التولي.

وقوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ الأنعام: ١١٥.

صدقاً في الأخبار وعدلاً في الأحكام .

ثانياً : مدار الكفر ومرده ومرجعه لبابين :

الأول : التكذيب والجحود ، المتعلق بالقلب والتصديق.

الثاني : الامتناع والإعراض والإباء ، المتعلق بالعمل والجوارح.

قال ابن تيمية: (فمن لم ينقد لأمره فهو إما مكذبٌ لـه أو ممتنـع عـن الانقيـاد لربه، وكلاهما كفر صريح). الصارم ص ٩٦٩.

قال:(الكفر يكون بتكذيب الرسول أو الامتناع عن متابعته) الدرء ١/ ٢٤٢.

وقال : (من قال مـن الفقهـاء لا يكفـر إلا الجحـد ، فالجحـد عنـده متنـاول للتكذيب بالإيمان ومتناول للامتناع عن الإقرار والالتزام) ٢٠/ ٩٨ .

قال ابن القيم: (الكفر وإن اختلفت شعبه فيجمعه خصلتان :

تكذيب الرسول في خبره ، وعدم الانقياد لأمره). أحكام أهل الذمة.

وقال:(العذاب يستحق بسببين:

أحدهما: الإعراض عن الحجة وعدم إرادتها والعمل بها.

الثاني: العناد لها بعد قيامها وترك إرادة موجبها) طريق الهجرتين.

قال ابن تيمية : (الإيمان قول وعمـل ، فـالإيمان يتـضمن أخبـاره وأوامـره ، فيصدق القلب أخباره تصديقا يوجب حالا في القلب ، والتصديق هو نوع من العلم والقول ، وينقاد لأوامره ويستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام هـو نـوع مـن الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمنا إلا بمجموع الأمرين، التصديق والانقياد) الصارم ٩٦٧.

المسألة الثالثة: أركان الإيمان:

الأول: قول القلب : وهو معرفته وعلمه وتصديقه.

الثاني: عمل القلب : وهو انقياده وخضوعه وذله ومحبته وإقراره وقبوله.

الثالث: قول اللسان : وهو إقراره ونطقه بالشهادتين.

الرابع:عمل الجوارح:من انقياد وطاعة واتباع وفعل الفرائض وترك النواهي.

فعمل الجوارح ركن في الإيمان وتاركه كافر عند السلف مؤمن عند المرجئة.

وقول القلب : من قبيل الإخبار والتصديق أو التكذيب .

وعمل القلب : من قبيل الحركة والفعل فهو إنشاء القصد والالتـزام والإرادة والرغبة والمحبة والخوف والرضا والقبول والانقياد . ابن تيمية ٧/ ٥٣٥ .

واليقين متعلق بقول القلب وعمله، وقد بينت ذلك في كتاب شرح الشروط.

قال ابن تيمية: (اليقين يراد به علم القلب وعمله ..) ١٦/ ٣٣٧ .

قال ابن القيم في الصلاة ٤٥ :

(حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل .

والقول قسمان :

قول القلب وهو الاعتقاد ، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام .

والعمل قسمان : عمل القلب وهو نيته وإخلاصه ، وعمل الجوارح) .

الأدلة على أركان الإيمان :

أولاً : الأدلة على إيمان القلب :

قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ الحجرات: ١٤.

قال تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ المجادلة: ٢٢.

ثانياً : أدلة إيمان قول اللسان :

قال تعالى: ﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ آل عمران: ٨٤.

قال تعالى: ﴿ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ آل عمران: ٥٢.

قال تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ البقرة: ١٣٦.

قال تعالى: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ العنكبوت: ٢.

قال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ المائدة: ٤١.

فالإيمان متعلق بقول اللسان وبعقيدة القلب وهي الأصل.

ثالثاً : أدلة إيمان الجوارح ودخول عملها في الإيمان :

قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ البقرة: ١٤٣، **والإيمان في الآية المقصود به الصلاة، فسماها الله إيمانا، مما يدل على دخول الصلاة والعمل في الإيمان واسمه.**

قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ النور: ٤٧ ، **فشرط صحة الإيمان القيام بالعمل والطاعة .**

وقال: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ﴾ الحجرات: ١٤، **فالآية نصت على أن الإيمان لن يحصل لهم إلا بعد العمل بالطاعة.**

الرابعة : فصل : دخول العمل في الإيمان وعدم اعتباره بدونه وكفر تاركه:

أولاً : الأدلة على دخول عمل الجوارح في الإيمان :

قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾ البقرة ١٤٣، والمقصود بالإيمان هنا الصلاة، وقد سماها الله إيمانا، مما يدل على دخول الصلاة والأعمال في ركن الإيمان واسمه.

وقال تعالى : ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ البينة: ٥.

وقال: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَـٰهَدُواْ ﴾ الحجرات: ١٥.

وقال: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُوْلَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ النور: ٤٧، والآية جعلت شرط صحة الإيمان الطاعة وهي عمل الجوارح.

وقال: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ﴾ الحجرات: ١٤. وهذه الآية نصت على أن الإيمان لن يحصل لهم إلا بعد العمل بالطاعة.

وقال: ﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ آل عمران: ٣٢ .

والله ﷻ كفّر تارك الطاعة التي هي فعل الأوامر وترك النواهي بالجوارح.

ومن الأدلة الآيات التي نفت الإيمان عمن لم يتحقق منه العمل الظاهر .

قال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ ﴾ النساء: ٦٥.

﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ النور: ٥١

﴿ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ المائدة: ٨١

والله قال قبلها: ﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ولفظ (ترى) يدل على الرؤية البصرية مما يدل على أن عملهم الذي نفى الإيمان متعلقا بالظاهر.

ومن الأدلة على دخول العمل في الإيمان وأن الجنة لا يدخلها أحد إلا بالعمل:

قوله تعالى: ﴿ أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ السجدة: ١٩ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ الأحقاف: ١٤.

ومن الأدلة في السنة :

عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لوفد عبد القيس : (آمركم بالإيمان بالله ، وهل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة ...) متفق عليه.

وقال ﷺ :(أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله) رواه الجماعة.

والدلالة من منطوق الحديث على وجوب العمل وأن قول لا إله إلا الله لا تنفع إلا بعد المجيء به ظاهراً.

وقال ﷺ :(العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر). رواه احمد والترمذي،فإذا كان تارك الصلاة يعد كافرا فكيف بمن ترك العمل بالدين كله.

وقال ﷺ : (كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى قالوا ومن يأبى يا رسول الله قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى) رواه البخاري.

وقال النبي ﷺ : (الإيمان بضع وسبعون شعبة) متفق عليه . وذكر منها إماطة الأذى وهو عملي.

كما أن هناك أدلة بيناها في كتاب الانقياد وكفر الامتناع والإعراض.

ثانياً : إجماع السلف على كفر تارك العمل:

العمل الظاهر من العبادات والفرائض ومباني الإسلام تعتبر جزءاً من التوحيد والإيمان وركناً فيه يزول بزواله فتارك العمل كافر خارج من الإسلام والإيمان خلافاً للمرجئة.

أما زوال الإيمان فلأنه مركّب من قول وعمل فإذا زال العمل زال الإيمان.

وأما زوال الإسلام فلأنه قائم على الاستسلام بالطاعة والانقياد بالعمل، فإذا زال العمل زال الإسلام ولم يبق مع تارك العمل لا إيمان ولا إسلام .

فهذا العمل الذي هو ركن الإيمان هو حقيقة الإسلام كذلك، وهو شرط من شروط التوحيد ولا إله إلا الله وهو الانقياد، والانقياد هو الإذعان العملي بالجوارح، والامتثال الظاهر المترتب على الانقياد والقبول الباطن، وقد بين السلف ما قرره الشارع وجاء موضحاً في الكتاب والسنة وفهم الصحابة أن تارك العمل لا يعتبر مسلماً ولا مؤمناً بل من حكم بإسلام ذلك فهم يكفرونه.

- روي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود ﷺ:" لا ينفع قول إلا بعمل ولا عمل إلا بقول ولا قول وعمل إلا بنية ولا نية إلا بموافقة سنة ". أخرجه ابن بطه .

- قال الحميدي: " وأخبرت أن قوماً يقولون إن من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت أو يصلي مسندا ظهره مستدبرا القبلة حتى يموت، هو مؤمن ما لم يكن جاحداً إذا كان يقر بالفروض، فقلت هذا الكفر بالله الصراح وخلاف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفعل المسلمين قال تعالى : ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾". أخرجه الخلال.

- قال الإمام أحمد: " من قال هذا - الكلام السابق الذي ذكر للحميدي - فقد كفر بالله ورد على الله أمره وعلى الرسول ما جاء به ". أخرجه الخلال في السنة .

فإذا كان بعض السلف قد كفّروا من لم يكفر تارك العمل، وكفروا من يقول إن تارك العمل مسلم ولا يكفر بذلك إذا كان مقرا بها، فكيف لا يكفّرون من تقوم به هذه الصفة وهي ترك العمل فتأمل.

- وقال الإمام سفيان بن عيينة :" والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصراً بقلبه على ترك الفرائض، وسموا ترك الفرائض ذنباً بمنزلة ركوب المحارم ، وليس بسواء لأن ركوب المحارم من غير استحلال معصيته وترك الفرائض متعمداً من غير جهل ولا عذر كفرا، وبيان ذلك في أمر آدم وإبليس وعلماء اليهود ... وتركهم على معرفة من غير جحود فهو كفر " أخرجه عبدالله بن أحمد في السنة.

ومثّل تارك الواجب بفعل إبليس واليهود، وأن كفر تارك العمل ولو مع إقراره بوجوبه ومعرفته وعدم جحوده أمر مجمع عليه بين أهل السنة، ولم يخالف فيه إلا المرجئة، فتأمل كلام مرجئة عصرنا ممن زعم أن تكفير تارك العمل محل خلاف بين أهل السنة لا يبدع المخالف فيه وليس خلاف بين مرجئ مبتدع وسني متبع .

- قال ابن رجب :" روي عن عطاء ونافع مولى ابن عمر أنهما سُئلا عمن قال الصلاة فريضة ولا أصلي؟ فقالا هو كافر، وكذا قال الإمام أحمد " . فتح الباري ١/ ٢١. وأخرج أثر عطاء عبد الله بن الإمام أحمد في السنة والخلال واللالكائي .

- وقال الإمام أحمد: (من قال الزكاة من الله ولا أؤديها، والزكاة علي ولا أزكي، والصوم فرض ولا أصوم : يستتاب فإن تاب وإلا قتل) . أحكام الملل:٤٨٨ .

- بل جعل إسحاق بن راهويه هذا قول غلاة المرجئة فقال: " غلت المرجئة حتى صار من قولهم إن قوماً يقولون من ترك الصلوات المكتوبات وصوم رمضان والزكاة والحج وعامة الفرائض من غير جحود لها أنا لا نكفّره يرجأ أمره إلى الله بعد، إذ هو مقر فهؤلاء الذين لا شك فيهم" يعني المرجئة نقله عنه ابن رجب في الفتح.

- ونقل عن المدني:" إن من قال ذلك يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه ".

وبمثل هذا قال التستري ووكيع ابن الجراح والترمذي والآجرى وابن بطه ومكحول وغيرهم من أئمة السلف .

- وقال الأوزاعي " لا يستقيم الإيمان إلا بالقول ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل " .

- قال الشافعي :" وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر" رواه اللالكائي ونقله ابن تيمية عنه في الإيمان.

- وقال ابن عيينه :" لا يكون قولا إلا بعمل " .

وبمثل ذلك قال الحسن البصري وسفيان الثوري والزهري والمروزي .

- قال أبو ثور:" من قال أقر ولا أعمل لم نطلق عليه اسم الإيمان " . نقله ابن تيمية عنه في الإيمان.

- قال الإمام التستري :" الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر ". رواه ابن بطه وذكره ابن تيمية في الإيمان .

- قال المروزي في تعظيم الصلاة :" والإيمان أصله التصديق والإقرار ينتظر به حقائق الأداء لما أقر والتحقيق لما صدق، ومثل ذلك كمثل رجلين عليهما حق لرجل:

فسأل أحدهما حقه فقال ليس لك عندي حق فأنكر وجحد .

وسأل الآخر حقه فقال نعم لك علي كذا، فليس إقراره بالذي يصل إليه بذلك حقه دون أن يوفيه وهو منتظر أن يحقق ما قال ويصدق إقراره بالوفاء. ولو اقر ثم لم يؤد حقه كان كمن جحده في المعنى، إذا استويا في الترك للأداء".

- وقال الإمام الملطي في التنبيه والرد على المرجئة :" باب ذكر المرجئة . منهم من يقول: من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله دخل الجنة إذا مات وإن زنى أو سرق وقتل وترك الصلاة والزكاة والصيام إذا كان مقراً بها يسوف بالتوبة لم يضره وقوعه في الكبائر وترك الفرائض وإن فعل ذلك استحلالاً كان كافراً بالله مشركاً ".

فتأمل كيف جعل عدم التكفير بترك العمل والانقياد من أصول مذهب المرجئة.

- وقال الآجري في الشريعة :" فالأعمال بالجوارح تصديقاً للإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق الإيمان بجوارحه مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه هذه ورضي من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمناً ولم تنفعه المعرفة والقول وكان تركه العمل تكذيباً منه لإيمانه وكان العمل بما ذكرنا تصديقاً منه لإيمانه ".

ثم ذكر أن ضد ذلك هو مذهب المرجئة الذين تلاعب بهم الشيطان وحذر من مقولتهم التي هي الإرجاء الخبيث فقال :"من قال غير هذا فهو مرجئ خبيث ".

- وقال ابن بطة في الإبانة :" الإيمان قول وعمل، وأن من صدق بالقول وترك العمل كان مكذباً وخارجاً من الإيمان، وأن الله لا يقبل قولا إلا بعمل ولا عملا إلا بقول ".

- وقال :" وكل من تكلم بالإيمان وأظهر الإقرار بالتوحيد وأقر أنه مؤمن بجميع الفرائض غير أنه لا يضره تركها ولا يكون خارجاً من إيمانه إذا هو ترك العمل بها في وقتها... ومن أقر بذلك وقال بلسانه ثم تركه تهاوناً ومجونا أو معتقداً لرأي المرجئة ومتبعاً لمذهبهم فهو تارك الإيمان ليس في قلبه منه قليل ولا كثير وهو في جملة المنافقين ".

- وقال أيضاً فيه :" فمن زعم أنه يقر بالفرائض ولا يؤديها ويعملها، وبتحريم الفواحش والمنكرات ولا ينزجر عنها ولا يتركها، وأنه مع ذلك مؤمن، فقد كذب بالكتاب وبما جاء به رسوله ومثله كمثل المنافقين الذين: ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ فأكذبهم الله ورد عليهم قولهم وسماهم منافقين، على أن المنافقين أحسن حالاً من المرجئة لأن المنافقين جحدوا العمل وعملوه، والمرجئة أقروا بالعمل بقولهم وجحدوه بترك العمل به. فمن جحد شيئاً وأقر به بلسانه وعمله ببدنه أحسن حالاً ممن أقر بلسانه وأبى أن يعمله ببدنه فالمرجئة جاحدون لما هم به مقرون ومكذبون لما هم به مصدقون فهم أسوأ حالاً من المنافقين ".

فانظر كيف جعل رحمه الله كفر الإعراض والامتناع والإباء أشد من كفر النفاق والجحود والتكذيب وأعظم جرماً .

- قال أبو طالب المكي في قوت القلوب ونقله عنه ابن تيمية في الإيمان: " فمثل الإسلام من الإيمان كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى في المعنى والحكم فشهادة الرسول غير شهادة التوحيد فهما شيئان في الأعيان وإحداهما مرتبطة بالأخرى ، فهما كشيء واحد لا إيمان لمن لا إسلام له ولا إسلام لمن لا إيمان له إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصحح إسلامه ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيمانه من حيث اشتراط الله سبحانه وتعالى للأعمال الصالحة الإيمان واشترط للإيمان الأعمال الصالحة فقال في تحقيق ذلك ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ ﴾ . وقال في تحقيق الإيمان بالعمل ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴾ ومن كان ظاهره أعمال الإسلام لا يرجع إلى الإيمان بالغيب فهو منافق نفاقاً ينقل عن الملة ومن كان عقده الإيمان بالغيب لا يعمل بأحكام الإيمان وشرائع الإسلام فهو كافر كفرا لا يثبت معه توحيد".

وقال أيضاً :" وقد اشترط الله تعالى للإيمان العمل الصالح ونفى النفع بالإيمان إلا بوجود العمل، كما شرط للإيمان الإسلام فكما لو عمل عبد بالصالحات كلها لم تنفعه إلا بالإيمان كذلك لو آمن لم ينفعه إلا بالأعمال " .

وقد ذكر الإجماع على هذا الأصل جمع من السلف وأن العمل ركن لا يقبل الإسلام ولا الإيمان والتوحيد إلا به، وأن ترك جنس العمل كفر، وقد اختلفت عباراتهم وكلها تدور على أصل واحد، فمن أقوالهم غير ما سبق : لا يصلح قول إلا بعمل ، ولا يستقيم قول إلا بعمل ، ولا ينفع الإيمان إلا بعمل، ولا يُجزئ الإيمان إلا بالعمل ، ولا يقبل الإيمان إلا بالعمل ، ولا إيمان إلا بعمل، وغيرها .

ونقل أبو عبيد القاسم بن سلام وابن بطه والآجري واللالكائي وابن منده وغيرهم هذه الإجماعات عن أكثر من مائة وثلاثين إماماً من مختلف أقطار بلاد المسلمين في الحجاز واليمن والشام والعراق وخراسان والمشرق ومصر .

منهم : عطاء ومجاهد وعمرو بن دينار ونافع والزهري وربيعة ومالك وطاووس وعبدالرزاق ووهب بن منبه ومكحول والأوزاعي والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وميمون بن مهران والأسود النخعي وسعيد بن جبير وربيع بن خثيم وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي والأعمش وسفيان الثوري وسفيان بن عيينه والفضيل بن عياض وشريك وابن أبي ليلى ووكيع بن الجراح ومحمد بن سيرين وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وأبو عوانه ويحيى القطان والضحاك وابن المبارك والبخاري وغيرهم كثير جداً .

وانظر أقوالهم في الكتب التي خرجت كلام السلف في الإيمان كالسنة للخلال وعبد الله بن أحمد واعتقاد اللالكائي والشريعة للآجري.

وسيأتي كلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهم في كفر تارك العمل في مسألة تلازم البطن والظاهر .

الخامسة : حكم تارك مباني الإسلام الأربع وأركان الإسلام:

تارك التوحيد كافر إجماعا،وأما المباني الأربع ففيه تفصيل كما سنورده .

وترك الصلاة والزكاة من الشرك، والله سمى تاركهما مشركا .كما في آية فصلت: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ وحديث:(بين الرجل وبين الشرك).

قال ابن تيمية: (وأما الفرائض الأربع: إذا جحد وجوب شيء منها بعد بلوغ الحجة فهو كافر ... وأما مع الإقرار بالوجوب إذا ترك شيئاً من هذه الأركان الأربعة ففي التكفير أقوال للعلماء :

أحدها:أنه يكفر بترك واحد من الأربعة حتى الحج ، وإن كان في جواز تأخيره نزاع،فمتى عزم على تركه بالكلية كفر،وهذا قول طائفة من السلف كسعيد بن جبير.

الثاني : أنه لا يكفر بترك شيء من ذلك وهذا المشهور عن كثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي (قلت: وهو قول المرجئة ومن تأثر بهم).

الثالث : لا يكفر إلا بترك الصلاة ، وهو قول كثير من السلف .

الرابع : يكفر بتركها وترك الزكاة فقط . (كما دل عليه ظاهر القرآن في براءة، وحديث ابن عمر وغيره ولأنهما منتظمتان لحق الحق وحق الخلق كانتظام الشهادتين للربوبية والرسالة ، ولا بد لهما من غير جنسهما بخلاف الصيام والحج) .

الخامس : يكفر بتركها وترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها).

الإيمان الأوسط ٥٥٢ ونحوه في الإيمان ص٣٠٢ و٢٠/ ٩٦ .

قال ابن رجب: (ذهبت طائفة من السلف إلى كفر من ترك شيئا منها).

من جامع العلوم والحكم .

والصحيح: أن تارك الصلاة كافر مطلقا وقد أجمع الصحابة على كفر تاركها.

ومما يدل على كفر تارك الصلاة تهاوناً الأحاديث الصحيحة .

قال ﷺ: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر) رواه الترمذي والنسائي وأحمد.

وحديث : (بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة) رواه مسلم.

فجعل ترك الصلاة من الشرك الذي لا يغفره الله، فهو من شرك التعطيل.

وقال عمر ﷺ : (لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة) رواه مالك.

وإجماع الصحابة الذي نقله السلف:

قال عبد الله بن شقيق: (لم يكن أصحاب النبي ﷺ يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة) . الترمذي .

وقال أيوب السختياني التابعي: (ترك الصلاة كفر لا يختلف فيه) أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة.

قال حرب الكرماني في عقيدته: (القول بتكفير تارك الصلاة يوافق ما أجمع عليه أهل السنة من أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل).

فلا عبرة بعد هذا بمن خالف من العلماء فقد أخطأ. وبهذا يعلم أن ما نسب للشافعي من عدم تكفير تارك الصلاة تهاونا لا عبرة به ، ويجاب عنه بأنه لم يبلغه إجماع الصحابة ، وقد حصل لغيره من الأئمة في جهلهم بإجماع الصحابة فأفتوى بما يخالفه ، والشافعي يرى قول الصحابي حجة فضلا عن إجماعهم، ومنكر حجية إجماع الصحابة كافر إن علم به ، ثم إنه يقول بأن العمل ركن في الإيمان وتاركه كافر.

أما الزكاة والصيام والحج فتاركها على حالين :

الأول : من امتنع عنها مع إقراره بوجوبها فيكفر إجماعا.

١ - الحج والصيام: من عزم على أن لايحج ولايصوم امتناعا فهو كافر إجماعاً.

قال ابن عباس: (من كفر: أي زعم أنه ليس بفرض عليه) . (ليس علي حج) .

أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم. وهذا هو حقيقة كفر الامتناع . فالعازم على عدم الحج والمصر على تركه وأن لا يحج، يعد ممتنعا كافرا، وهناك فرق بين من هذه حاله وبين العازم عليه لكن من دون مسارعة فسوف وتهاون فلا يرى أنه على الفور.

وسيأتي قول عمر في قتال تارك الحج الممتنع عنه .

وسئل الإمام أحمد: (من قال: أعلم أن الصوم فرض ولا أصوم ؟ فأملى علي: يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه) أحكام أهل الملل للخلال ص ٤٨٢ .

٢- وأما الزكاة فقد أجمع الصحابة على تكفير الممتنع عنها .

قال ابن مسعود:(ما تارك الزكاة بمسلم) رواه عبدالله في السنة والخلال .

قال الإمام أحمد: (من قال الزكاة علي ولا أزكي: يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه. ومن قال: الزكاة من الله تعالى ولا أؤديها . يستتاب فإن تاب وإلا قتل . ومن ترك الزكاة ليس بمسلم ، وقد قاتل أبو بكر أهل الردة على ترك الزكاة) .

(إذا منعوا الزكاة كما منعوا أبا بكر وقاتلوا عليها لم يصل عليهم . فإذا كان الرجل يمنع الزكاة من بخل أو تهاون لم يقاتل على المنع ويورث). الملل للخلال ٤٨٨ .

فبيّن أن منع الزكاة يعد كفراً إذا كان على نفس الصفة التي حصلت من المرتدين زمن أبي بكر وهي الإباء والامتناع، وليست لأجل القتال كما توهم البعض.

الثاني: المتهاون في الزكاة والصوم والحج من غير امتناع فمحل خلاف :

فالأكثر على عدم تكفير المتهاون في تركها .ويدل على عدم كفر تارك الزكاة مارواه مسلم: (ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي زكاتها ... وفي آخره ثم ينظر في سبيله إما الجنة وإما النار) .. ويحتمل أنه وارد في المقصر فيها دون تاركها بالكلية.

وكفّر طوائف من السلف تاركها مطلقا ولو كان تهاونا وكسلا من غير امتناع أو عناد . منهم سعيد بن جبير والحسن .

ومما يدل على كفر تارك الفرائض ما روي عنه ﷺ : (من فعل هؤلاء ثم جاء رمضان فترك صيامه متعمدا لم يقبل الله منه الإيمان ولا الصلاة ولا الزكاة إلا بالصيام ، فمن فعل هؤلاء الأربع ثم تيسر له الحج فلم يحج لم يقبل منه الإيمان ولا الصلاة ولا الزكاة ولا الصيام إلا بالحج ، ولن يقبل الله شيئاً من الفرائض بعضها دون بعض) . أخرجه ابن بطة .

ويستدل من يكفر تارك الزكاة بآية التوبة: ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ ﴾ ،وآية فصلت﴿ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ .

وحديث: (أمرت أن أقاتل الناس ... ويؤتوا الزكاة).

ويستدل على كفر تارك الحج بآية: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ آل عمران: ٩٧.

وما روي عن النبي ﷺ أنه قال:(من أدرك حجة الإسلام ، فلم يحج، ولم يمنعه حاجة ظاهرة ولا إمام جائر ظالم ، ولا سجنٌ حابس حتى يموت على ذلك ، فليمت على أي حال شاء يهوديا أو نصرانيا) رواه الدارمي وغيره عن أبي أمامة وأبي هريرة.

وعن علي قال: قال ﷺ : (من ملك زادا وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا ، وذلك بأن الله يقول (ولله على الناس... ومن كفر) .رواه الترمذي وغيره .

قال عمر ﷺ: (لقد هممت أن أبعث رجالاً إلى هذه الأمصار، فلينظروا كل من كان له جدة ولم يحج فيضربوا عليهم الجزية ، ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين) .

قال:(لوأن الناس تركوا الحج لقاتلتهم عليه كما نقاتلهم على الصلاة والزكاة).

أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح والخلال في أحكام أهل الملل.

وأخرج عن ابن عمر قال : من ترك الحج لا يصلى عليه .

وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر : من مات وهو موسر ولم يحج ، جاء يوم القيامة وبين عينيه مكتوب كافر .

قال الحسن وغيره: من ترك الحج وهو قادر عليه فهو كافر . تفسير القرطبي .

فائدة : وجه تخصيص الصلاة والزكاة بقتال تاركها دون الصيام والحج :

لأنها ظاهرة ، أما الصيام فباطن، وأما الحج فمرة في العمر .

قال ابن تيمية : (وأما الصلاة والزكاة ، فلهما شأن ليس الفرائض ، ولهذا ذكر الله تعالى في كتابه القتال عليهما ، لأنهما عبادتان بخلاف الصوم فإنه أمر باطن وهو مؤتمن عليه فهو من جنس الوضوء وغسل الجنابة ، أما الصلاة والزكاة فأمر ظاهر لا يمكن لإنسان بين المؤمنين أن يمتنع عن ذلك) ٧/ ٦٠٨.

المسألة السادسة : الترابط والتلازم بين الباطن والظاهر:

الباطن : هو ما في القلب من إيمان أو كفر ، فالباطن هو قول القلب وعمله.

الظاهر : هو ما يظهر للناس من قول اللسان وعمل الجوارح .

معنى التلازم : التلازم والترابط بمعنى واحد ، وهو من باب علاقة الملازمة والاقتضاء والتأثير والدليل ، والظاهر فرع عن الباطن ودليل عليه، فإذا كان الباطن فاسداً كان الظاهر فاسداً وإذا كان صالحا كان الآخر كذلك .

ويستحيل حصول الأثر بدون المؤثر والواجب دون موجبه واللازم بدون ملزومه والمدلول دون دليله ،فلابد من وجود الشيء مع لازمه.

وكل من الباطن والظاهر دليل على الآخر ولازم له ، بينهما علاقة مشتركة وكل يؤثر في الآخر ويدل عليه وإن كان الأصل هو ما في الباطن .

قال الشاعر :

ومهما تكن عند أمرئٍ من خليقة   وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فإن كان في القلب إيمان فلا بد من أثره على الجوارح ،كما أن كفر القلب مؤثر على الجوارح ، وصلاح وفساد أحدهما دليل على صلاح وفساد الآخر .

تنبيه: لا تخالف المرجئة في أن إيمان القلب يدعو لإيمان الظاهر والعمل، فهو يستدعيه لكن يقولون : إنه لا يستلزمه فقد يوجد بدونه .

قال ابن تيمية : (المرجئة لا تنازع في أن الإيمان الذي في القلب يدعو إلى فعل الطاعة والطاعة من ثمراته ونتائجه ، لكن تنازع هل يستلزم الطاعة) ٧/ ٥٠.

لزوم الظاهر للباطن والباطن للظاهر وتأثير كل منهما في الآخر :

يوجد علاقة عكسية في التلازم ما بين الباطن والظاهر وما بين أعمال الجوارح واعتقاد القلب في الإيمان والكفر ، فما يظهر على البدن من عمل هو دليل على ما في القلب، كما أن ما يقوم بالبدن من الأعمال له تأثير فيما في القلب ، فكل منهما يؤثر في الآخر لكن القلب هو الأصل والبدن فرع له ، والفرع يستمد من أصله ، والأصل يثبت ويقوى بفرعه .

مثال : التشبه بالكفار في الظاهر يورث محبة لهم في الباطن ، والحب في الباطن يستدعي التشبه والتولي الظاهر.

قال ابن تيمية في الإيمان : (لما كانت الأقوال والأعمال الظاهرة مستلزمة للأقوال والأعمال الباطنة كان يستدل بها عليها) الفتاوى ٧/ ٥٤٢ .

(الأقوال والأعمال الظاهرة نتيجة الأعمال الباطنة ولازمها) ٧/ ٥٥٢.

وقال : (وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة ، فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه ودليله ومعلوله ، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضا تأثير فيما في القلب ، فكل منهما يؤثر في الآخر لكن القلب هو الأصل والبدن فرع له ، والفرع يستمد من أصله ، والأصل يثبت ويقوى بفرعه) الفتاوى ٧/ ٥٤١ .

أدلة التلازم :قال تعالى:

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ ﴾ النساء: ٦٥.

﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾ آل عمران: ٣١.

﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ النور: ٥١.

﴿ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ المائدة: ٨١.

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ إبراهيم: ٢٤.

﴿ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ﴾ التوبة: ١٧.

﴿ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾ الصافات: ١٠٥.

ومما يدل على التلازم من السنة:

قوله ﷺ : (ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح سائر الجسد وإذا فسدت فسد سائر الجسد ألا وهي القلب) رواه البخاري .

وقوله ﷺ: (والفرج يصدق ذلك أو يكذبه) متفق عليه.

وقال عمر ﷺ في رجل رآه يعبث في صلاته ويكثر الحركة: (لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه) .أخرجه عبد الرزاق والبهقي كما روي عن ابن المسيب.

قال الحسن: (إن الإيمان ليس بالتحلي ولا بالتمني إنما الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل) . رواه ابن أبي شيبة كما هو عند سعيد بن منصور وابن عدي.

أقول أهل العلم في إثبات التلازم بين الباطن والظاهر :

قال الطبري:(فكان فعله ونكاح امرأة أبيه من أدل الدليل على تكذيبه الرسول ﷺ فيما أتاه به عن الله وجحوده آية محكمة .. لذلك أمر بقتله)تهذيب الآثار ٢/ ٤٨.

تأمل كيف جعل الطبري العمل الظاهر دليل على التكذيب والاستحلال والجحود والبغض وأن هناك ما يسمى عند العلماء بالتكذيب والجحود العملي .

قال الشاطبي : (ومن هنا جعلت الأعمال الظاهرة في الشرع دليلا على ما في الباطن فإن كان الظاهر منخرما حكم على الباطن بذلك وهو أصل عام في الفقه وسائر أحكام العاديات والتجريبيات والأدلة على صحته كثيرة جداً وكفى بذلك عمدة أنه الحاكم بإيمان المؤمن وكفر الكافر) الموافقات١/ ٢٣٣.

وقال الفراء : (لم يكن كذب برد ظاهر ولكنه قصر عما أمر به من الطاعة فجعل تكذيباً). من تفسير القرطبي للتولي. فالتكذيب قد يظهر في عمل ظاهر .

وقال حافظ الحكمي : (ومحال أن ينتفي انقياد الجوارح بالأعمال الظاهرة مع ثبوت عمل القلب) معارج القبول ٢/ ٥٩٤.

قال ابن الهمام: (بعض الأفعال تقوم مقام الجحود) فيض الباري للكشميري.

وقال ابن القيم : (من أمحل المحال أن يقوم بقلب العبد إيمان جازم لا يتقاضاه فعل طاعة ولا ترك معصية). الصلاة ٢٨ .

وقال فيه ص ٢٩ :" فالتصديق إنما يتم بأمرين: أحدهما اعتقاد الصدق والثاني محبة القلب وانقياده ... وهذا صريح في أن التصديق لا يصح إلا بالعمل ".

وقال فيه : (وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب فغير مستنكر أن يـزول بزوال أعظم أعمال الجوارح، ولاسيما إذا كان ملزوما لعدم محبة القلب وانقياده الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم كما تقدم، فإنه يلزم من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح، إذ لو أطاع القلب وانقاد لأطاعت الجـوارح وانقـادت، ويلـزم مـن عـدم طاعته وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة، وهو حقيقة الإيمان فإن الإيمان لـيس مجرد التصديق وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد) . الصلاة ص ٣٥.

قال ابن تيمية:" إن جنس الأعمال من لوازم إيـمان القلـب وإن إيـمان القلـب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع سواء جعل الظاهر مـن لـوازم الإيـمان أو جزء من الإيمان " . الفتاوى ٧/ ٦١٦ .

وقال في الإيمان : (لما كانت الأقـوال والأعـمال الظـاهرة مـستلزمة للأقـوال والأعمال الباطنة كان يستدل بها عليها) الفتاوى ٧/ ٥٤٢ .

وقال فيه:(هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان).

وفيه:(لايتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح).

وقال :" الإيمان الباطن يستلزم الإقرار الظاهر بل وغيره، وأن وجـود الإيـمان الباطن تصديقاً وحباً وانقياداً بدون الإقرار الظاهر ممتنع ".

وفيه:(أخطؤوا لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن) ٧/ ٥٥٦.

قال ابن تيمية: (ما يقوم بالقلب من تصديق وحب لله ورسوله لابد أن يظهـر على الجوارح ، وكذلك بالعكس، ولهذا يـستدل بانتفـاء الـلازم الظـاهر عـلى انتفـاء الملزوم الباطن) الجواب الصحيح ٦/ ٤٨٧.

وقال : (لا يستقر شيء في القلب إلا ظهر موجبه ومقتضاه على البدن. وأما إذا لم يظهر إثر ذلك لابقول ولابفعل فإنه يدل على أنه ليس في القلب إيمان) ١٤/ ١٢١ .

وقال قبله: (وزعم جهم ومن وافقه أن مجرد معرفة قلب وتصديقه يكون إيمانا يوجب الثواب يوم القيامة بلا قول ولا عمل ظاهر .) ١٤/ ١٢١ ، ١٠/ ٧٤٨.

وقال :" فدل على أنه لا إيمان باطن إلا بإسلام ظاهر، ولا إسلام ظاهر علانية إلا بإيمان سر وأن الإيمان والعمل قرينان لا ينفع أحدهما بدون صاحبه ". ٧/ ٣٣٥ .

وقال : (الظاهر والباطن متلازمان لا يكون الظاهر مستقيما إلا مع استقامة الباطن ، وإذا استقام الباطن فلا بد أن يستقيم الظاهر) ١٨/ ٢٧٢.

وقال : (فالسلف يقولون ترك الواجب دليل على انتفاء الإيمان الواجب من القلب، لكن قد يكون ذلك بزوال عمل القلب الذي هو حب الله ورسوله وخشية الله، ونحو ذلك لا يستلزم ألا يكون في القلب من التصديق شيء، وعند هؤلاء – الجهمية المرجئة – كل من نفى الشرع إيمانه دل على أنه ليس في قلبه شيء من التصديق أصلاً). الفتاوى ٧/ ١٤٨ .

وقال : (فلا يجوز أن يدعى أنه يكون في القلب إيمان ينافي الكفر بدون أمور ظاهرة لا قول ولا عمل) الفتاوى ٧/ ٦٤٥ .

وقال فيه : (وقد تبين أن الدين قول وعمل وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمنا بالله ورسوله بقلبه ولسانه ولم يؤد واجبا ظاهراً، فلا يكون الرجل مؤمنا مع عدم شيء من الواجبات .. ومن قال بحصول الإيمان الواجب بدون فعل تلك الواجبات فهذه بدعة الإرجاء التي أعظم السلف الكلام في أهلها) ٧/ ٦٢١ .

وقال : (ظن الظان أن ما في القلب من الإيمان المقبول يمكن تخلف القول الظاهر والعمل الظاهر عنه) ٧/ ٥٥٤ .

وقال : (أصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار القلب بالتصديق والحب والانقياد ، ولا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح) الفتاوى ٧/ ٦٤٤ ، وأيضا موجود في الفتاوى المصرية.

وقال: (فيمتنع أن يكون الرجل **لا يفعل شيئاً** مما أمر به ويفعل ما يقدر عليه من المحرمات وهو مع ذلك مؤمن في الباطن بل لا يفعل ذلك **إلا لعدم الإيمان** الذي في قلبه) . الفتاوى ٧/ ٢١٨ .

وقال : (فمن قال : إنه يصدق الرسول ويحبه ويعظمه بقلبه ولم يتكلم قط بالإسلام ولا فعل شيئاً من واجباته بلا خوف فهذا لا يكون مؤمناً في الباطن وإنما هو كافر، وزعم جهم ومن وافقه أنه يكون مؤمناً في الباطن وأن مجرد معرفة القلب وتصديقه يكون إيماناً يوجب الثواب يوم القيامة بلا قول ولا عمل ظاهر وهذا باطل شرعاً وعقلاً وقد كفّر السلف كوكيع وأحمد من يقول بهذا القول) . ١٤/ ١٢٠ .

قال ابن تيمية في الإيمان : (لو أن قوماً قالوا للنبي ﷺ نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك ونقر بالشهادتين إلا أنا لا نطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه .. هل كان النبي ﷺ يقول لهم أنتم مؤمنون، بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم : أنتم أكفر الناس بما جئت به ويضرب رقابهم إذا لم يتوبوا). ٧/ ٢٨٧ .

وقال: (إذا أفرد الإيمان أدخل فيه الأعمال الظاهرة ، لأنها لوازم ما في القلب ، لأنه متى ثبت الإيمان في القلب وجب حصول مقتضى ذلك ضرورة) .

وقال في الإيمان الأوسط :" فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب ، وعلم أن من قال من الفقهاء إنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل أو يقتل مع إسلامه ، فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم في مسألة الإيمان وأن الأعمال ليست من الإيمان وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان أو جزءاً من الإيمان كما تقدم بيانه ".٧/ ٦١٦ ، ومثله٢٢٩.

خلاف المرجئة في مسألة: الترابط والعلاقة التلازمية بين الباطن والظاهر:

تنكر المرجئة التلازم بين الباطن والظاهر وخالفوا العقل والشرع والأدلة الدالة على التلازم كما في الحديث المتفق عليه:«إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب» . ومن فروع قولهم هذا :

١- تصورهم إيماناً كاملاً دون أن يوجد معه شيء من العمل الظاهر مطلقاً.

٢- إنه قد يوجد الكفر الظاهر البين مثل السجود لصنم وقتال المسلمين ونصرة الكفار عليهم بل وقتل النبي ﷺ وأصحابه ﷺ وسب الله ﷻ ورسوله ﷺ ورمي المصحف في المزابل، ومع هذا يكون صاحب هذه الأفعال مؤمناً باطناً ناجٍ عند الله ومن أهل الجنة لأنه مصدق بقلبه وغير مستحل لها، ولا ترابط بين عمله وإيمان قلبه فقد توجد الردة والكفر الصريح الظاهر والتكلم بالكفر والقول بالتثليث وسب الله مجامعاً لحقيقة الإيمان.

٣- إن أي كفر ظاهر سماه الشارع كفراً وحكم بتكفير صاحبه فإنما هو كفر لانتفاء التصديق والعلم بالله من القلب، ولوجود الاستحلال والتكذيب والجحود، وليس لأن العمل كفر بحد ذاته فقتل النبي ﷺ أو سبه والاستهزاء به وبالدين ليس هو الكفر ذاته، وإنما علامة ودليل على كفر الباطن وهو عدم التصديق ومعرفة الله ﷻ فمن قتل النبي مثلاً فهو كافر لأنه غير مصدق به وليس لأن مجرد قتله كفر.

٤- إن من فقد شرط الانقياد والقبول لكلمة التوحيد (لا إله إلا الله) فلم ينقد ولم يقبل بل كان معانداً ممتنعاً عن الشريعة راداً ورافضاً لها وتاركاً للدخول والانقياد للدين، استلزم هذا عندهم أحد أمرين:

إما أن يكون مؤمناً لوجود التصديق معه في قلبه ولا يكون الانقياد شرطاً عندهم في الإيمان.

وإما أن يكون كافراً باطناً وظاهراً وهذا لأنه غير مصدق . لأن من لم ينقد للدين ويقبله فهو غير مصدق، وأن من رد الدين ورفضه واستكبر وامتنع فهو مكذب، فيكون التصديق مرادفاً للانقياد والقبول، ويكون الاستكبار والعناد والامتناع والترك والرد هي نفس معنى التكذيب والجحود والاستحلال، ويكون كل كفر في الدنيا هو كفر تكذيب وجحود واستحلال، فلا يفرقون بين كفر التكذيب وكفر العناد والاستكبار، ولا يفرقون بين شرط الصدق والتصديق وشرط الانقياد والقبول التي هي من شروط (لا إله إلا الله) ، فحقيقة شروطها السبعة راجعة لشرط التصديق أو هي بمعنى واحد، فلا يشترط غير التصديق وكل الشروط الباقية هي نفسه.

قال ابن تيمية في الإيمان: (وقالوا حيث حكم الشارع بكفر أحد بعمل أو قول فلكونه دليل على انتفاء ما في القلب) .

وقال أيضاً: (فهؤلاء القائلون بقول جهم والصالحي والأشعري قد صرحوا بأن سب الله ورسوله والتكلم بالتثليث ليس كفراً في الباطن ولكنه دليل في الظاهر على الكفر ويجوز مع هذا أن يكون هذا الساب الشاتم عارفاً بالله موحداً له مؤمناً به فإذا أقيمت عليهم الحجة بنص أو إجماع أن هذا كافر ظاهراً وباطناً ، قالوا هذا يقتضي أن ذلك مستلزم للتكذيب الباطن) الفتاوى ٧/ ٥٥٧.

وقال ابن حزم : (وأما الأشعرية فقالوا : إن شتم من أظهر الإسلام لله تعالى ولرسوله ليس كفرا ، ثم خشوا مبادرة جميع أهل الإسلام لهم ، فقالوا : لكنه دليل على أن ما في قلبه كفرا) الفصل ٥/ ٧٥ .

وقال : (ونقول للجهمية والأشاعرة في قولهم جحد الله تعالى وشتمه إذا كان باللسان ليس كفرا لكنه دليل على أن في القلب كفرا ... فهي دعوى لأن الله تعالى قال: (يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر) فنص تعالى على أن من الكلام ما هو كفر ... فنص تعالى على أن الاستهزاء بالله كفر مخرج من الإيمان ولم يقل : إني علمت أن في قلوبكم كفرا بل جعلهم كفاراً بنفس الاستهزاء ومن قال غير هذا فقد قول الله ما لم يقل وكذب على الله) الفصل ٣/ ٢٥٩، ٢٤٤ .

وقال في آخر المحلى : (وأما سب الله تعالى ، فما على ظهر الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد إلا الجهمية والأشعرية وهما طائفتان لا يعتد بهما ، يصرحون بأن سب الله وإعلان الكفر ليس كفرا ، وقال بعضهم لكنه دليل على الكفر لا أنه

كافر ، وهذا كفر مجرد لأنه خلاف إجماع الأمة) ١٢/ ٤٣٥ .

تنبيه: هذه الأقوال والضلالات واللوازم الفاسدة التي التزموها والتي سماها شيخ الإسلام فضائح تلزم الجهمية والأشاعرة والماتريدية دون باقي فرق المرجئة خصوصاً المرجئة الفقهاء، وقد كفر السلف القائلين بها، وهي من صميم مذهب المرجئة المعاصرة كما سنأتي على كلامهم إن شاء الله.

وهم بهذه الأقوال قد خالفوا إجماع المسلمين، ولأجل هذا كفّرهم أهل العلم بقولهم هذا، بل إنهم خالفوا حتى إجماع الملل كلها، فإن الكفار جميعاً يعلمون أن من لم يتبع النبي ﷺ ويُطِعْ أمره ويَنْقَدْ لما جاء به لا يسمى مؤمناً ولا يعد مسلماً ولو كان مصدقاً بقلبه، فإن أكثر الكفار لم يكونوا مكذبين وإنما جاحدين حسداً وكبراً وعناداً.

تنبيه: من أسباب ضلال المرجئة إنكارهم التلازم بين الباطن والظاهر:

قال ابن تيمية في الإيمان الأوسط : (فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب). الفتاوى ٧/ ٦١٦ ، ومثله٢٢٩.

وقال : (التلازم أمر ضروري ، ومن جهة ظن انتفاء التلازم غلط غالطون ... ومن عرف الملازمات التي بين الأمور الباطنة والظاهرة زالت عنه شبهات كثيرة) الفتاوى ٧/ ٦٤٦ .

المسألة السابعة : التركيب (الإيمان مركب من شعب) :

يدل له حديث:(الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان) رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

وهذه المسألة أصل شبهة جميع الفرق ، ومن فروعها تلازم الظاهر والباطن.

فذهبت الخوارج والمرجئة إلى أن الإيمان أصله واحد لا يتركب ولا يتبعض ولا يتعدد ولا يتفاضل فإما أن يبقى كله أو يزول كله فليس مكونا من حقيقة مركبة.

ولأجل هذا الأصل أخرجت المرجئة الأعمال من الإيمان، فالرجل مؤمن ولو لم يعمل شيئاً، بينما كفرت الخوارج تارك شيء من الأعمال ، فهذه الشبهة أن الإيمان شيء واحد لا يتركب سبب ضلال الفرق في الإيمان، سواءً فرق المرجئة الوعدية من الفقهاء والجهمية والأشاعرة والماتريدية أو الفرق الوعيدية وهي الخوارج والمعتزلة.

قال ابن تيمية في الإيمان الكبير: (قال أحمد: وأما من زعم أن الإيمان الإقرار فما يقول في المعرفة هل يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار وهل يحتاج أن يكون مصدقاً بما عرف فإن زعم أنه يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار فقد زعم أنه من شيئين وإن زعم أنه يحتاج أن يكون مقراً ومصدقاً بما عرف فهو من ثلاثة أشياء، وإن جحد وقال لايحتاج إلى المعرفة والتصديق فقد قال قولاً عظيماً ولا أحسب أحداً يدفع المعرفة والتصديق كذلك العمل مع هذه الأشياء. قلت: أحمد وأبو ثور وغيرهما من الأئمة عرفوا أصل قول المرجئة أن الإيمان لا يذهب بعضه ويبقى بعضه فلا يكون إلا شيئاً واحداً).

وقال في الأوسط: (أصل نزاع الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً، إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه).

الثامنة : الفرق بين قول أهل السنة والمرجئة في تلازم الظاهر مع كفر الباطن:

والتفريق بين قول أهل السنة عن بعض الكفريات العملية أنها لا تقع إلا مع ذهاب عمل القلب وأنها مستلزمة للكفر الاعتقادي وأن سبب الكفر فيها كفر الباطن ، وجعل هذه الأعمال الكفريّة والشركيات العملية من الكفر الاعتقادي، وبين مذهب المرجئة الذين لا يكفرون إلا المستحل . والفرق بين القولين ظاهر :

فالمرجئة لا يكفرون بالعمل وإنما بالاعتقاد فهذا العمل الكفري ليس كفرا عندهم إلا إذ قارنه كفر اعتقادي ، وهذا أمر لا يقطع به ولا يتحقق منه ، وبالتالي حكموا بإسلام فاعل الكفر، ولم يكفروا من كفره الله تعالى.

أما قول أهل السنة فالعمل كفر لكنه اعتقادي ، ويكفرون به بسبب ما ظهر من لوازمه ، وكون فساد الباطن هو سبب الكفر لا يعني عدم التكفير بالعمل الظاهر في التكفير وأنه كفر مستقل بمجرده، فهم لا يقولون أنه ليس بكفر إلا إذا حصل معه كفر اعتقاد وتكذيب كما تقوله المرجئة .

وبهذا يتبين أن مقصود السلف أن هذه الكفريات مستلزمة لكفر القلب ولابد أن يوجد معها خلل في القلب ، لا أنها ليست كفرا بذاتها ، وأن الكفر سببه مجرد ما في القلب من استحلالها .

قال ابن تيمية : (من سب الله طوعا بغير إكراه بل من تكلم بكلمات الكفر طائعا غير مكره ، ومن استهزأ بالله وآياته ورسوله فهو كافر باطنا وظاهرا وأن من قال إن مثل هذا قد يكون في الباطن مؤمنا بالله وإنما هو كافر في الظاهر فإنه قال قولا معلوم الفساد بالضرورة من الدين) الفتاوى ٧/ ٥٥٧.

وقال : (فهؤلاء القائلون بقول جهم والأشعري قد صرحوا بأن سب الله ورسوله والتكلم بالتثليث ليس كفراً في الباطن ولكنه دليل في الظاهر على الكفر ويجوز مع هذا أن يكون هذا الساب الشاتم عارفاً بالله موحداً له مؤمناً به، فإذا أقيمت عليهم الحجة بنص أو إجماع أن هذا كافر ظاهراً وباطناً ، قالوا هذا يقتضي أن ذلك مستلزم للتكذيب الباطن) الفتاوى ٧/ ٥٥٧.

وقال في الإيمان: (وقالوا حيث حكم الشارع بكفر أحد بعمل أو قول فلكونه دليل على انتفاء ما في القلب) .

التاسعة: أصل الإيمان وفروعه ولازمه وملزومه :

أصل الإيمان قول القلب الذي هو العلم والتصديق، وهو يستلزم عمل القلب وقول اللسان وعمل الجوارح من المحبة والانقياد وغيرها.

قال ابن تيمية : (الإيمان وإن كان أصله تصديق القلب، فذلك التصديق لا بد أن يوجب حالاً في القلب وعملا وذلك أمر لازم، فإذا لم تحصل هذه الحال والعمل لم ينفع ذلك التصديق ولم يغن شيئا ، وكان وجود التصديق كعدمه)الصارم٩٦٦.

وقال: (جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع) الفتاوى ٧/ ٦١٦ .

وقال : (كل ما أوجبه الله على العباد لا بد أن يجب على القلب ؛ فإنه الأصل، وإن وجب على غيره تبعا .. وإنما يقصد الطاعة القلب والامتثال القلب .. وأول المعصية منه هو العاصي وغيره تبع له) ١٤/ ١١٣ .

وقال : (اعتقاد القلب أصل قول اللسان وعمل القلب أصل لعمل الجوارح) ١٣/ ٢٣٤.

وقال : (فالإيمان لا بد فيه من هذين الأصلين التصديق بالحق والمحبة له ، فهذا أصل القول وهذا أصل العمل) ٧/ ٥٤١ .

تنبيه : معنى قول أهل السنة أصل الإيمان في القلب والعمل تبع وفرع له:

الأساس هو ما في القلب ، فلا يقوم شيء بدونه ، ولا يتصور وجود الإيمان وصحته قبل إيمان القلب، لا أنه يغني عن غيره ويكفي بمفرده، فإيمان القلب لايتحقق وجوده بدون العمل فهو من ركن الإيمان ، وكون العمل ليس فرعاً لايعني أنه لا يدخل في أصل الإيمان وحقيقته ، ولا أنه يمكن أن يستغنى عنه.

كما يقال أصل البيت وأساسه قواعده، لكن هل يمكن أن يسمى بيت بدون البنيان، وأصل الشجرة الجذر وهل يمكن أن تسمى شجرة دون ساقها وفروعها.

فأصل الشيء أمر وأركانه وحقائقه أمر آخر.

العاشرة :هل يوجد تصديق بدون انقياد،وهل ينفع وحده،وهل يسمى إيمانا ؟

التصديق إذا لم يوجد ملزومه من الحب والانقياد والطاعة، كان هذا التصديق والعلم غير نافع لا أنه غير موجود كما تقول المرجئة.

فمجرد علم القلب بالحق إن لم يقترن به عمل واتباع لا ينفع صاحبه ، وأشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لا ينتفع بعلمه ، ومن دعاء النبي ﷺ : (اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع) رواه مسلم ، قاله ابن تيمية في الفتاوى ١٠/ ٢٧١ ، ٧/ ١٨٧ .

فالعلم والتصديق قد يوجدان بدون أثر له فلا يكون نافعا، ولا يعتبر إيمانا.

قال ابن تيمية : (ولا بد أن يكون مع التصديق شيء من حب الله وخشية الله وإلا فالتصديق الذي لا يكون معه شيء من ذلك ليس إيمانا البتة، بل هو كتصديق فرعون واليهود وإبليس) الفتاوى ٧/ ٣٠٧.

الحادية عشرة : مراتب الإيمان :

الأولى : أصل الإيمان :

ويسمى : مطلق الإيمان ، الإيمان المجمل الجازم ، المقبول ، الصحيح ، الثابت، النافع، الموجب للجنة، المنجي من النار، المنافي للكفر.

وهذه التسميات وردت في كلام السلف وفي كتب ابن تيمية .

وأصل الإيمان : التوحيد وترك الشرك والكفر بالطاغوت والانقياد وعدم التولي والامتناع وعبادة الله بإقامة الصلاة وبقية أركان الإسلام.

وهذا ركن يكفر من لم يأت به.

ومن أتى به ولم يأت بالواجب الزائد عن الأصل فيُعد مؤمناً ناقص الإيمان .

الثانية : الإيمان الواجب : وهذا يأثم تاركه لكن لا يكفر .

وهذا يكون بفعل الواجبات وترك المحرمات .

ومن تركه وخالفه بالتقصير في الفرائض وفعل المحرمات يعد فاسقا ، وسماه الله تعالى في الآية التي بينت مراتب الإيمان بالظالم لنفسه.

الثالثة : الإيمان الكامل المستحب الخالص:

وهذا يزيد عن الإيمان الواجب بفعل المستحبات وترك المكروهات .

ويدل على هذه المراتب قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ فاطر: ٣٢.

الثانية عشرة: زيادة الإيمان ونقصانه:

الإيمان يزيد وينقص في الشخص الواحد ، كما أنه يتفاضل الناس فيه .

بل حتى التصديق يزيد ويتفاضل الناس فيه .

وليس الإيمان أصله واحد لا يتفاضل ولا يزيد وينقص .

الأدلة على أن الإيمان يزيد وينقص:

قوله ﷻ: ﴿ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ﴾ الفتح :٤ .

وقال النبي ﷺ: (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً) رواه أحمد وأبو داود.

وفي البخاري : (أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان) .

وفي الصحيحين:(الإيمان بضع وسبعون شعبة ، **أعلاها**..) .

والعقل يدل على التزايد حتى في التصديق فالمؤمن قد يزيد تصديقه وقد يضعف حسب القرائن والمؤثرات، بل حتى في الأخبار نسبة التصديق فيها متفاوت بين الناس بل وفي الشخص الواحد من جهة، ومن جهة ثانية فإن التصديق مفصل فإن المؤمنين ليسوا في العلم بأمر الله وخبره وبما أخبر به الرسول ﷺ سواء.

أما عند المرجئة فالإيمان لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل بل هو واحد متماثل، تبع لأصلهم أن الإيمان ليس مركباً من شعب بل هو التصديق والتصديق شيء واحد لا يتصور فيه الزيادة والنقص فإما أن يبقى كله أو يزول كله، فالإيمان الواجب على الناس واحد، وعندهم إيمان جبريل والأنبياء كإيمان أفجر الناس وأفسقهم .

وكذلك الخوارج تنكر زيادة الإيمان لأن أصله واحد .

ونسب لبعض أهل السنة أن الإيمان يزيد لكن لا ينقص ، وقولهم باطل.

الثالثة عشرة : الاستثناء في الإيمان :

أهل السنة يستثنون في الإيمان لعدة أسباب ، والاستثناء متعلق بالإيمان الكامل ، أما أصل الإيمان بالله وبرسوله وأصل الإسلام فهذا لا يدخله الاستثناء بل هو متيقن فيه، فيقول الشخص أنا مؤمن بمعنى مسلم ، أما إذا توهم قصد كمال الإيمان فلا بد أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله، أو أرجو أن أكون مؤمنا.

والمرجئة يحرمون الاستثناء في الإيمان .

أسباب الاستثناء في الإيمان عند السلف:

١- لأن الإيمان فعل جميع الأوامر وترك جميع المنهيات ولا يبلغ أحد الكمال ويخشى من التقصير فيستثنى لأجل ذلك.

٢- أنه يستثني نفيا للتزكية .

٣- أن الاستثناء متعلق بقبول الإيمان والعمل، ولا يدري أحد قبل منه أم لا .

٤- أن الاستثناء متعلق بعدم العلم بالخاتمة .

المسألة الرابعة عشرة: علاقة الإسلام بالإيمان:

الإسلام خصلة من الإيمان ، ولا يكون إسلام إلا بإيمان ولا إيمان إلا بإسلام.

والإيمان أفضل من الإسلام ، فكل مسلم مؤمن وليس كل مسلم مؤمنا .

يدل لهذا الأصل:

١- قول النبي ﷺ :لسعد لما قال فلان مؤمن، قال : (أو مسلم) متفق عليه.

٢- أنه لما سُئل النبي ﷺ أي الإسلام أفضل؟ قال: (الإيمان) رواه أحمد.

٣- قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ الحجرات:١٤.

وهؤلاء الأعراب ليسوا كفارا ولا منافقين بل مسلمين وضعيفي إيمان.

وقد قرر هذا ابن تيمية ، وكلامه في الفتاوى ٧/ ٣٤٤ .

قال ابن تيمية : (الذين قالوا من السلف : إنهم خرجوا من الإيمان إلى الإسلام لم يقولوا لم يبق معهم من الإيمان شيء) ٧/ ٢٤٠ .

وقال بعض العلماء أن الإسلام والإيمان شيء واحد ، والصحيح ما ذكرته.

ومن أدلة التفريق: قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ الزخرف:٦٩

﴿ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ الحجرات: ١٤﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ الذاريات٣٦﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾الأحزاب٣٥

وقوله ﷺ : (الإسلام علانية والإيمان في القلب) رواه أحمد في المسند.

وقد ضعف الحديث ابن عدي وابن حبان لتفرد علي بن مسعدة عن قتادة.

وحديث جبريل في التفريق بين الإسلام والإيمان وغير ذلك .

قاعدة : الإسلام والإيمان إذا اجتمعا في اللفظ افترقا في المعنى ، وإذا افترقا في اللفظ اجتمعا في المعنى وفسر كل واحد منهما بالآخر .

فيفسر الإيمان بالأعمال الباطنة وأعمال القلوب وأقواله من تصديق وغيره.

ويفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة من قول اللسان وعمل الجوارح من الاستسلام والانقياد الظاهر مثل أركان الإسلام الخمسة الواردة في حديث جبريل عليه السلام، والإقرار بالشهادتين عمل ظاهر من أعمال الجوارح لأنه إقرار باللسان وانقياد لها بالطاعة والعمل والاتباع. وهذا الصحيح من كلام العلماء في الفرق بينهما.

ويدل لذلك حديث: (الإسلام علانية والإيمان في القلب) رواه أحمد.

قال ابن تيمية : (إذا قرن الإيمان بالإسلام ، فإن الإيمان في القلب والإسلام ظاهر) ٧/ ٥٥٣.

تنبيه : من قال من أهل العلم : الإسلام الكلمة فالمراد الذي يدخل العبد به في الإسلام هو الكلمة وهو قول الشهادتين، لا أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها ولا أن العبد لا يؤاخذ بعدها بتركه الأعمال ومباني الإسلام .

مراتب الدين :الإسلام والإيمان والإحسان .

أعلاها الإحسان ثم الإيمان ثم الإسلام .وسميت مراتب لكونها ليست في منزلة واحدة بل بعضها أفضل من بعض . وقد وضح هذا الأمر حديث جبريل وقوله ﷻ: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ فاطر: ٣٢.

الإسلام يتبعض ويزيد وينقص . ومنه الكامل ومنه الواجب والمجزئ ومنه الناقص مع صحته فهو مثل الإيمان، ويصح الاستثناء منه إذا قصد كماله لا أصله.

الخامسة عشرة : لا يقبل الإسلام إلا بإيمان يصححه :

وهذه قاعدة مقررة لا يكون إسلام إلا بإيمان ولا يكون إيمان إلا بإسلام.

فلابد للإسلام حتى يكون عند الله مقبولاً من إيمان يصحح به إسلام ، وهو أصل الإيمان وليس الإيمان الكامل، كما أنه لابد للإيمان حتى يقبل من إسلام يصحح به إيمانه وليس الإسلام المطلق الكامل، وتقدم بيان ذلك.

ويدل لهذا الأصل الموجب لاجتماع الإيمان والإسلام قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ الزخرف: ٦٩ .

وحديث جبريل عند مسلم : ما الإسلام؟ وما الإيمان؟

وفي آخره : هذا جبريل جاء: يعلمكم أمور دينكم ، مما يدل على أنه لا بد من اجتماع الإسلام مع الإيمان ولا يكفي أحدهما عن الآخر .

قال ابن تيمية : (لا يكون إسلام إلا بإيمان ولا إيمان إلا بإسلام) ٧/ ٣٢٩.

قال المروزي : (لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه ، ولا يخلوا المؤمن من إسلام به يحقق إيمانه ، من حيث اشترط الله للأعمال الصالحة الإيمان واشترط للإيمان الأعمال الصالحة.

فقال في تحقيق ذلك : ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴾ طه: ٧٥، وقال في تحقيق الإيمان بالعمل: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ ﴾ الأنبياء: ٩٤) . الفتاوى ٧/ ٣٣٣ .

السادسة عشرة : مرتكب الكبيرة فاسق:

مرتكب الكبائر: الفاسق الـملّـي:وسمي بملي نسبة إلى الملة لأنه لم يخرج منه.

اسم الفاسق عند أهل السنة : قال ابن تيمية: (مؤمن نـاقص الإيـمان ، مـؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ولا يطلق عليه اسم الإيمان المطلق) الفتاوى ٧/ ٥٢٥.

وقال: (الفاسق الملّي يجوز أن يقال مؤمن باعتبار وليس بمؤمن باعتبار) .

فهو مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرتـه ولا يطلقـون عليـه مؤمن بإطلاق دون تقييد. ولا يثبتون له الإيمان الكامل وإن كان معه أصل الإيمان.

وحكمه : أنه تحت المشيئة إن شاء الله عذبه وإن شاء غفـر لـه . لكـن لابـد أن يوجد من الفساق من يلحقه الوعيد ويدخل النار لكن يخرج منها إذا دخلها.

(أهل الكبائر يخرجون من النار، ولايحبط جميع الحسنات إلا الكفر) ١٠/ ٣٢١.

قال تعالى :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ النساء: ٤٨ .

من الأدلة التي نفت اسم الإيمان عن مرتكب الكبيرة .

قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» رواه البخاري.

قال الإمام أحمد : (يخرج من الإيمان إلى الإسلام فالإيمان مقصور في الإسـلام فإذا زنى خرج من الإيمان إلى الإسلام) أخرجه الخلال في السنة.

وحديث ارتفاع الإيمان عن الزاني فوقه كالظلة، معناه الإيمان الواجب ولـيس أصل الإيمان ، كما أنه مثل النائم الذي روحه معه وتخرج لكن قريبة منه.

وعند المرجئة : هو مؤمن كامل الإيمان، لا ينتفي اسم الإيمان عنه ولا يسلب .

وعند الخوارج : كافر ليس بمؤمن . **وعند المعتزلة:** هو في منزلة بين المنزلتين.

السابعة عشرة: من لم يتكلم بالشهادتين مع القدرة فهو كافر بالإجماع .

قال ابن تيمية في الإيمان :(الشهادتان إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين وهو كافر باطناً وظاهراً) الفتاوى ٧/ ٦٠٩.

من أقوال الأشاعرة الباطلة : إن النطق بالشهادتين ليس شرطاً في الدخول في الإسلام والإيمان يكون بدونه،ومن لم ينطق بالشهادتين مع قدرته عليها إذا كان عارفاً مصدقاً عالماً بصدق الرسول مؤمناً في الباطن فهو من أهل الجنة .

مسألة : ولا يجزئ عن شهادة التوحيد شيء، ومن كان أعجمياً وجب تلقينه لفظها وتعليمه بلغته معناها، فالتلفظ بها ركن واجب .

لا حجة للمخالف بحديث: (من استقبل قبلتنا) في إسقاط وجوب التكلم بالشهادتين، لأن مقصود الحديث في ضابط المسلم لا ما يدخل به المرء في الإسلام.

وبهذا يتبين خطأ من قال: إن من صلى ولم يتكلم بالشهادتين عمدا يصير مسلماً كابن أبي العز وغيره ، حين قال في شرح الطحاوية : (فمن صلى ولم يتكلم بالشهادتين أو أتى بغيرها من خصائص الإسلام ولم يتكلم بهما هل يصير مسلما أم لا؟ والصحيح أنه يصير مسلماً بكل ماهو من خصائص الإسلام) ١٣٩ .

المسألة الثامنة عشرة : النطق بالشهادتين لا تنفع صاحبهما إلا بأمرين :

١- العمل بمقتضاها والالتزام بها والانقياد لها والإتيان بشروطها وأركانها .

٢- عدم الإتيان بناقض يفسدهما ويبطل مدلولها ومعناها وحقيقتها .

مسألة : من كان جاحداً أو قائما على كفر معين فالتلفظ بالشهادة لا تكفيه حتى يقلع عن كفره أو ما كان سبباً في خروجه من الإسلام به ويتبرأ منه .

وفي فتح المجيد وفتح الباري قال الحلبي :" لو قال الوثني لا إله إلا الله وكان يزعم أن الصنم يقربه إلى الله لم يكن مؤمناً حتى يتبرأ من عبادة الأصنام " .

التاسعة عشرة:الفرق بين ما يدخل به المرء في الإسلام وما يحكم له باستمراره:

فالدخول في الإسلام وحتى يحكم به ويصح أن يقال فلان مسلم، يكفي فيه النطق بالشهادتين، أما استمرار الإسلام والحكم على المعين بأنه مسلم فلا بد فيه من شرطين الالتزام وعدم الوقوع في ناقض .

العشرون:من كان كافراً وسيموت مؤمناً فهو حال كفره يعتبر كافراً وليس مؤمناً وكذلك من كان مؤمناً ولكن سيموت مرتداً كافراً يعتبر مؤمناً وليس بكافر.

وعند الأشاعرة العبرة بالموافاة فمن علم الله أنه سيموت على الإيمان فهو لا يزال مؤمناً ولياً لله حتى حال كفره، ومن علم أن سيبدل دينه ويكفر ويموت على الردة أنه كافر حال إيمانه ولا يعتبر بحاله وإنما العبرة بالمآل والموافاة وما يتوفى عليه الإنسان ويوافي العبد ربه من إيمان وكفر. ومن قبيح قولهم أن أبا سفيان حين قاتل النبي ﷺ وشج رأسه أنه في تلك الحالة كان محبوباً لله والله راضٍ عنه وهو مؤمن.

وسبب قولهم هذا: راجع لفساد قولهم في الصفات وتعطيلهم الصفات الاختيارية الفعلية فعندهم لا تتجدد الصفات ولا تحدث ولا تبعض فصفات الرضا والغضب والمحبة والبغض قديمة لا تتغير ولا تتبعض .

م (٢١) الكافر مأمور بالفرائض وفروع الإيمان والشريعة ومخاطب بذلك:

الصحيح أنه مأمور مخاطب بها ولكن لا تقبل منه إلا بعد أن يأتي بالأصل.

المسألة الثانية والعشرون : هل الإيمان مخلوق؟

هذه عبارة مجملة فالإيمان الذي هو فعل العبد وتصديقه وصلاته وقراءته للقرآن مخلوق وأما كلام الله وأمره فهي صفات الله ليست مخلوقة.

وهذه المسألة ترجع لمسألة لفظي بالقرآن هل هو مخلوق وهي من بدع أهل الكلام وألفاظهم المجملة المبتدعة التي تحتاج لاستفصال حتى يتبين الحق ومذهب أهل السنة من مذهب المبتدعة.

الثالثة والعشرون : فوائد ذكر أركان الإيمان الستة:

أولاً : سر ذكر الإيمان بالرسل والكتب والملائكة :

أنها وسائط بيننا وبين الله فهي مبلغة مراد الله وأمره،وتدخل في عموم ربوبيته.

ثانياً : جميع أركان الإيمان تعتبر من أفعال ربوبيته :

الإرسال للأنبياء والملائكة . الكتابة والوحي . البعث . القدر .

ثالثاً : الإيمان بهذه الأركان على قسمين : الإيمان المجمل والمفصل .

رابعاً : كلما زاد علم العبد بها وصدق زاد إيمانه وزادت رفعته عند الله.

والدليل: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ المجادلة: ١١.

فائدة :حديث : (الإيمان بضع وسبعون شعبة) متفق عليه :

دل على مسائل مهمة :

١- أن الإيمان مركب من شعب .

٢- أنه متفاضل ومنه الأعلى في المنزلة والأجر ومنه الأدنى.

٣- أن الإيمان قول واعتقاد وعمل والحديث مثّل للأنواع الثلاثة.

المسألة الرابعة والعشرون : اجتماع شعب إيمان وشعب كفر .

قد يجتمع في الشخص شعبة من الكفر الأصغر مع شعبة من الإيمان الصحيح، وشعبة من الإيمان مع الكفر الأكبر فيحصل تبعضهما وتركبها من حقائق .

والدليل : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ يوسف: ١٠٦ .

عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال : (أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها، إذا ائتمن خان، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر) متفق عليه.

وهذا في النفاق الأصغر أما الأكبر فلا يجتمع مع الإيمان الصحيح.

قال ابن تيمية : (وقد يجتمع في العبد نفاق وإيمان وكفر وإيمان ... فبعض الناس يكون معه شعبة من الكفر ومعه إيمان أيضا ، وعلى هذا ورد عن النبي ﷺ تسمية كثير من الذنوب كفرا) الفتاوى ٧/ ٣٥٥ .

قال ابن القيم : (الكفر ذو أصل وشعب ، فكما أن شعب الإيمان إيمان فشعب الكفر كفر ، والمعاصي كلها من شعب الكفر) . الصلاة ٣٤ .

قال ابن القيم : (لا يلزم من قيام شعبة من شعب الإيمان بالعبد أن يسمى مؤمنا ، وإن كان ما قام به إيمانا. ولا من قيام شعبة من شعب الكفر به أن يسمى كافراً ، وإن كان ما قام به كفرا . ولا ينفعه مما معه من إيمان إن كان المتروك شرطا في اعتبار الباقي) الصلاة ٤٠ .

المسألة الخامسة والعشرون: اجتماع الإيمان والشرك:

قال تعالى : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ يوسف: ١٠٦ .

الإيمان والشرك هنا لهما معنيان : والآية فيها تأويلان للسلف :

الأول : المراد بالإيمان هنا توحيد الربوبية والإيمان بكون الله خالقا ، والشرك هو الشرك في الألوهية فلا يقبل هذا الإيمان ولا يعتبر به ولا يصح ولا يسمى إيمانا من حيث الإطلاق الشرعي، وذلك لعدم وجود التوحيد فيه واقتران الشرك به .

قال ابن عباس : (من إيمانهم إذا سئلوا من خلق السماء والأرض قالوا الله وهم مع ذلك يشركون به ويعبدون غيره ويسجدون للأنداد دونه).

وقال مجاهد : (إيمانهم قولهم الله خالقنا، فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره).

الثاني : الإيمان هنا هو الأصلي والشرك المقصود به الأصغر . فيكون المراد بالإيمان في الآية هو الإيمان الشرعي المقبول والمقترن بتوحيد الربوبية الألوهية ويكون الشرك المقصود به في الآية الشرك الأصغر كالحلف بغير الله وكيسير الرياء وإسناد النعم لغير الله وشكر الناس على ما أنعم الله به عليهم.

المسألة السادسة والعشرون : أنواع الإسلام : حقيقي وحكمي :

الإسلام الحقيقي :

هو القائم بالمسلم المؤمن والذي يوافق باطنه ظاهره، ويدخل به صاحبه الجنة، وهو ضد الكفر ويعتبر مسلماً حقاً وحكماً ويترتب عليه أحكام الآخرة.

الإسلام الحكمي الاسمي:

وهو الذي نحكم على صاحبه وفاعله بالإسلام الظاهر دون الباطن، والذي تجري به أحكام الدنيا النكاح والميراث والجنائز الذبائح وعصمة الدم والمال وغيرها.

وهذا يثبت بالإقرار بالشهادتين أو إظهار شعائر الإسلام .

فمعنى حكمي : أي أن صاحبه قد أتى بما يحكم بإسلامه ونجري عليه أحكام الإسلام في الدنيا فهو الحكم على الظاهر، ولو لم يكن في الحقيقة مسلماً عند الله بل يكون مرتداً كافراً أو مشركاً أو منافقا، كما كان الحال مع المنافقين زمن النبي ﷺ.

ولا يعني حكمنا عليه بالإسلام أننا لا نكفره متى فعل مكفراً وظهر منه كفراً.

قال البربهاري : (وإذا لم يفعل شيئاً - من النواقض - فهو مؤمن مسلم بالاسم لا بالحقيقة).شرح السنة ٧٣ .

قال الثوري وابن المبارك : (الناس عندنا مؤمنون في المواريث والأحكام ولا ندري كيف هم عند الله) الإبانة الصغرى ص: ١٢٢ .

ويدل لهذا الأصل قوله ﷺ : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله) متفق عليه.

وقولـه تعـالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ التوبة: ٥.

فجملة : ﴿ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ (وحسابهم على الله) :

تدلان على الإسلام الحكمي، وأن الحقيقي هو ما يحاسب عليه الله بالجنة ويقبله، وإذا لم يقبله فإنه يبقى حكمنا على صاحبه بالإسلام لقوله التوحيد ويعصم دمه في الدنيا وأما في الآخرة فمصيره النار لكفره ونفاقه باطنا، كما يدل لهذا الأصل خبر الذي أسلم فقتله أسامة بن زيد .

وقوله : (إلا بحقها) : يدل على أن من فعل كفراً وأظهره أو علمنا به فإن قوله لكلمة التوحيد لا تعصم دمه، وكذا لو زنا وهومحصن أو قتل فإنه يقتل ويهدر دمه .

السابعة والعشرون: الأصل أن الحكم في الناس للظاهر:

يجب معاملة الناس بالظاهر في الإسلام والتكفير ، فمن أظهر الإسلام حكمنا بإسلامه ومن أظهر كفرا صريحاً كفرناه إلا إذا تيقنا من وجود مانع وعذر :

قال عمر ﷺ: (إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله، وإن الوحي قد انقطع ، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا منكم ، فمن أظهر لنا خيراً أمّنّاه وقربناه وليس إلينا من سريرته شيء ، الله يحاسب سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنْه ولم نُصدّقه وإن قال إن سريرته حسنة) رواه البخاري .

الثامنة والعشرون : أقوال الفرق المبتدعة في الإيمان والأسماء والأحكام:

القول الأول: مذهب أهل السنة:

أن الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، وأن أعمال الجوارح ركن في الإيمان، والأعمال منها ما تركه كفر ومنها ما تركه ليس بكفر.

القول الثاني: مذهب الخوارج والمعتزلة:

الإيمان قول وعمل لكن كل عمل ركن في الإيمان ففعل جميع الطاعات وترك المحرمات ركن في الإيمان ومن ترك واجباً أو فعل محرماً زال إيمانه واستحق الخلود في النار. وأما في الدنيا فالخوارج يكفرونه ، والمعتزلة يقولون في منزلة بين المنزلتين .

القول الثالث: قول الكرامية: الإيمان عندهم قول اللسان دون قول القلب وعمله ودون عمل الجوارح، والكرامية قد انقرضت وزالت أقوالها في الإيمان.

القول الرابع: قول المرجئة ، وهم طائفتان :

مرجئة الفقهاء والحنفية : الإيمان عندهم قول القلب وتصديقه وعمل القلب من محبة وإقرار وقول اللسان وإقراره ، وأخرجوا عمل الجوارح من مسمى الإيمان.

الجهمية والأشعرية:الإيمان عندهم مجرد قول القلب : التصديق والمعرفة فقط.

وأخرجوا عمل القلب وقول اللسان وعمل الجوارح.

وأخذ بقولهم الأشاعرة والماتريدية، كما أخذ به مرجئة العصر أدعياء السلفية .

وهناك طوائف من المرجئة انقرضت وسيأتي الكلام عنها .

تنبيه: وسطية أهل السنة في باب الإيمان والأسماء والأحكام بين الوعيدية من الخوارج والمعتزلة والوعدية وهي المرجئة من الفقهاء والجهمية والأشاعرة.

المسألة التاسعة والعشرون: نواقض الإيمان أصله وكماله خمسة أبواب :

الكفر ، الشرك ، النفاق ، البدعة ، الفسق .

المسألة الثلاثون : العصمة والهدر .

لاعصمة للدم إلا بأمان أو إيمان .

أولاً : عواصم الدم: الإسلام للمسلم ، العهد والأمان للكافر.

ثانياً : مهدرات الدم :

الكفر ، والردة ، والقتل قصاصا ، والحرابة ، والزنا للمحصن واللواط .

تنبيه : يتبع مبحث الإيمان مسائل الأسماء والأحكام ، وما يلحقها من أحكام التكفير وحكم الردة والمرتد ومسائل النفاق وحقيقة الإسلام والكفر والشرك.

وقد أفردت هذه الأبواب بكتب مستقلة والحمد لله على فضله.

الباب الثاني

المرجئة ونقض عقيدة الإرجاء

الفصل الأول : المرجئة القديمة

الفصل الثاني : المرجئة المعاصرة

الفصل الأول : المرجئة القديمة

الأولى : تعريف المرجئة :

الثانية : معنى المرجئة:

الثالثة : سبب تسميته بالإرجاء :

الرابعة : يقابل المرجئة بطوائفها الوعيدية من خوارج ومعتزلة.

الخامسة : متى حدث القول بالإرجاء :

السادسة : الأحاديث الواردة في المرجئة

السابعة : موقف السلف من المرجئة:

الثامنة : صفات المرجئة ومفاسدهم:

التاسعة : اجتماع المرجئة مع بعض الفرق :

المسألة العاشرة : أنواع فرق المرجئة : الخالصة وغيرهم .

الحادية عشرة : المرجئة افترقوا على طائفتين: الفقهاء والجهمية

الثانية عشرة : فائدة نفيسة في حقيقة المرجئة والتفريق بينهم وبين الجهمية :

الثالثة عشرة : حقيقة الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء .

الرابعة عشرة : أقوال الفرق المبتدعة في الإيمان والأسماء والأحكام:

الخامسة عشرة : الفرق بين الأشاعرة ومرجئة الفقهاء:

السادسة عشرة : الفرق بين الأشاعرة والجهمية:

السابعة عشرة : حقيقة قول المرجئة في الإيمان وتعريفه وأركانه ومحله:

الثامنة عشرة : مذهب المخالفين في الإيمان في التركيب والتلازم :

التاسعة عشرة : أسباب ضلال المرجئة في الإيمان وإخراج الأعمال منه.

المسألة الأولى : تعريف المرجئة :

جمع مرجئ ، وهو الذي لا يجعل العمل من مسمى الإيمان، ويخرج منه العبادة الظاهرة البدنية ، كما أن الكفر لا يكون إلا بالقلب، ولا يتصور من الجوارح كفر .

الثانية : معنى المرجئة:

مأخوذ من الإرجاء ، وهو إخراج الأعمال عن الإيمان وجعلها شرط كمال.

الثالثة : سبب تسميته بالإرجاء :

من تأخير العمل عن اسم الإيمان .

أو من الرجاء وهو تغليب جانب الرجاء على جانب الخوف.

الرابعة : يقابل المرجئة بطوائفها الوعيدية من خوارج ومعتزلة.

الخامسة : متى حدث القول بالإرجاء :

حدثت فتنة الإرجاء بعد قول الخوارج فردوا بدعتهم ببدعة أخرى .

وكانت بعد فتنة ابن الأشعث سنة ٨٣ هـ .

قال قتادة:(إنما أحدث الإرجاء بعد هزيمة ابن الأشعث) الإبانة لابن بطة.

قال ابن القيم : (ثم حدثت بدعة الإرجاء بعد انقراض عصر الصحابة، فتكلم فيها كبار التابعين الذين أدركوها) تهذيب السنن .

قال ابن تيمية : (في أواخر عصر الصحابة حدثت بدعة القدرية والمرجئة فأنكر ذلك الصحابة والتابعون) منهاج السنة ٧/ ٢٣١ .

وأما بدعة غلاة المرجئة الجهمية التي أسسها الجهم بن صوان المقتول ردة سنة ١٢٨هـ ، فقد حدثت بعد زمن التابعين ، وكفر السلف من قال بقوله في الإيمان.

السادسة : الأحاديث الواردة في المرجئة

قال النبي ﷺ : (صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب القدرية والمرجئة) رواه الترمذي وابن ماجة والطبري والطبراني في الأوسط والبخاري في تاريخه وغيرهم عن ابن عباس وابن عمر ومعاذ وجابر وأبي سعيد . بأسانيد تبلغ بالحديث درجة الحسن والله أعلم ، بينما ضعفه الأكثر كيحي بن معين وغيره .

وروي عنه ﷺ : (لعنت القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبياً وأنا آخرهم).

أخرجه ابن أبي عاصم عن معاذ والطبري في تهذيب الآثار عن أبي أمامة وابن بطة في الإبانة عن أبي هريرة والآجري في الشريعة .

وروي عنه ﷺ : (صنفان من أمتي لا يردان الحوض القدرية والمرجئة) أخرجه ابن أبي عاصم وابن جرير في تهذيب الآثار وغيرهم .

وروي عنه ﷺ : (صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي المرجئة والقدرية) أخرجه ابن أبي عاصم وابن جرير في تهذيب الآثار واللالكائي وغيرهم .

وروي عند الطبراني في الأوسط : (لكل أمة مجوس ولكل أمة نصارى ولكل أمة يهود ، وإن مجوس أمتي القدرية ونصاراهم الحشوية ويهودهم المرجئة) .

وروي عنه ﷺ : (ما بعث الله نبياً إلا كان في أمته من بعده قدرية ومرجئة يشوشون عليه أمر أمته ، ألا وإن الله لعن القدرية والمرجئة) أخرجه ابن عدي في الكامل .

السابعة : موقف السلف من المرجئة:

أولاً : المرجئة الفقهاء :

١- قال الزهري:(ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء) .
أخرجه الآجري في الشريعة وابن بطة في الإبانة.

٢- قال الأوزاعي : (كان يحي وقتادة يقولان ليس من الأهـواء شيء أخـوف عندهم على الأمة من الإرجاء) .أخرجه الآجري في الشريعة وابن بطة في الإبانة.

٣- قال سفيان قال إبراهيم : (تركت المرجئة الدين أرق من ثوب سابري) .
أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة واللالكائي في أصول الاعتقاد.

٤- قال إبراهيم النخعي : (أنا لفتنة المرجئة أخوف على هذه الأمـة مـن فتنـة الأزارقة) والأزارقة هم غلاة الخوارج . أخرجه الخلال في السنة وابن بطة .

٥- قال سعيد بن جبير : (المرجئة يهود القبلة) ، وقال عنهم الصابئة.
أخرجه عبدالله في السنة وابن بطة.

٦- قال شريك : (المرجئة أخبث قوم ، وحسبك بالرافضة خبثاً ولكن المرجئة يكذبون على الله تعالى) أخرجه عبد الله في السنة وغيره .

٧- قال ابن بطة عن بعض السلف:(أما المرجئة فعلى دين الملوك).
الإبانة : ١٠٥.

٨- قال النضر بن شميل: (الإرجاء دين يوافق أهواء الملوك، يصيبون به مـن دنياهم وينقصون به من دينهم)، قال المأمون صدقت. تاريخ ابن كثير ١٠/ ٢٧٦ .

ثانياً : كلام السلف في أبي حنيفة :

عقد عبد الله ابن الإمام أحمد في كتابه السنة باباً في الطعن في أبي حنيفة ، ومثله حرب الكرماني والخطيب وغيرهم. وسأسوق من كتاب السنة كلام السلف فيه.

قال عبد الله : سمعت أبي يقول عن عبد الرحمن بن مهدي : (من حسن علم الرجل أن ينظر في رأي أبي حنيفة) .

(يؤجر الرجل على بغض أبي حنيفة) الإمام أحمد بن حنبل.

(ما قول أبي حنيفة عندي والبعرة إلا سواء) أحمد.

(لا أعلمه إلا ينقض عرى الإسلام) الأوزاعي .

(ما ولد في الإسلام على هذه الأمة أشأم من أبي حنيفة) الأوزاعي وسفيان.

(أبو حنيفة غير ثقة ولا مأمون ، استُتيب مرتين) الثوري وابن عيينة.

(قدم أبو حنيفة فقال سفيان قوموا بنا لا يعدينا هذا بجربه) سفيان الثوري.

وقال : (ضرب الله ﷻ على قبر أبي حنيفة طاقا من نار) .

(لا ينبغي أن تسكن بلد يذكر فيه أبو حنيفة، أبو حنيفة ينقض السنن، هو من الداء العضال ، ما ولد في الإسلام أضر على الإسلام من أبي حنيفة) الإمام مالك .

(إنما يعرف أبو حنيفة بالخصومة في الإرجاء) حماد بن زيد.

(إن أبا حنيفة استقبل الآثار والسنن بردها برأيه) .

وكان عبد الله بن المبارك قد أخذ عن أبي حنيفة قبل علمه برأيه الفاسد في الإيمان والأخذ بالرأي، فلما علم محا رواياته وشطب اسمه من كتبه وقال:(اضربوا على حديث أبي حنيفة فإني قد خرجت على حديثه ورأيه) (ابتليت به).

(استقضاء فلان الجهمي أشد من خروج الدابة والدجال).

(ترك أبوحنيفة هذا الدين أرق من ثوب سابري) أيوب السختياني .

فهذا كلام أهل العلم ولم أجد إماما من السلف أثنى على أبي حنيفة .

قال ابن أبي داود : (الوقيعة في أبي حنيفة إجماع من العلماء ، وتكلم فيه أئمة الأفاق أيوب السختياني الثوري والليث والأوزاعي وابن المبارك) .

(وسأل ابن أبي داود أصحابه: ماتقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه والشافعي وأصحابه والأوزاعي وأصحابه والثوري وأصحابه وأحمد بن حنبل وأصحابه ؟ فقالوا يا أبا بكر لا تكون مسألة أصح منها ، فقال هؤلاء كلهم اتفقوا في تضليل أبي حنيفة) . الضعفاء لابن عدي٧/ ١٠ ، تاريخ بغداد ١٥/ ٥٢٧ .

وقال سليمان بن حرب ليحي بن أكثم عن أبي حنيفة : (كان بزمانه أئمة ، فأخبرني برجل واحد حمد أمره ورأيه) المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٩٤.

ومن دافع عن أبي حنيفة من جهال المتأخرين، وزعم أن الكلام فيه من كلام الأقران، فقد فسد ظنه بأئمة الإسلام وأساء أدبه مع السلف كلهم ، حيث أراد أن يدافع عن أبي حنيفة فقدح من حيث لا يدري بمن تكلم فيه من الأئمة وجهلهم.

قال المعلمي:(محاولة الكوثري في دفاعه عن أبي حنيفة الطعن في أئمة الإسلام كالثوري والفزازي والحميدي وأحمد والبخاري وغيرهم) التنكيل ١/ ٤٢٧.

وعد الخطيب البغدادي في تاريخه خمسة وثلاثين إماما تكلموا في أبي حنيفة.

وأنكر أن يكون أحداً أثنى عليه ، إلا ابن المبارك وقد رجع عن ذلك وذمه.

ثالثا: كلام السلف في الجهمية وحكم السلف بتكفيرهم:

قال الإمام أحمد : (الجهمية كفار) . أخرجه الخلال في السنة وابنه عبد الله .

وقال البربهاري في شرح السنة : (الجهمي كافر ليس من أهل القبلة) .

قال البخاري في من لا يكفر الجهمية : (وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم) خلق أفعال العباد ٣٥.

قال الدارمي في الرد على الجهمية: (وأي فرق بين الجهمية وبينهم – أي المشركين – حتى نجبن عن قتلهم وإكفارهم) .

قال ابن بطة والبربهاري في بعض أعيانهم: (فإن هؤلاء كانوا على الردة).

ونقل الإجماع على كفرهم جماعة منهم اللالكائي ونقل قول أكثر من خمسمائة عالم صرحوا بكفر الجهمية بل وتكفيرهم من لم يكفر الجهمية.

قال اللالكائي: (فهؤلاء خمس مائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين والأئمة المرضيين ، على اختلاف الأعصار وفيهم نحو مائة إمام ممن أخذ الناس بقولهم وتدينوا بمذهبهم ، ولو اشتغلت بنقل أقوال المحدثين لبلغت أسمائهم ألوفاً كثيرة، لكني اختصرت .. لا ينكر عليهم منكر ومن أنكر قولهم استتابوه أو أمروا بقتله). ٤٩٣. وكلامهم في الباب أكثر من أن يحصر .

بل إن السلف كفروا من لم يكفر الجهمية ، كما نقلنا ذلك عنهم في مواضع.

والأشاعرة الذين أخذوا بقول الجهمية صرح كثير من العلماء بتكفير أعيانهم.

وقد نقلنا كلامهم في كتاب الرد على الأشاعرة.

وقد رد على المرجئة جماعة من العلماء بكتب مستقلة ، منهم :

١- الإمام أحمد .

٢- الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام.

٢- ابن أبي شيبة .

٣- ابن مندة الأصفهاني.

٤- العدني .

٥- أبو يعلى .

كما نقض السلف أقوالهم في كتبهم ، منهم :

١- عبدالله بن أحمد في السنة .

٢- الخلال في السنة.

٣- الآجري في الشريعة .

٤- ابن بطة في الإبانة .

٥- اللالكائي في الاعتقاد.

قال ابن القيم في النونية عن المرجئة :

وكذلك الإرجاء حين تقر بالـ ـمعبود تصبح كامل الإيمان

فارم المصاحف في الحشوش وخرب البيت العتيق وجدّ في العصيان

واقتل إذا ما استطعت كل موحد وتمسحن بالقس والصلبان

هذا هو الإرجاء عند غلاتهم من كل جهمي أخي الشيطان

الثامنة : صفات المرجئة ومفاسدهم:

الكذب في دين الله .

نصرة الطواغيت وتهوين الكفر وجرائم الطواغيت.

إرضاء الملوك وموافقة أهوائهم.

تجريء الناس على الدين وترك التعظيم .

الدعوة لاحتقار الدين في قلوب الناس .

تسويغ المنكرات .

اللعب بالدين الزندقة .

وإليك شيئا من صفات المرجئة وما يميز منهج الإرجاء:

أولاً : الاستهانة بأمر الدين وفي هذا خطورة على الإسلام وأهله:

ابتلينا في هذا الزمان بالمرجئة الذين جعلوا التوحيد في معزل عن الناس.

قال سفيان قال إبراهيم : (تركت المرجئة الدين أرق من ثوب سابري) .

أخرجه عبد الله في السنة واللالكائي والآجري.

قال الزهري : (ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء) .

قال الأوزاعي : (كان يحي وقتادة يقولان ليس من الأهواء شيء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء) .أخرجه والأثر السابق الآجري في الشريعة.

وقال إبراهيم النخعي : (أنا لفتنة المرجئة أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة) والأزارقة هم غلاة الخوارج . أخرجه الخلال في السنة.

ثانياً: دفاعهم عن الملوك وموافقتهم لأهوائهم وتأييدهم كل كفر يظهرونه.

قال ابن بطة عن بعض السلف: (**أما المرجئة فعلى دين الملوك**) الإبانة ١٠٥ .

ولما سأل المأمون النضر بن شميل ماالإرجاء؟ فقال:(**دين يوافق أهواء الملوك،** يصيبون به من دنياهم وينقصون به من دينهم)، قال صدقت. تاريخ ابن كثير ١٠/ ٢٧٦.

ثالثاً : عداوة المرجئة أهل التوحيد ودفاعهم عن الطواغيت :

ومن عجيب ما رأيته في المرجئة على الدوام أنهم يقولون في كل كافر جلد محارب للدين ومرتكب الردة المغلظة وأصناف النواقض وأنواع الشرك أنه لم يستحل وهو معظم لله محب لرسوله وله أعمال صالحة وصدقات، وأن الحجة لم تقم عليه ، وإني لأقول في هؤلاء الجهلة : إنهم هم الذين يحتاجون لإقامة الحجة عليهم ويخشى عليهم من الردة في توقفهم في تكفير المشركين وتصحيح ما هم عليه من الكفر.

رابعاً : ادّعاء المرجئة مذهب السلف :

رأيت أهل الإرجاء في كل زمن يدعون الانتساب لمذهب السلف ومخالفة الجهمية وهم مناصرون لهم . وقد ذكر هذه الصفة عنهم جماعة من العلماء :

قال أبو نصر السجزي في رسالته لأهل زبيد ت٤٤٠ : «اعلموا أرشدنا الله وإياكم أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي والصالحي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم بل أخس حالاً منهم في الباطن».

إن دعوى الأشاعرة أنهم ليسوا من الجهمية المرجئة وأن بينهما فرق يذكرني بما يشبه قولهم من دعوى بعض المرجئة المعاصرة من أدعياء السلفية والمنتسبين إلى أهل السنة والحديث أن قولهم لا يكفر إلا المستحل الجاحد مذهب أهل السنة وأنه ليس مذهب المرجئة وأنهم يتبرءون من الإرجاء وأهله كما تتبرأ الأشاعرة من الجهمية وأتباعهم ، فالطائفتان في الحقيقة يتبرؤون من أنفسهم من حيث لا يشعرون وكل قوم بما لديهم فرحون وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

قال ابن تيمية : (وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأى الجهمية والمرجئة في الإيمان وهو معظم للسلف وأهل الحديث فيظن أنه يجمع بينهما أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف). الفتاوى ٧/ ٣٦٤ ومثله ٧/ ٤٠٣ .

كلام ابن تيمية عن مرجئة عصره يحكي مزاعم مرجئة عصرنا وزعمهم أنهم من السلفية ولمنهج السلف نقضوا وأنهم من أتباع أئمة التوحيد وللتوحيد هدموا .

قال إسحاق بن عبد الرحمن: (سمعنا من فريق ممن يدعي العلم والدين وممن هو بزعمه مؤتم بالشيخ محمد بن عبد الوهاب إن من أشرك لا يطلق عليه الكفر والشرك بعينه ... ولا تطلق على المشرك الكفر حتى تعرفه ... ويقول هؤلاء لمن يعبد القباب فعلك هذا شرك وليس هو بمشرك) تكفير المعين ٧ .

قلت ذكرني قول الشيخ إسحاق وهو يكذب بعض دعاة زمانه في زعمهم أنهم على منهج إمام الدعوة والطريقة السلفية ويرد على قولهم بعدم تكفيرهم من وقع في الردة والنواقض والقول بأنهم يكفرون الفعل ولا يكفرون فاعله وامتناعهم من تعيين من وقع في الشرك بالكفر ومن لا يكفر المشركين والمرتدين إلا بالعموم بأدعياء السلفية في وقتنا من الخلوف والجامية وغيرهم أنهم متبعون منهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب وهم من أعظم من يخالفه.

ونحن نقول في مرجئة زماننا ما قاله سلفنا في مرجئة زمانهم .

وقد خرج رد جيد للجنة الدائمة التي يقدسها السلفية الإرجائية والجامية الجهمية على إرجائهم التجهمي المعاصر كما حذرت اللجنة من كتبهم .

وفي هذا إظهار لغشهم وتدليسهم وتلبيسهم وتكذيب لدعاويهم وفضح لكذبهم ، ونقض ادعائهم السلفية ومذهب أهل السنة وكيف هم على منهج السلف وهم الذين أماتوه وأحيوا مذهب المرجئة الغلاة ودعوا لمنهج الجهمية الأولى.

فالسلفية التي هم عليها سلفية الجهمية فالجهم والأشعري هم أسلافهم، وليس أهل السنة والسلف الصالح لهم بسلف ، وإن تشدقهم بمنهج السلف كتشدق اليهود بإتباع ملة إبراهيم، فصدق فيهم قول السلف المرجئة يهود القبلة.

المسألة التاسعة : اجتماع المرجئة مع بعض الفرق :

قاعدة : دائما ما يقترن الإرجاء والجبر والتعطيل والشرك.

فكله هذه العقائد تدعوا للشرك وتهون الدين وتنافي تعظيم الرب تعالى.

أولاً : الجمع بين القدرية الجبرية والمرجئة :

العلة من الجمع بينهما في الآثار ، لأنهما سبب في الطعن في التوحيد .

قال ابن تيمية : (قرنت القدرية بالمرجئة ، لأن كلا من هاتين البدعتين تفسد الأمر والنهي والوعد والوعيد) الفتاوى ٨/ ١٠٥ ، ١٦/ ٢٤١ .

ثانياً : اجتماع الصوفية القبورية مع المرجئة في أمرين :

١- أن الشرك في الربوبية وليس في العبادة والألوهية.

٢- أن الشرك في الاعتقاد دون العمل .

تنبيه : سبّب الإرجاء ظهور الشرك وتهوينه وعبادة القبور.

المسألة العاشرة : أنواع فرق المرجئة :

١- المرجئة الخالصة : وهي الفرق التي اقتصرت على بدعة الإرجاء فقط ولم تقل ببدعة غير الإرجاء، كاليونسية ، ومرجئة عصرنا أدعياء السلفية.

٢- فرق المرجئة التي جمعت بدعاً أخرى غير بدعة الإرجاء كالقدر والجبر والتعطيل .

المسألة الحادية عشرة : المرجئة افترقوا على طائفتين:

الطائفة الأولى: مرجئة الفقهاء والمحدثين.

ومن رؤوس المرجئة :

١- إبراهيم التيمي ت ٩٢.

٢- طلق بن حبيب .

٤- ذر بن عبد الله المرهبي الهمداني ت ١٠٠ .

٥- حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة ت ١٢٠ . وقيل أنه هو أول من قال به.

٦- أبو حنيفة ٨٠هـ - ١٥٠هـ .

ومنهم : سالم الأفطس ومحمد بن حازم وعمرو بن مرة وعمر بن ذر وعبد العزيز بن أبي رواد وابنه عبد المجيد وإبراهيم بن طهمان وشبابة بن سوار.

وكان قاعدة المرجئة الكوفة .

الطائفة الثانية: مرجئة المتكلمين وهم الجهمية والأشاعرة والماتريدية.

وهذا الذي استقر دعاة الإرجاء عليه ، وقد كفر السلف من قال بقولهم.

الثانية عشرة : فائدة نفيسة في حقيقة المرجئة والتفريق بينهم وبين الجهمية :

سُئل الإمام أحمد عن المرجئة ، وأنهم يقولون إذا عرف الرجل ربه بقلبه فهو مؤمن فقال : (المرجئة لا تقول هذا ، بل الجهمية تقول بهذا ، المرجئة تقول حتى يتكلم بلسانه وتعمل جوارحه والجهمية تقول إذا عرف ربه بقلبه وإن لم تعمل جوارحه وهذا كفر) . نقله عنه الخلال في السنة ٣/ ٥٧٠.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (قالت المرجئة: الإقرار بما جاء من عند الله ﷻ يـُجزئ عن القول والعمل ، وقالت الجهمية: المعرفة بالقلب بما جاء من عند الله يُـجزئ عن القول والعمل ، وهذا كفر). السنة ٣٩٩، فكفر الجهمية دون المرجئة .

قال وكيع: (الجهمية كفار ، وعلمتم كيف كفروا ، قالوا يكفيك المعرفة ، وهذا كفر ، والمرجئة يقولون الإيمان قول بلا فعل وهذا بدعة) خلق أفعال العباد ٣٤ .

قال الفضيل : (قال المرجئة: الإيمان قول بلا عمل .

ويقول الجهمية : الإيمان المعرفة بلا قول ولا عمل .

ويقول أهل السنة : الإيمان المعرفة والقول والعمل)

وقال : (الدين التصديق بالعمل .

وقالت المرجئة : الصلاة والزكاة ليست من الإيمان ، ولو كان القول كما قالوا لم يقاتل أبو بكر أهل الردة) . السنة لعبد الله ٥٧٩.

قال ابن تيمية : (التكلم بالكفر من غير إكراه كفر في نفس الأمر حتى عند المرجئة خلافا للجهمية) الأصفهانية ١٢٤.

وقال : (قول جهم في الإيمان قول خارج عن إجماع المسلمين بل السلف كفروا من يقول بقوله) ٧/ ١٤١ .

وقال: (السلف لم يتنازعوا في عدم تكفير المرجئة والشيعة المفضلة) ٣/ ٣٥١.

تنبيه : السلف إذا قالوا المرجئة فإنما يقصدون الفقهاء وإذا أرادوا المتكلمين لم يقولوا المرجئة وإنما يقولون الجهمية فيقولون قالت المرجئة في الإيمان كذا .. وقالت الجهمية والأشعرية كذا .. مما يدل على أن المرجئة المتكلمين أشد ضلالاً وقولهم أعظم فساداً وخطورة ، ويلزمهم من اللوازم الفاسدة ما لا يلزم مرجئة الفقهاء، وقد كفر السلف الجهمية دون المرجئة ، وانظر دلالة على هذا كتب السلف كالإبانة لابن بطة وأصول اللالكائي والسنة للخلال والسنة لعبد الله والشريعة للآجري.

المسألة الثالثة عشرة : حقيقة الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء :

الخلاف معنوي وله ثمرة وليس لفظي كما ظن بعضهم .

ومما يظهر فيه حقيقة الخلاف : تكفير تارك العمل .

فعند أهل السنة كافر وعند المرجئة ليس بكافر.

الرابعة عشرة : أقوال الفرق المبتدعة في الإيمان والأسماء والأحكام:

تنبيه: وسطية أهل السنة في باب الإيمان والأسماء والأحكام بين الوعيدية من الخوارج والمعتزلة والوعدية وهي المرجئة من الفقهاء والجهمية والأشاعرة.

الأقوال في الإيمان:

ترجع الأقوال في الإيمان إلى تسعة وهي راجعة لأركان الإيمان الأربعة:

قول القلب وهو العلم والمعرفة والتصديق، وعمل القلب وهو إقراره ومحبته، وقول اللسان وهو إقراره ونطقه بالشهادتين، وعمل الجوارح وهو انقيادها.

القول الأول: مذهب أهل السنة:

أن الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، وأن أعمال الجوارح ركن في الإيمان، والأعمال منها ما تركه كفر ومنها ما تركه ليس بكفر.

القول الثاني: مذهب الخوارج والمعتزلة:

أن الإيمان قول وعمل ولكن كل أعمال الجوارح ركن في الإيمان ففعل جميع الطاعات وترك جميع المحرمات ركن في الإيمان ومن ترك واجباً أو فعل محرماً زال عنه الإيمان وكان من أهل النار هذا حكمه في الآخرة .

وأما في الدنيا فالخوارج يكفرونه ، والمعتزلة يقولون في منزلة بين المنزلتين .

وهذا القول لا يزال موجوداً في الزيدية والإباضية وهي موجودة في وقتنا.

القول الثالث: قول الكرامية:

الإيمان هو قول اللسان دون قول القلب وعمله ودون عمل الجوارح، والكرامية قد انقرضت وزالت أقوالها في الإيمان.

القول الرابع: قول المرجئة الفقهاء وأبي حنيفة :

أن الإيمان قول القلب وتصديقه وعمل القلب من محبة وإقرار وانقياد وقول اللسان وإقراره ، وأخرجوا عمل الجوارح من مسمى الإيمان ، وهذه الفرقة أقرب المذاهب إلى أهل السنة حيث أدخلوا في الإيمان قول اللسان وعمل القلب فصار متكوناً من ثلاثة أركان، لكن الخلاف معها حقيقي في كفر تارك العمل.

القول الخامس: قول آخر لبعض مرجئة الفقهاء وبعض الحنفية :

هو قول القلب واللسان فهو قول بلا عمل،وأخرجوا عمل القلب والجوارح.

والفرق بين القول هذا والسابق عمل القلب فأدخلته الأولى في الإيمان وأخرجته هذه فليس من الإيمان الذي في القلب إلا التصديق والمعرفة وأما الإقرار والمحبة والخشية وغيرها من أعمال القلوب فهي خارجة عن مسمى الإيمان.

القول السادس: قول ينسب للغسانية، والأكثر لا ينسبه لأحد:

وهو أن الإيمان عندهم قول اللسان وعمل الجوارح دون قول القلب وعمله وهذا القول قد انقرض من يقول به إن كان قد وجدوا أصلاً.

القول السابع: قول أغلب فرق المرجئة القديمة من اليونسية وغيرهم:

الإيمان ما في القلب فقط من قول وعمل وأخرجوا قول اللسان وعمل الجوارح وأدخلوا قول القلب وعمل القلب ، وهذه الفرق لم يعد لها وجود.

القول الثامن: قول الجهمية:

أن الإيمان قول القلب وهو المعرفة فقط فمن عرف الله ورسوله فهو مؤمن.

وأخرجوا عمل القلب وقول اللسان وعمل الجوارح ولم يذكروا التصديق.

القول التاسع: قول الأشاعرة والماتريدية والصالحية:

الإيمان هو قول القلب : التصديق والمعرفة فقط.

وأخرجوا عمل القلب وقول اللسان وعمل الجوارح.

وسيأتي أن قولهم هو نفس قول جهم ولا يوجد هناك فرق.

تنبيه : تعد الأشاعرة والماتريدية من غلاة المرجئة فهم الجهمية إذ لا فرق بين قول جهم: الإيمان هو المعرفة وبين قولهم : إنه التصديق المجرد كما سيأتي .

فائدة : الأشاعرة والماتريدية قديما في باب الإيمان كانوا على ثلاثة أقوال:

منهم من قال بقول السلف، ومنهم من قال بمذهب المرجئة الفقهاء، ومنهم من قال بقول جهم والأشعري (المعرفة والتصديق) ، وهذا الذي استقروا عليه .

والفرق أن الجهمية قالوا هو المعرفة وهؤلاء قالوا التصديق. ثم اختلفت الأشاعرة أنفسهم على قولين هل يوجد فرق بين المعرفة والتصديق المجرد عن إقرار وانقياد؟ ثم هل يوجد بعد ذلك فرق بين الجهمية والأشاعرة في الإيمان؟ وسيأتي.

حقيقة مذهب الماتريدية : يخطئ الكثير فيجعل مذهب الماتريدية في الإيمان هو قول الحنفية الأوائل (مرجئة الفقهاء) والحق أن الماتريدية على مذهب الجهمية مثل الأشاعرة ولا عبرة بوجود بعض الماتريدية الذين اتبعوا مذهب إمامهم أبي حنيفة ، إذ المعتبر هو قول الجمهور الذي استقر عليه قول متأخريهم ويجب أن يفرق بين مذهب مرجئة الفقهاء ومنهج الماتريدية والأشاعرة الذين صاروا متكلمين جهمية .

وهذه المذاهب التسعة لا يوجد منها في وقتنا إلا مذاهب أهل السنة ومذهب الخوارج والمعتزلة ومذهب الجهمية الذي عليه الأشاعرة، وقالت به مرجئة العصر.

المسألة الخامسة عشرة : الفرق بين الأشاعرة والماتريدية وبين مرجئة الفقهاء:

الأول: مرجئة الفقهاء قالوا الإقرار باللسان بالشهادتين ركن في الإيمان ولا يصح الإيمان بدونه، بينما الأشاعرة والماتريدية أخرجوا قول اللسان من حقيقة الإيمان، ثم اختلفوا هل هو شرط كمال أو شرط صحة وجمهورهم على أنه شرط كمال لإجراء أحكام الدنيا فقط، فقد يكون الرجل مؤمناً ولو لم ينطق بالشهادتين وهو قادر على الإقرار بها، أما عند المرجئة وأهل السنة أن هذا يعتبر كافرا غير مؤمن.

الثاني: مرجئة الفقهاء أدخلوا أعمال القلوب في الإيمان وما يتضمنه القلب من الإيمان فلا يكون الإيمان بمجرد التصديق بل لابد أن يكون معه انقياد وإقرار ومحبة والتزام وتعظيم وقبول وإذعان وغير ذلك من أعمال القلوب. وعند الأشاعرة والماتريدية هذه كلها ليست من الإيمان وليست شرطاً له فالإيمان يحصل بدونها.

الثالث:سب الله ﷻ ونبيه ﷺ والاستهزاء به وحرب الدين والسجود للصنم صاحبها كافر باطن وظاهر عند مرجئة الفقهاء، وأما عند الأشاعرة والماتريدية فهي علامات على الكفر وليست بكفر مستقل ولا يكفر صاحبها إلا إذا استحل عمله وكذَّب وقارن أفعاله هذه عدمُ التصديق وإلا لكان مؤمناً باطناً ناج عند الله ومن أهل الجنة ولو حكمنا عليه بالكفر في الدنيا فهذا لإجراء الأحكام الدنيوية .

الرابع: مرجئة الفقهاء على مذهب أهل السنة في أبواب الاعتقاد الصفات وغيرها بينما الأشاعرة والماتريدية خالفوا في كثير من أبواب العقيدة أهل السنة.

تنبيه : اتفقت الأشاعرة ومرجئة الفقهاء : في عدم زيادة الإيمان ، وفي إخراج عمل الجوارح منه ، وفي تحريم الاستثناء ، وفي عدم تكفير الفاسق مع أهل السنة .

المسألة السادسة عشرة : الفرق بين الأشاعرة والجهمية:

التحقيق عدم التفريق بين مذهب الأشاعرة والجهمية فمذهبهما واحد، وأنه لا يوجد فرق بين معرفة الجهم وتصديق الأشعري ، وإليك البيان :

إعلم أن المعرفة هي التصديق ولا فرق بينهما، ونقصد بالتصديق ما يفسره الأشعري من التصديق المجرد عن انقياد وإقرار، أما التصديق بمعناه العام وهو المستلزم للانقياد والإقرار ففيه فرق بلا خلاف وهو الذي يقوله أهل السنة ومرجئة الفقهاء إذا قالوا الإيمان التصديق ، لكن المقصود هنا تصديق الأشعري الذي تصوره مثل تصوره للكسب والكلام النفسي .

فعند النظر والتحقيق لا يوجد فرق بين التصديق المجرد عن أي شيء وبين المعرفة فهل هناك فرق بين كوني أعرف النبي وبين كوني أصدقه ولا أتبعه.

فإن قيل فرق فقد يعرفه ولا يصدقه، قيل ما تقصد بتصديقه؟ هل هو الإتباع والانقياد والإقرار له فنعم، وهذا لا يقوله الأشعري، أو أن تصديقه يكون بدون أن يتبعه ويذعن له وينقاد ويقر برسالته وإنما مجرد أن يعرف صدقه، فهذا نفس المعرفة.

ثم المعرفة هل معناها أن يعرف باطناً أنه نبي؟ فهذا هو التصديق المجرد، أو أن المعرفة،أن يعرف شخصه دون أن يعرف وصفه أي يعرف أن هذا الرجل الذي أمامه يدعي أنه نبي ولا يدري أهو صادق أم كاذب، وفي هذه الحالة لا يعتبر أنه عرف نبوته وأنه نبي، وإنما غاية ما يقال أنه عرف أنه رجل يدعي النبوة ولا يقال أنه عرف أنه نبي فيكون جاهلاً وفاقداً للمعرفة التي اشترطها جهم، فيكون كافراً حتى عند جهم ولا يكون مؤمناً حتى يعرف أنه نبي، وإذا عرف أنه نبي ولم ينقد له ولم يذعن

ويطِعْ أمره ويقر برسالته لم يسمَّ مصدقاً عند أهل السنة ومرجئة الفقهاء وأهل اللغة، ولا يُسمى مصدقاً إلا عند الأشعري، فيكون التصديق عنده بمعنى الإقرار والمعرفة.

وتفريقه بينهما من قبيل التخيلات، من جنس تخيله وجود كلام معنى نفسي وتخيله وجود ما يسمى بالكسب وتخيله وجود أحوال بين الفعل والصفة والوجود والعدم ونحو ذلك مما يتخيله الذهن ولا حقيقة له ولا وجود له في خارج الذهن.

وهذا القول الذي لا يفرق هو قول ابن تيمية وابن حزم ومحققي الأشاعرة.

أما من قال: إنه يوجد فرق بين المعرفة والتصديق المجرد عن انقياد وإقرار وأن التصديق شيء والمعرفة شيء آخر وأن التصديق يصح أن يسمى تصديقاً بدون انقياد وإقرار وهو بهذا يكون غير المعرفة والعلم، فهذا كلام بلا حجة وقول بلا برهان ودعوى بلا دليل، وكل يستطيع أن يتخيل في ذهنه تخيلات ثم يزعم وجودها ويفرق ويدعي أنه يفهم ما تخيله هو وحده ، ولذلك حاول التفتازاني في شرح المقاصد والغامدي في كتابه الإيمان عند المتكلمين، أن يوجدوا فروقاً لا حقيقة لها . ومنها :

أولاً : قالوا : أن التصديق أمر كسب والمعرفة تحصل بلا كسب.

وهذا باطل ويرد عليهم بأن التصديق قد يحصل بلا كسب كتصديق أبي جهل النبي، وتصديق إبليس، وهذا على تفسير التصديق بالمعنى الذي ذكروه، المتجرد عن انقياد وإقرار، كما أن المعرفة قد لا تحصل إلا بكسب من العبد فتبين فساد هذا الفرق.

ثانياً : التصديق يثاب عليه لأنه هو المأمور به بخلاف المعرفة فلم يؤمر بها.

ويرد عليهم بأن التصديق الذي أمرنا به هو التصديق المتضمن للإقرار والانقياد القلبي والعملي البدني وأما مجرد تصديق دون انقياد فلم يطلب من أحد

مثل هذا بل المسلمون وحتى الكفار يعلمون أن مجرد التصديق لا يكفي إذا لم يقارنه انقياد واتباع وإقرار ، أَوَلَيْسَ الله قص علينا تصديق فرعون بقلبه بل وتيقنه وكذا اليهود بل وإبليس حين يخاطب الله مؤمناً به موحداً في قسمه عارفاً بأنبيائه مصدقاً بوعده واليوم الآخر فعنده التصديق الأشعري المجرد عن انقياد، وأن الكفار لم يكذبوا النبي وإنما يجحدون في الظاهر ، وبهذا يبطل هذا الفرق وبه يبطل أصل التفريق بين المعرفة والتصديق المجرد عن انقياد.

ثالثاً : أما إدعاء التفريق من جهة لوازم خارجة عن حقيقة الإيمان وهي ما نسب للجهمية من عدم أهمية العمل، وأنه لا يعاقب مؤمن على كبيرة وأنهم بذلك صاروا من الغلاة في الإرجاء والأشاعرة من المتوسطين فيه، فسيأتي رده قريبا.

والمقصود أن قول الأشعري وقول جهم لا فرق بينهما بل الأشعري هو الذي نصر قول جهم والصالحي في بعض كتبه فيصير حقيقة قول الجهمية الذين كفرهم السلف نفس قول الأشاعرة والماتريدية والذي يدعي بعضهم التفريق بينهما فيه.

قال الشهرستاني في الفرق بين المعرفة والتصديق في كتابه نهاية الإقدام: «واختلف جواب أبي الحسن في معنى التصديق فقال مرة هو المعرفة بوجود الصانع والإلهية وقِدمه وصفاته، وقال مرة التصديق قول في النفس يتضمن المعرفة».

وقال التفتازاني في شرح المقاصد: «وقد يجعل الإيمان اسماً للتصديق وهذا هو المشهور وقد يجعل اسماً للمعرفة وهو مذهب جهم بن صفوان والصالحي وقد يميل إليه الأشعري وستعرف فرقاً بين المعرفة والتصديق»، وذكر فرقاً لا يصح وسبق.

قال ابن تيمية في الإيمان الكبير يرد على الأشاعرة في دعواهم الفرق بين المعرفة

والتصديق: «فإن الفرق بين معرفة القلب وبين مجرد التصديق الخالي عن الانقياد الذي يجعل قول القلب أمر دقيق . وأكثر العقلاء ينكرونه وبتقدير صحته لا يجب على كل أحد أن يوجب شيئين لا يتصور الفرق بينهما، وأكثر الناس لا يتصورون الفرق بين معرفة القلب وتصديقه ويقولون أن ما قاله ابن كلاب والأشعري من الفرق كلام باطل لا حقيقة له وكثير من أصحابه اعترف بعدم الفرق».

وقال ابن حزم في الفصل: «أقرب فرق المرجئة لأهل السنة من ذهب مذهب أبي حنيفة ، وأبعدهم أصحاب جهم والأشعري فإن جهم والأشعري يقولون أن الإيمان عقد بالقلب فقط وإن أظهر الكفر والتثليث بلسانه وعبد الصليب بلا تقيه».

تنبيه: ظن كثير من الجهال بحقيقة المذاهب وجود فرق بين مذهب الأشاعرة في الإيمان ومذهب الجهمية ، أن الجهمية من المرجئة الغالية والأشاعرة والماتريدية من المتوسطة ووجه كون الجهمية من الغالية أنهم يقولون لا يضر مع الإيمان ذنب فلا يعاقب الله على ترك واجب ولا على فعل كبيرة ومحرم وأن العمل لا أهمية له وليس بواجب ولم يأمر الله به إلا لأجل اختبارنا هل نصدق به أوْ لا ولا يدخل النار أحد من أهل القبلة وغير ذلك مما يحكون عنهم مما لا يصح نسبته لمسلم بل ولا لكافر، وإنما نسبت هذه الأقوال إلى الجهمية لتهون بدعة المرجئة المتكلمين من الأشاعرة لأنهم هم الذين صنفوا في الفرق كالأشعري والبغدادي والشهرستاني والرازي.

قال ابن تيمية في الإيمان الأوسط: «وأما ما يذكر عن غلاة المرجئة أنهم قالوا لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد فلا نعرف قائلاً مشهوراً من المنتسبين للعلم يذكر عنه هذا القول».

وقال في الإيمان الكبير: «وإن قالوا أنه لا يضره ترك العمل فهذا كفر صريح وبعض الناس يحكي هذا عنهم وأنهم يقولون أن الله فرض على العباد فرائض ولم يرد منهم أن يعملوها ولا يضرهم تركها وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد، لكن ما علمت معيناً حكي عنه هذا القول وإنما الناس يحكونه في الكتب ولا يعينون قائله وقد يكون قول من لا خلاق له فإن كثير من الفساق والمنافقين يقولون لا يضر مع الإيمان ذنب أو مع التوحيد وبعض كلام الرادين على المرجئة وصفهم بهذا».

وبهذا التقرير يتبين أن الأشاعرة ما هي إلا امتداد للجهمية في قولهم بالإيمان وغيره، والأشعري أعظم من نصر قول جهم ونشره هو وأصحابه من بعده، وأن التفريق بين قول الأشاعرة والماتريدية والجهمية هو من ابتكار الأشاعرة ليهونوا باطلهم ويلبسوه على الناس من جهة وحتى يخرجوا أنفسهم من تكفير السلف لهم لأنهم دخلوا في عموم الجهمية ولا فرق بينهم . وبهذا البيان نخرج بأمور:

الأول: إنه لا فرق بين التصديق المجرد الذي يقول به الأشعري وبين المعرفة التي قال بها جهم ، بل الأشعري فسر تصديقه بالمعرفة، وهو أعظم من نصر مذهب الجهم ونشره، وإن كان قال بمذهب أهل السنة في قول له في بعض كتبه.

الثاني: مذهب الجهمية ومذهب الأشاعرة والماتريدية في الإيمان واحد لا فرق بينهما لا من ناحية حقيقة الإيمان وأنه مجرد قول القلب ولا من ناحية أهمية العمل وما ينسب للجهمية مما لا يصح نسبته لهم وتقدم ذلك وإبطال التفريق من الجهتين.

الثالث: إن السلف رحمهم الله ومنهم وكيع وأحمد وغيرهما كفروا الجهمية لقولهم في الإيمان ولم يكفروا مرجئة الفقهاء وإن كان قد حذروا منهم ووصفوا قولهم بأنه أشد خطراً على الدين من قول غلاة الخوارج وأبعد عن قول أهل السنة من قول الخوارج، وإذا كان هذا كلامهم في محدثين وفقهاء قالوا بالإرجاء، فكيف بالمتكلمين من الجهمية والأشاعرة والماتريدية؟ وبهذا يتبين كفر الأشاعرة لقولهم في الإيمان.

الرابع: إن الأشاعرة والماتريدية «المرجئة المتكلمين» قد وقعوا في التناقض والكذب على الأئمة إذا ذكروا مذاهبهم فبعض الأشاعرة ينكرون أن يكون الإمام مالك والشافعي يقول في الإيمان أنه قول وعمل، فهذا الرازي في مناقب الأشعري

يزعم أن الشافعي متناقض في حقيقة الإيمان وحاشاه رحمه الله ، فهو ممن رد على مرجئة الفقهاء فضلاً عن الجهمية ، ومثل ذلك بعض متأخري الحنفية من الماتريدية يزعمون أن مذهبهم هو مذهب أبي حنيفة كذباً مع الفرق الشاسع بينهما فأبو حنيفة من مرجئة الفقهاء وهم من مرجئة الجهمية المتكلمة.

وأكثر الأشاعرة يقرون ويعرفون الفرق بينهم وبين مذهب السلف وأهل الحديث ومنهم مالك والشافعي وأحمد وأنهم (أي الأشاعرة) على مذهب جهم .

الخامس: ومن هذا كله يجب أن يسمى الأشاعرة والماتريدية بالمرجئة الجهمية ، وأن يصنفون من غلاة المرجئة وأن مذهبهم مذهب فلسفي منطقي كلامي وهو بعيد عن المرجئة الفقهاء والمحدثين، بل وحتى متقدمي الأشاعرة والحنفية الماتريدية من أهل الحديث والفقه يتبرؤون من الأشاعرة الجهمية ، وإن كانوا مشتركين في أصل البدعة إلا أن المتكلمين الجهمية قد وقع الكلام في تكفيرهم والتشنيع عليهم دون مرجئة الفقهاء ومن قال بقولهم من الأشاعرة والماتريدية.

قال شيخ الإسلام في الإيمان الأوسط: «وقول جهم ومن وافقه أن الإيمان مجرد العلم والتصديق وهو بذلك وحده مستحق الثواب والسعادة يشبه قول من قال من الفلاسفة أن سعادة الإنسان مجرد أن يعلم الوجود على ما هو عليه، كما أن قول الجهمية وهؤلاء الفلاسفة في مسائل الأسماء والصفات ، ومسائل الجبر والقدر متقاربان وكذلك في مسائل الإيمان».

وقال في الإيمان الكبير: «وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في الإيمان وهو دائم ينصر في المسائل المتنازع فيها بين أهل الحديث وغيرهم قول أهل الحديث ولكن

لم يكن خبيراً بمأخذهم فينصره على ما يراه هو من الأصول التي تلقاها عن غيرهم فيقع في ذلك من التناقض ما ينكره هؤلاء وهؤلاء كما فعل في مسألة الإيمان ونصر فيه قول جهم فيظن أن ما ذكره هو قول أهل السنة وهو قول لم يقله أحد من أئمة السنة بل قد كفَّر وكيع وأحمد بن حنبل وغيرهما من كان يقول بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن وهو عندهم شر من قول المرجئة ولهذا صار من يعظم الشافعي من الزيدية والمعتزلة يطعن في كثير ممن ينتسب إليه يقولون الشافعي لم يكن فيلسوف ولا مرجئاً وهؤلاء فلاسفة أشعرية مرجئة وغرضهم ذم الإرجاء».

وقال في الإيمان الكبير: «وقول المعتزلة والخوارج والكرامية في اسم الإيمان والإسلام أقرب إلى قول السلف من قول الجهمية».

وقال أيضاً في موضع آخر من الكتاب: «فالكفر عندهم شيء واحد وهو الجهل والإيمان شيء واحد وهو العلم أو تكذيب القلب وتصديقه فإنهم متنازعون هل تصديق القلب شيء غير العلم أو هو هو، وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل في الإيمان فقد ذهب إليه كثير من أهل الكلام المرجئة ، وقد كفَّر السلف كوكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وأبي عبيد وغيرهم من يقول بهذا القول وقالوا إبليس كافر بنص القرآن وإنما كفره باستكباره وامتناعه عن السجود لآدم لا بكونه كذب خبراً وكذلك فرعون وقومه قال الله فيهم: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ﴾ النمل:١٤، ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾ الإسراء:١٠٢ ، فدل على أن فرعون كان عالماً».

المسألة السابعة عشرة : حقيقة قول المرجئة في الإيمان وتعريفه وأركانه ومحله:

الإيمان عندهم ليس له إلا ركن واحد وهو قول القلب وهو مجرد التصديق وينكرون بقية أركان الإيمان الثلاثة إقرار اللسان، عمل القلب، عمل الجوارح.

ويجعلون التصديق منحصر في القلب ولا يكون بالعمل، والعمل والإقرار خارج عن الإيمان، فالمؤمن من كان مصدقاً بقلبه فقط.

فعند أهل السنة عمل الجوارح ركن في الإيمان وتارك العمل كافر فاقد شرط الانقياد الذي هو أحد شروط (لا إله إلا الله)، بينما هو عند المرجئة مؤمن ، لأن المؤمن عندهم من تحقق فيه تصديق القلب، ومن يكفر فلأجل الجحود والتكذيب.

فالكفر عندهم التكذيب والجحود والاستحلال ، فلا يعتبر الرجل كافراً حتى يكون مكذباً جاحدا، ونفوا أنواع الكفر الأخرى خصوصا العملية.

وقولهم في غاية البطلان ويرده الشرع والعقل ؛ فإن من المعلوم أن إبليس كان مصدقاً بأمر الله وعارفاً به وإنما جاء كفره من جهة الامتناع عن الانقياد للأمر فأبا أن يطيع الله تعالى ولم يكن جاحدا ومكذبا، وفرعون كان مصدقاً بقلبه ولكن كفره كان جحوداً وعناداً، كما أخبر تعالى عنه: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ﴾ النمل:١٤، ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الإسراء:١٠٢، وكذلك كان كفار العرب كما قال تعالى عنهم: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ الأنعام:٣٣.

وأبو طالب لم يكن مكذباً للنبي ﷺ وإنما كفره حصل من جهة عدم انقياده، وصرح في شعره أن دين محمد خير أديان البرية، وإنما رغب عنه كرهاً لمخالفة قومه.

وكذلك اليهود كانوا مصدقين النبي بقلوبهم ولكن لم ينقادوا ويقبلوا أمره .

الثامنة عشرة : مذهب المخالفين في الإيمان في التركيب والتلازم :

أولاً : التركيب في الإيمان وكونه مركباً من شعب وأعمال وأقوال:

المرجئة تنفي أن يكون الإيمان مركباً من أشياء متعددة فهو شيء واحد .

وعندهم الأعمال ليست جزءاً من الإيمان ولا ركناً فيه ولا تدخل في حقيقته وإنما هي واجبة وهي شرط لإجراء أحكام الدنيا عليه، والعبد مؤمن بالتصديق ولو لم يوجد العمل لأن الأعمال شرط كمال وليست شرطاً لصحة الإيمان.

وهذه المسألة هي أصل شبهة جميع فرق الإرجاء، ومن فروعها عدم التلازم بين الظاهر والباطن، وعدم اجتماع إيمان مع شعبة كفر ونفاق .

ثانياً : الترابط والعلاقة التلازمية بين الباطن والظاهر:

تنكر المرجئة التلازم بين الباطن والظاهر وخالفوا العقل والشرع والأدلة الدالة على التلازم وقدمنا قولهم .

تنبيه : قول أهل السنة بالتلازم لا يدفع التكفير لمن وقع في الكفر الظاهر استقلالا عندهم أما المرجئة فلا يكفرون بالعمل الظاهر.

التاسعة عشرة : أسباب ضلال المرجئة في الإيمان وإخراج الأعمال منه:

١- إنكار التلازم بين الباطن والظاهر:

قال ابن تيمية في الإيمان الأوسط : (فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب). الفتاوى : ٧/ ٦١٦ ، ومثله٢٢٩.

وقال : (التلازم أمر ضروري ، ومن جهة ظن انتفاء التلازم غلط غالطون ... ومن عرف الملازمات التي بين الأمور الباطنة والظاهرة زالت عنه شبهات كثيرة). الفتاوى ٧/ ٦٤٦ .

٢- إنكار حقيقة التركيب :

ظنهم أن الإيمان أصله واحد لا يتركب ولا يتبعض ولا يتعدد ولا يتفاضل ، فلو كان الإيمان مركباً من قول وعمل واعتقاد أو من تصديق وانقياد وإقرار ومحبة وغير ذلك لزال الإيمان كله بزوال بعض أجزائه وأركانه ، فهو إما أن يبقى كله أو يزول كله فليس مكونا من حقيقة مركبة.

وهذه المسألة أصل شبهة جميع الفرق ، ومن فروعها تلازم الظاهر والباطن.

قال ابن تيمية في الأوسط: «وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً، إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه كما قال النبي ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان»».

وقال: «وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة ... قالوا فإذا كان الإيمان مركباً من أقوال

وأعمال ظاهرة وباطنة، لزم زواله بزوال بعضها فيلزم إخراج ذي الكبيرة من الإيمان وهذا قول الخوارج والمعتزلة قالوا ولأنه يلزم أن يكون الرجل مؤمناً بما فيه من الإيمان، كافرا بما فيه من الكفر فيقوم به كفر وإيمان وادَّعَوا أن هذا خلاف الإجماع».

والإمام أحمد وغيره كان يعرف أصل قول المرجئة في الإيمان وشبهتهم وهي نفي التركيب، ولهذا يقول الإمام أحمد كما نقل عنه ذلك الخلال في السنة و ذكر ذلك ابن تيمية في الإيمان الكبير؛ قال الإمام أحمد: «وأما من زعم أن الإيمان الإقرار فما يقول في المعرفة هل يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار وهل يحتاج أن يكون مصدقاً بما عرف فإن زعم أنه يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار فقد زعم أنه من شيئين وإن زعم أنه يحتاج أن يكون مقراً ومصدقاً بما عرف فهو من ثلاثة أشياء، وإن جحد وقال لا يحتاج إلى المعرفة والتصديق فقد قال قولاً عظيماً ولا أحسب أحداً يدفع المعرفة والتصديق وكذلك العمل مع هذه الأشياء».

قال ابن تيمية بعد هذا النقل: « أحمد وأبو ثور وغيرهما من الأئمة كانوا قد عرفوا أصل قول المرجئة وهو أن الإيمان لا يذهب بعضه ويبقى بعضه فلا يكون إلا شيئاً واحداً ولهذا قالت الجهمية: إنه شيء واحد في القلب والكرامية شيء واحد في اللسان كل ذلك فراراً من تبعض الإيمان وتعدده ، فلهذا صاروا يناظرونهم بما يدل على أنه ليس شيئاً واحداً كما قلتم». انتهى كلامه رحمه الله من كتاب الإيمان الكبير.

الفصل الثاني المرجئة المعاصرة

المبحث الأول : التعريف بالمرجئة المعاصرة.

المبحث الثاني : عقيدة المرجئة المعاصرة

المبحث الثالث : الفرق بين المرجئة المعاصرة ومن سبقها من مرجئة

المبحث الرابع : طوائف المرجئة المعاصرة

المبحث الخامس : شبهات مرجئة العصر

المسألة الأولى : تعريف المرجئة المعاصرة

هم الذين ابتدعوا القول بالإرجاء في زماننا من أهل السنة وأحيوا مذهب المرجئة الغلاة والجهمية الأولى ، وجعلوا كل كفرٍ وناقض للإسلام مجرد معصية، وجعلوا كل ركن في الدين يكفر تاركه من الكمال الذي لا يضر تركه.

الثانية :حقيقة مذهبهم :

١- العمل شرط كمال وليس بركن ولا يكفر تارك العمل بالكلية.

٢- الكفر لا يكون إلا بالجحود والتكذيب فقط.

تنبيه : الجحود والاستحلال والبغض مرده عند المرجئة في النهاية للتكذيب .

المسألة الثالثة :حكم المرجئة المعاصرة :

اتفق مرجئة عصرنا على اتباع مذهب الجهمية والأخذ بقول جهم في الإيمان، وقد قدمنا الكلام عن تكفير السلف للجهم والجهمية ومن أخذ بقولهم.

كما أن لبعضهم أقوالاً كفرية يكفر بها قائلها ، وسنأتي بها.

الرابعة: الخلاف مع المرجئة المعاصرة حقيقي وله ثمرات كثيرة ، كما سيأتي.

الخامسة : فرق المرجئة المعاصرة :

الأولى : الجهمية من الأشاعرة والماتريدية.

وهؤلاء امتداد لمن سبقهم وهم على مذهب إمامهم ويتبنى عقيدة الأشاعرة الأزهر وغيره .

الثانية : القائلون بالإرجاء من المنتسبين لأهل السنة من أدعياء السلفية.

وهي المقصودة بالمعاصرة ، لأنها نشأت في عصرنا ولم تعرف من قبل.

السادسة : المراد بالمرجئة المعاصرة :

أدعياء السلفية من الألبانية والجامية والمداخلة، ومن تأثر بهم .

السابعة : أسماؤها :

مرجئة العصر ، المرجئة المعاصرة ، أهل التجهم المعاصر.

كما يسمون بالخلوف، وأدعياء السلفية ، وسيأتي علة تسميتهم بذلك.

وتسميتهم بذلك أفضل من تسميتهم بالألبانيين والمدخليين والجاميين ، وذلك لكثرة من قال بها من غير هؤلاء، ولأن هذه فرق فرعية تجمعها بدعتهم الجهمية في الإرجاء، والسلف لم يسموا مرجئة الفقهاء بالحنفية لأنه قال بها غيرهم.

الثامنه : مؤسسها : الألباني ، وتبعه المدخلي وغيره.

وسيأتي الكلام عن هؤلاء والفرق المتبعة لهم والتعريف برؤوسهم .

التاسعة : رؤوس ودعاة المرجئة المعاصر :

ربيع بن هادي المدخلي .

عبد العزيز الريس .

خالد العنبري .

علي حسن حلبي

عدنان عبد القادر.

مراد شكري .

ياسر برهامي.

العاشرة : أول من قال بالإرجاء المعاصر:

أول من قال بالإرجاء من المعاصرين الألباني .

وقال به غيره وقد خرج كلامهم في وقت متقارب ، وقد لا يعرف أولهم .

ثم قعّدوا لعقيدتهم الجهمية الإرجائية وصنفوا فيها الكتب.

الحادية عشرة : كتب المرجئة :

ضبط الضوابط ، حقيقة مذهب السلف في الإيمان لأحمد بن صالح الزهراني .

وقد تراجع الزهراني عفا الله عنا وعنه ه عن مذهبه وكتب مقالة:(ثم تدبرت).

إحكام التقرير في إحكام التكفير لمراد شكري.

الحكم بغير ما أنزل الله ، لخالد العنبري .

هزيمة الفكر التكفيري ، للعنبري.

التحذير من فتنة التكفير ، لعلي حسن حلبي

صيحة نذير ، للحلبي .

حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة ، لعدنان عبد القادر.

الإلمام بشرح نواقض الإسلام ، لعبد العزيز الريس .

الألباني إماماً ، الريس .

مقالات ربيع المدخلي .

نقد كتاب ظاهرة الإرجاء ، لياسر بهامي. وهناك رد آخر على ظاهرة الإرجاء لعمر النعيمي ، ورد آخر للحلبي، وكل الكتب الثلاثة الجهمية هزيلة في ردها.

وقد حذّرت لجنة الإفتاء من هذه الكتب ، انظر كتاب (التحذير من الإرجاء).

المسألة الثانية عشرة : أسباب ظهور الإرجاء المعاصر :

١- ظهور الحكام المرتدين .

وقد سبق أن قال السلف عن الإرجاء : (دين يوافق أهواء الملوك).

٢- انتشار شرك الحكم بغير ما أنزل الله.

٣- التظاهر بالدين والغيرة.

٤- رد البدعة ببدعة أخرى، وقد حاولوا رد بدعة الخوارج الغلاة.

٥- الهزيمة العسكرية تنتج هزيمة عقدية .

وكذلك من أنكر على الطواغيت فعذب وفتن، فمالوا إلى الإرجاء لأنه أسلم.

ويذكرنا هذا بسبب خروج المرجئة الأولى كانت بعد ظهور الخوارج وفتنة ابن الأشعث ومن معه ممن أنكر فساد الحجاج وعبد الملك بن مروان .

فحصل لهم هزيمة نفسية وعقائدية أنتجت مذهب الإرجاء كما قال السلف .

٦- الزندقة : فالإرجاء يدعوا الزنادقة إليه، والمرجئة ورائها الزندقة :

قال ابن عقيل: (ما أشبه أن يكون واضع الإرجاء زنديقا) تلبيس إبليس ٨٤.

٧- تبني علماء لها .

أخرج اللالكائي عن جماعة من السلف : (لم يزل في الناس بقية حتى دخل عمرو بن مرة في الإرجاء فتهافت الناس فيه) .

ومثل ذلك الألباني لما قال بالإرجاء ودعا له تابعه كثير من الجهال.

ومن أعظم الفتن دخول العلماء في البدع ووقوع الزلل منهم، فيتبعهم الناس.

المسألة الثالثة عشرة : تاريخ الافتراق المعاصر :

بعد سقوط الدولة العثمانية وانتشار الاستعمار لبلاد المسلمين وتولي أذنابه على بلاد المسلمين ، حيث كانت البلاد الإسلامية وأهلها يراد لها التغريب عن دينها وخلخلة عقيدتها السلفية، فأدخل الرفض والتصوف والتجهم والإرجاء، من أعدائها. ثم أدخلت القومية والوطنية ثم العلمانية بطرقها ونحيت الشريعة والولاء الديني وعداوة الكفار، وحصل إغراء المسلمين بالشهوات والحضارة والمال والنساء وإثارة الشبهات بالغزو الفكري، وإفساد تعليمهم وإعلامهم وإظهار الفساد للمجتمعات فأفسدوا الرجال والنساء بهاتين الوسيلتين (الإعلام والتعليم)، فأفسدت البيوت وقلدوا الكفرة وفي المدارس أفسد النشء فربي على الطرق الغربية وابتعثوهم لبلدان الكفار لإفسادهم .

وكل ذلك جاء على يد الحكام الطواغيت أذناب الاستعمار مما حمل، بعض الشباب من أهل الدين بالخروج وقاموا بجهاد الطواغيت فانكسروا وفتن كثير من أهل الدين وقتلوا فحصل لبعضهم فكر الغلو والخوارج، فأخرج في المقابل مذهب الإرجاء .

وكان للإرجاء مراحل من سنة ١٣٨٠هـ حتى سنة ١٤١٠، فظهر الإرجاء مقعدا له وممنهج وصار له اتباع كثر ، إلا أن أهل السنة بادروه بالرد والتضليل والحمد لله على فضله علينا.

وقد ظهر الإرجاء في العقود الأخيرة بيد جماعات مبتدعة:

الخلوف والإخوانية.

الرابعة عشرة : تكذيب ادّعاء المرجئة في زماننا السلفية :

إن ادّعاء المرجئة في زماننا السلفية وكذبهم في تلبسهم بلباس السلف، يكذبه حقيقة ما هم عليه من الدين، ونحن نقول في مرجئة زماننا ما قاله سلفنا في مرجئة زمانهم ، وقد جئنا بأقوالهم في الكلام عن المرجئة القديمة .

هذا ومن الجميل أن يخرج ردود جيدة على إرجائهم التجهمي المعاصر من اللجنة الدائمة التي يقدسها السلفية الإرجائية والجامية الجهمية.

وقد جمع الردود كتيّب أصدرته عالم الفوائد باسم (التحذير من الإرجاء).

وفي هذا إظهار لغشهم وتدليسهم وتلبيسهم وتكذيب لدعاويهم وفضح لكذبهم ، ونقض ادعائهم السلفية ومذهب أهل السنة، وكيف هم على منهج السلف وهم الذين أماتوه وأحيوا مذهب المرجئة الغلاة ودعوا لمنهج الجهمية الأولى.

فالسلفية التي هم عليها في الحقيقة هي سلفية الجهمية، فالجهم والأشعري هم أسلافهم، وليس أهل السنة والسلف لهم بسلف، وإن تشدقهم بمنهج السلف كتشدق اليهود بإتباع ملة إبراهيم ، وقد صدق فيهم قول السلف المرجئة يهود القبلة.

الخامسة عشرة : جمع المرجئة حرب الدين مع الإرجاء :

لم يكتف المرجئة بقولهم في الإيمان وعدم تكفير من كفره الله تعالى من المرتدين حتى زادوا على ذلك : مظاهرة المرتدين وإعانتهم على الموحدين ، وحرب أهل التوحيد وتسميتهم خوارج بسبب ما هم عليه من التوحيد والكفر بالطاغوت.

السادسة عشرة : تناقض كثير من المرجئة المعاصرة:

وهذا في جمعهم بين عقيدة الخوارج والمرجئة معاً . وإليك بيان وجه ذلك .

فمن مفارقاتهم المتناقضة أنهم جمعوا بين مذهب الجهمية والكرامية والخوارج:

وبيان ذلك :أنه إذا صدر الكفر ممن يوالونه عذروه ولم يكفروه بل لم يعدوا فعله كفرا أصلا ، فهو إن قال كفراً بواحاً قالوا: لم يستحل وقلبه مصدق بالله فهو مؤمن ، وقالوا فيه بمذهب المرجئة الجهمية الغلاة .

وإذا أظهر تكذيبه وفعل ما يُقطع باستحلاله وبان صريح كفره حتى لم يعد خافياً أنه كفر بقلبه، بل حتى ولو قال أنا كافر وأكذب بالدين والرسول، قالوا: لكنه قال (لا إله إلا الله) وقائلها لا بد أن يدخل الجنة ويحكم بإسلامه ولا يكفر.

فقالوا بمذهب الكرامية وزيادة ، لأن الكرامية وإن كانت تجعل الإيمان في مجرد القول لكنها تكفر من صرح بكفره.

فحكم مرجئة زماننا بإسلام من أجمعت كل الفرق على كفره، ووقعوا في المتناقضات التي لم تكن لأحد قبلهم، وكل هذا تمشياً مع أربابهم من دون الله .

ثم مع هذا كله فإنهم وقعوا في مذهب الخوارج حين كفروا أهل التوحيد والعلماء المجاهدين لأجل تكفيرهم من أظهر الردة من عباد القبور والمشرعين.

فالعجيب من أهل الإرجاء إنكارهم على أهل التوحيد ولمزهم، بل وصل بهم الأمر إلى أن كفروهم وحكموا بوجوب قتلهم. وكان الأولى بهم بدل إنكارهم على أهل التوحيد الإنكار على المشركين وأهل الردة والاستهزاء والسخرية والنفاق .

وصدق فيهم ابن القيم حين قال :

من ليّ بمثل الخوارج قد كفرّوا ... بالذنب تأويلاً بلا إحسان

وخصومنا قد كفرونا بالذي ... هو غاية التوحيد والإيمان

المبحث الثاني : عقيدة المرجئة المعاصرة

أولاً : المقولات التي قالها بعض مرجئة عصرنا وتفردوا بها ، وهي مما يكفر بها قائلها، ويجب أن نكفر من علمناه يقول بها.

ثانياً : موقف المرجئة من بعض أبواب العقيدة :

موقفهم من التوحيد والكفر بالطاغوت والولاء والبراء

موقفهم من التكفير

موقفهم المخزي من الجهاد وأهله

موقفهم من النواقض وتلاعبهم بها.

موقفهم من أنواع الكفر.

ثالثاً : موقفهم من الموحدين ، موقفهم من المرتدين ، موقفهم من الحكام .

الأولى: أقوال مرجئة العصر في الإرجاء والتي تفردوا بها ولم يقلها أحد قبلهم:

١- إنكارهم التكفير وهذا مما تفردت به جهمية زماننا ، والتكفير عبادة وهو من أصل الدين ، وهو من ملة إبراهيم ﷺ وهي الكفر بالطاغوت ومن الولاء والبراء ، وإنكاره إنكار لهذه الأبواب كلها والتي لا يصح الدين إلا بها ، بينما مرجئة العصر جعلوه فتنة وسموا من يكفّر المرتدين خارجيا.

٢- أن مرجئة العصر تفردت بالحكم بإسلام المشركين من عباد القبور والمشرعين لمجرد انتسابهم للإسلام مع كونهم نقضوه من أصله.

٣- إنكارهم الولاء والبراء العملي وجعلوه فقط حب الإسلام وبغض الكفر، وجعلوا معاداة الكفار من التخلف والظلم والإسلام منه بريء.

٤- دعوا صراحة لمظاهرة المرتدين والحكام المشركين على الموحدين .

٥- الإعانة الصريحة للكفار على المسلمين، فأيدوا الحملة الصليبية الأمريكية باسم الحرب على الإرهاب ضد المجاهدين القاعدة وبعدها داعش وجعلوها حربا عادلة تستحق النصرة ، والمجاهدين مجرمين وخوارج بل وكفار يستحقون الحرب والإبادة ، وفتاواهم في ذلك أكثر من أن تحصى، وفيها الردة من عدة جهات.

٦- جعلوا تشريع القوانين معصية وليست كفر ، ومنهم من سوغها.

٧- استحل كثير منهم الدمقراطية والتصويت على الدساتير الشركية.

٨- دعا كثير منهم للوطنية .

٩- جوز كثير منهم الحوار والتقريب بين الأديان .

١٠- دعوا للحرية والوسطية والتسامح والتعايش.

١١- دعوا للتقريب مع الرافضة ولم يكفروهم بل أنكروا على من يكفرهم وقالوا إخواننا الشيعة كما فعله رؤوس الإخوان.

١٢- أنكروا الجهاد وحاربوه وقالوا ليس هذا بزمن جهاد .

وجعلوا أهل التوحيد والجهاد من الخوارج ، بل كفرهم بعضهم.

١٣- زعموا أنه لا يكفر قائل (لا إله إلا الله) مهما عمل .

١٤- تلاعبوا بالنواقض.

١٥- أنكر بعضهم تكفير اليهود والنصارى ، وبعضهم لم يحكم بكفر أعيانهم.

١٦- قالوا بالعذر بالجهل مطلقا فعذروا كل مشرك ومرتد كافر محارب للدين بحجة الجهل، ومنهم من عذر حتى الكفار الأصليين فلم يكفرهم لأنهم جهال.

١٧- أن دعاء الأموات وعبادة القبور ليست بكفر إلا إذا اعتقد فاعلها الربوبية في الميت ، فأنكروا شرك الألوهية ، وقد قال ذلك حاتم الشريف والقرني رئيس قسم العقيدة في جامعة أم القرى.

وهذه الفضائح مما اختصت به مرجئة عصرنا ، فإنه حتى الجهمية والأشعرية لم تقل بها ، وهي كفر بذاتها والعياذ بالله .

وهذه البدع المنكرة وإن لم يلتزمها كل المرجئة المعاصرة إلا أنه قد قررها كثير من مرجئة العصر في كتبهم ومحاضراتهم ، ولم نتقولها عليهم ، ولولا خشية الإطالة لسقت في كل بدعة من قال بها من المعاصرين منهم.

هذا علاوة على قولهم في الإيمان الذي اتفقوا عليه واتبعوا فيه المرجئة الغلاة، وكذا إخراج العمل من الإيمان فلا يستلزمه ولا يكفر تاركه ولا يوجد كفر عملي .

المسألة الثانية : قول مرجئة عصرنا في نواقض الإسلام وتلاعبهم بها.

تلاعب المرجئة بحقيقة النواقض حتى جردوا التوحيد من ثوبه فخاضوا فيه بالباطل وسعوا إلى ما ينقضه، فصيروا النواقض دينا والتوحيد شركا.

فأتت طائفة إرجائية على النواقض فحولتها من كونها نواقض إلى جعلها من صلب الدين وأصل التوحيد الواجب فعله .

فجعلوا الشرك وعبادة القبور تعظيما لله ولرسوله، ونسبة التصرف في الكون للأولياء كرامة وعبادتهم توسلا مأمور بابتغائه، وإثبات الصفات شركا وتعطيلها توحيدا، ومعاداة الكفار ظلما وجهاد المرتدين وتكفيرهم كفرا، والإيمان بالطاغوت والتعايش معه والتقريب معه والاعتراف بالكفر والأديان الكافرة سماحة إسلامية، والسحر علما، والتنجيم وادعاء علم الغيب فراسة، ومظاهرة الكفار مصلحة، وتنحية الشريعة وتبديلها بالحكم بالقوانين الكفرية حضارة .

وغير ذلك كثير مما لا يخفى وجوده ويعسر حصره .

وجاءت طائفة جهمية أخرى فنقلوها من كونها أمورا كفرية إلى جعلها مجرد أمور محرمة فحسب لا يكفر المسلم بفعلها، ومنهم من اشترط فيها الكفر القلبي، فأنكروا على سبيل التمثيل لا الحصر شرك الطاعة وشرك الحكم والتحاكم وكفر الإعراض وكفر الجهل والمظاهرة ودعاء الأموات وموالاة الكفار والاستهزاء وحرب الدين والاستحلال العملي ، واشترطت حتى تكون هذه النواقض كفرا أن يقارن ذلك الاعتقاد والجحود القلبي.

فبدأ المرجئة بالشرك فقصره على اعتقاد الربوبية في المعبود فأبطلوا الناقض الأول والثاني معا .

ثم جاؤوا على الناقض الثالث فقصروه على تكفير الكافر الأصلي دون المرتد، بل بلغ ببعض هؤلاء العابثين أن قصروا التكفير على العموم وأنكروا تكفير المعين حتى أعيان اليهود والنصارى لم يكفروهم .

وأتوا على الناقض الرابع فقصروا الكفر في الحكم والتشريع على الاستحلال .

ثم هل تظن أن الناقض الخامس والسادس سلم من عبثهم لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة فقد اشترطوا في البغض أن يشمل جميع الدين وفي السب والاستهزاء قصد الكفر وتعمده ومع ذلك لا يكفر المبغض إلا بعد قيام الحجة وعناده بعد ذلك وهذا أمر لا يمكن التوصل إليه لكون القلب مسرا به .

ثم أتوا على الناقض السابع فجوزوا تعلم السحر وفك السحر بالسحر .

ثم أتوا على الناقض الثامن وجعلوا كفر المتولي للكفار ومظاهرهم على المسلمين مشروطاً ببغض دين الإسلام وحب دين الكفار .

ثم أتوا على الناقض التاسع فأنكروا كفر من قال لا تلزم المتابعة للرسول ﷺ .

وأما الناقض العاشر الذي هو الإعراض فأنكروه من أصله وزعموا أن تكفير المعرض عن العمل بالدين والمتولي والممتنع عن الانقياد بدعة وهابية، وتكفير تارك جنس العمل بدعة تيمية وطنطنة فلسفية لا فائدة منها، إلا أن يستحل ويجحد .

فيمكن عند هؤلاء المتجهمة أن يوجد مسلم ولا يعبد الله ألبتة ولا يسجد لله سجدة ، فما هو الإسلام الذي جاء به الرسول ﷺ هل هو مجرد انتساب ودعوى.

ولولا خشية الإطالة لسقت هنا مخالفات القوم في كل ناقض لتعلم ما وصلوا إليه وتحذر من جانبهم، إلا أنه في كل ناقض سنأتي من كلامهم ما يندي الجبين ويشيب له مفارق صغار البنين.

هذا وأظنك بعد ذلك عرفت كيف حولوا التوحيد شركا والإسلام كفرا، وعلمت السر في وجوب الرد على المرجئة الجهمية وتبيين التوحيد والإسلام وما ينقضه، ومجاهدة المخالف بالحجة والبرهان، وتيقن لك أن فضح أئمة الإرجاء وتبيين خبث معتقدهم للأمة من أهم الواجبات ومن الجرح والتعديل الذي يحفظ به دين الله ولا يسع أهل العلم السكوت عنه .

وإذا أردت الوقوف على بعض فضائحهم فانظر في كتاب الإلمام بشرح نواقض الإسلام لصاحبه الريس ، وهو ريسا لكن في البدعة الجهمية ، وإن الأولى أن يُسمى كتاب هذا الدعي الإلزام بتجويز نواقض الإسلام، فلم يفهم راعيه النواقض فضلا عن دعواه الإلمام بها، ومن أين جاء لهذا الغمر الإلمام وهو لا يفرق بين الناقض والشرط والركن ولا يميز بين الشرك والتوحيد.

الثالثة : درجات المرجئة المعاصرة في التكفير وأقوالهم في نواقض الإسلام:

الدرجة الأولى: الذين يجوزون كل ناقض من نواقض الإسلام إرضاء للناس وطلبا للدنيا والمنصب ، فيزعمون أن فيه مصلحة أو عدل ، وقد سمعنا كثيرا منهم قالوا مظاهرة الكفار في حربهم الصليبية على الإسلام كحلف الفضول الذي فعله النبي ﷺ ، وهؤلاء كفار بلا شك ولا يجوز التوقف فيهم ولا عذرهم بالتأويل.

الثانية : قالوا إن نواقض الإسلام ليست كفراً أصلاً وإنما معصية ولا تكون كفراً إلا إذا قارنها بغض الإسلام وجحوده أو استحلالها وحب الكفر، وقد أجمع السلف على تكفير الجهمية لقولهم هذا في الإيمان ، بخلاف المرجئة فالسلف يبدعونهم ولا يكفرونهم ، وقد نقلنا كلامهم هذا .

ومن قال بهذا القول من أهل السنة فإنه يكفر إذا أقيمت الحجة عليه.

الثالثة: الذين قالوا لا يوجد أقوال أو أعمال مكفرة ، بل مرد ذلك كله إلى الاعتقاد ، فيخالف في كون العمل كفريا ، وإذا كانت كفر فلأنها دليل على كفر الباطن فيكفّرون بها ، لكن مناط الكفر ليس عمل الجوارح الظاهر وإنما كفر القلب.

وهؤلاء يبدعون ولا يكفرون .

الرابعة : الذين يقرون بوجود أقوال وأعمال مكفرة ، ولكن لا يوجد عندهم كفار ، فيخالفون في التطبيق أو لا يجعلون هذه الصورة الكفرية من الناقض .

الخامسة : منهم من حارب التكفير حتى بلغ به الطريق الإرجائي إلى عدم تكفير أعيان اليهود والنصارى بحجة أنهم جهال وما قامت عليهم الحجة .

السادسة: منهم من يرد كل ناقض عند التمثيل لليهود والكفار الأصليين ولا يمثل بمرتد واحد وكأن النواقض خاصة بالكفار وليست متعلقة بردة المسلم .

السابعة: من يقول بكفر الناقض ويوافق في المعتقد ولكن لا يكفر فاعله :

إما بدعوى أنه غير ملزم بالتكفير ، أو يظن أن المنتسب للإسلام لا يكفّر ، أو يكفّر بالعموم دون الأعيان ، أو يكفر الفعل دون الفاعل، أو يتوقف لاعتقاد وجود مانع في المرتد من جهل أو تأويل أو إكراه، أو لم يتبين له حال فاعل الكفر وهل فعله.

الرابعة : مذهب المرجئة المعاصرة في أنواع الكفر : (التكذيب والجحود والإعراض والتولي والامتناع والإباء والجهل والبغض والاستهزاء والسب) :

١- أن الكفر عندهم مجرد التكذيب والجحود .

٢- أن التكذيب والجحود والرد لا يكون إلا في القلب ولا يكون في عمل الجوارح واللسان والعمل الظاهر ، وينكرون الجحود العملي والتكذيب العملي كما ينكرون التصديق العملي.

٣- أن كل كفر فهو لعدم التصديق وسببه وجود التكذيب والجحود وإذا لم يوجد التكذيب والجحود فصاحب الكفر في الدنيا ناج يوم القيامة من أهل الجنة.

٤- قالوا أن البغض والكره يرجع للتكذيب فلا يبغض إلا مكذب، وأما المصدق فلا يمكن أن يبغض ، ولم يفرقوا بين البغض والتكذيب.

٥- البغض كله باطني ولا تظهر آثاره في الظاهر فلا يوجد بغض عملي .

٦- أنهم ينكرون كفر الإعراض والتولي والامتناع والإباء والاستكبار .

٧- ينكرون كفر الجهل، فلا يكون الكفر إلا عن عناد وعلم وقصد الكفر.

٨- لا يكفّرون بالسب والاستهزاء ، وساب الله تعالى ورسوله ودينه لا يكون كافراً إلا إذا استحل بقلبه وأن مجرد السب باللسان ليس بكفر في ذاته .

تنبيه : قصر المرجئة الكفر على الاعتقاد وهو بمعنى قصر الكفر على التكذيب أو قصره على الاستحلال والجحود ، فكلها بمعنى واحد عند التحقيق.

تنبيه : الجحود والاستحلال مرده عند المرجئة في النهاية للتكذيب .

تنبيه : من المرجئة من كفّر بالبغض وبعضهم رده للاستحلال والتكذيب.

الخامسة : موقف جهمية زماننا من الموحدين :

تراهم أعزة على المؤمنين الموحدين أذلة على المشركين والمرتدين والمنافقين، خوارج مكفرون لأهل التوحيد مرجئة غلاة مع المرتدين والمشركين ، فناقضوا قول ربنا ﷻ : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ الفتح: ٢٩، فليسوا مع محمد ﷺ والذين معه ولن يكونوا معهم، بل هم مع أعدائه لأنهم أشداء على المؤمنين رحماء مع الكفار.

وإن هؤلاء التقاة المتورعين هم في الحقيقة المميتين للدين أعداء التوحيد الصادين عن الجهاد ضد الكافرين ، وإلا فأين هم من الإنكار على أهل الاستهزاء والسخرية والنفاق والردة، بدل إنكارهم على أهل التوحيد وتكفير من حارب الله جهارا نهارا وصد عن سبيله بدل تكفير من جاهدهم ، لكنهم قلبوا وجه المجن وانقلبوا على أهل التوحيد، فبدل أن يكفّروا المرتدين كفّروا الموحدين وما قاله الشيخ عبدالرحمن وابنه ومن معه من أئمة دعوة التوحيد وقبلهم ابن القيم قد رأيناه في زماننا وقد واجهتنا به مرجئة عصرنا أفراخ الجهمية الأولى .

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن : (وقد فرض الله تعالى البراءة من الشرك والمشركين، والكفر بهم وعداوتهم، وبغضهم وجهادهم،﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ ﴾ ، فوالوهم وأعانوهم وظاهروهم واستنصروا بهم على المؤمنين، وأبغضوا المؤمنين وسبوهم من أجل ذلك، وكل هذه الأمور تناقض الإسلام، كما دل عليه الكتاب والسنة... وعند هؤلاء وأمثالهم - قلت: وأفراخهم من مرجئة عصرنا - أنهم على الدين الذي كانوا عليه لم يفارقوه) الدرر ٨/ ١٩٠ .

ألا ترى أنه قد دعا جهمية زماننا إلى الحوار مع كل كفّار عنيد وأما أهل التوحيد فليس لهم إلا الأغلال والحديد والألسن الحداد، وادعوا الوسطية والسماحة الإسلامية والتعايش طلباً للعيش مع كل صليبي خبيث ولم يتحملوا أن يسمعوا من علماء أهل الحديث ، فيا لله ما أعظم حلم الله !

السادسة : موقفهم من المرتدين :

المرجئة على الدوام يقولون في كل كافر جلد محارب للدين ومرتكب الردة المغلظة وأصناف النواقض وجميع صور الشرك :

١- إنه يقول (لا إله إلا الله) ويصلي .

٢- لم يستحل ولم يكذب ولم يجحد .

٣- إنه معظم لله محب لرسوله .

٤- له أعمال صالحة وصدقات.

٥- أن الحجة لم تقم عليه.

وإني لأقول في هؤلاء الجهلة : إنهم هم الذين يحتاجون لإقامة الحجة عليهم ويخشى عليهم الردة لتوقفهم في تكفير المشركين وتصحيح ما هم عليه من الكفر.

السابعة : موقفهم المخزي من الجهاد وقعودهم عنه بل وصدهم عن سبيله، وحرب هؤلاء الخلوف الخوالف لأهله ، وتقدم .

الثامنة : موقف المرجئة المعاصرة من التكفير ودرجاتهم فيه ومن نواقض الإسلام وتلاعبهم بها ومن أنواع الكفر ، وتقدم .

المبحث الثالث : الفرق بين المرجئة المعاصرة وبين المرجئة القديمة الأولى

حقيقة قول المرجئة المعاصرة وكونهم من المرجئة الغلاة الجهمية :

١- أن مرجئة عصرنا ابتدعوا أقوالا في الإرجاء لم يقل بها ولا حتى الجهم وغلاة المرجئة ، وذكرنا لهم بضعة عشر مقولة كفرناهم بها لم يسبقوا لها.

٢- أنهم لم يكفروا بنواقض الإسلام التي أجمع الناس على كفر فاعلها كما بيّنا.

٣- الكفر عندهم مرده فقط للتكذيب والجحود.

٤- أن التكلم بالكفر وسب الرب سبحانه ليس كفرا عندهم .

هل المرجئة المعاصرة على مذهب الجهمية أو مرجئة الفقهاء ؟

مرجئة زماننا الجدد (أدعياء السلفية) يعتبرون على مذهب الجهمية فقد أخذوا بقول جهم بل وزادوا عليه في البدعة ولا يعتبرون على مذهب مرجئة الفقهاء مطلقاً.

وإليك البيان :

أولاً : مذهب مرجئة الفقهاء في نواقض الإسلام أنها كفر لأنها دليل على كفر الباطن فيكفّرون بها ، لكن مناط الكفر فيها ليس عمل الجوارح الظاهر وإنما لما يتعلق بها من كفر القلب.

أما مذهب مرجئة عصرنا الذين هم على مذهب الجهمية غلاة المرجئة الذين كفرهم السلف : فهم لا يكفرون بها أصلا حيث قالوا إنها ليست كفرا وإنما معصية، ولا تكون كفرا إلا إذا قارنها بغض الإسلام وجحوده أو استحلالها وحب الكفر، وهؤلاء أجمع السلف على تكفيرهم لقولهم هذا في الإيمان بخلاف المرجئة يبدعون ولا يكفرون ، ومن قال بقولهم هذا من أهل السنة فإنه يكفر إذا أقيمت الحجة عليه.

بل إن من مرجئة عصرنا من زاد في الكفر ، فقد رأيناهم يجوزون كل ناقض إرضاء للناس وطلبا للدنيا والمنصب ، فيزعمون أن فيه مصلحةً أو عدلاً ، وهؤلاء كفار بلا شك ولا يجوز التوقف فيهم ولا عذرهم بالتأويل.

ثانياً : أن التكلم بالكفر وسب الله تعالى ورسوله ﷺ والاستهزاء بهما وحرب الدين والسجود للصنم صاحبها كافر عند مرجئة الفقهاء وهو مذهب أهل السنة.

وأما عند المرجئة المعاصرة أفراخ الجهمية فهي ليست بكفر مستقل ولا يكفر صاحبها إلا إذا استحل عمله وكذَّب وقارن أفعاله الشنيعة هذه عدمُ التصديق في قلبه وإلا لكان مؤمناً باطناً ناجٍ عند الله ومن أهل الجنة ولو حكمنا عليه بالكفر في الدنيا فهذا فقط لإجراء الأحكام الدنيوية ولا يستلزم كفره في الباطن، فلم يجعلوا الكفر إلا التكذيب فقط وأن أي فعل ظاهره الكفر مثل سب الله إما أن يكون صاحبه بفعله مكذب بالله ورسوله فيكون كافراً أو غير مكذب فيكون مؤمناً غير كافر ولو حكم بكفره في الدنيا ظاهراً. ولا يوجد كفر عملي وقولي مستقل .

وقد كفر السلف من يقول بهذا القول وهو قول الجهم الذي كفره السلف:

قال ابن تيمية : (التكلم بالكفر من غير إكراه كفر في نفس الأمر حتى المرجئة خلافا للجهمية) الأصفهانية ١٢٤ .

وقال : (قول جهم في الإيمان قول خارج عن إجماع المسلمين بل السلف كفروا من يقول بقوله) ٧/ ١٤١ .

وبهذا التحقيق يتبين العلاقة بين مذاهب المرجئة المعاصرة والمرجئة الأولى .

وأنه لا يوجد من أخذ منهم بقول مرجئة الفقهاء بل كلهم أخذ بقول الجهمية.

وقد سبق أن بينا الفرق بين قول الأشاعرة والماتريدية وقول مرجئة الفقهاء وأنه لا يوجد فرق بين قول الأشاعرة وقول الجهمية (الجهم وأتباعه).

وهنا بينا عدم الفرق بين المرجئة المعاصرين ومرجئة الجهمية ، بينما هناك فرق بين المرجئة المعاصرة والمرجئة الفقهاء .

كما قررنا أن السلف كفروا غلاة المرجئة الجهمية ومن قال بقولهم من الأشاعرة دون المرجئة،وقررنا وقوع الأشاعرة في الكفر لقولهم في الإيمان.

كما يلحق تكفير السلف من قال بقول الجهمية والأشاعرة في الإيمان من مرجئة عصرنا الغلاة ، فمن قال بهذا القول فيلحق بالجهمية في الحكم .

وعليه فقد أحيا أدعياء السلفية الجدد مذهب أسلافهم الجهمية الأولى.

تنبيه : سيقول بعض أصحابنا أما يكفي أن يسمون بالمرجئة دون الجهمية ؟

والسبب واضح أن السلف كفروا من قال بقول الجهمية ولم يكفروا من قال بقول المرجئة ، وفرقوا بين المذهبين في الاسم والحكم .

ومرجئة عصرنا قالوا بمذهب الجهمية الكافرة وزيادة كما قررناه ونقلنا عنهم، ولم يقولوا بمذهب مرجئة الفقهاء الذين لم يكفرهم السلف فتنبه.

وإن من لا يحسن أن يفرق بين المرجئة والجهمية هو كمن لا يعرف الفرق بين المشرك والمبتدع وبين التوسل البدعي والاستغاثة الكفرية.

أما من استنكر حكمنا هذا على مرجئة زماننا بالتجهم الكفري :

فهو إما أن يكون سببه الجهل بحقيقة مذهبهم ومذهب الجهمية والمرجئة فعليه أن يبحث حتى يتبين له قبل أن يستنكر، أو أنه مبتلى بذهاب التوحيد وموت الدين في قلبه، فهو مثل من استنكر الحكم على مشركي زماننا من المنتسبين للإسلام بالشرك الكفري مع اعترافه بأنهم فعلوا نفس مافعله مشركوا العرب ، ولكن تهيّب من العمل بأحكام التوحيد وإنزال الكفر بالطاغوت منزلته .

فائدة لطيفة : في الفرق بين المرجئة الأولى والمعاصرة :

كانت المرجئة في زمن ابن تيمية وبعده محمد بن عبدالوهاب أعداء لدعوة التوحيد واضحي الراية، إلا أنهم في عصرنا هذا نجد أولئك المرجئة في صفنا ويدعون بدعوة التوحيد ويتلبسون بلباس السلفية ، ويزعمون معاداة أهل الإرجاء والتجهم، وهم في الحقيقة من أولئك الخصوم بل ومن غلاة المرجئة الجهمية، وقد صار همهم الصد عن التوحيد وحرب أهله ، وقد ابتلينا في هذا الزمان بالمرجئة الذين جعلوا التوحيد في معزل عن الناس وصدوا الناس عنه وحاربوه.

تنبيه : قول مرجئة العصر الإيمان قول وعمل لكن العمل شرط كمال متناقض:

لأنه إذا كان العمل ركن فيزول الشيء بزوال ركنه ويكفر تاركه ، فإما أن يكون الشيء ركن أو شرط كمال ، لكن مرجئة أدعياء السلفية أرادوا المراوغة والتلاعب بالألفاظ فتنبه.

المبحث الرابع : فرق المرجئة المعاصرة وطوائفها المبتدعة:

١- الألبانيون .

٢- الخلوف أدعياء السلفية (الجامية والمداخلة).

٣- الإخوان والسلفية السرورية.

٤- علماء السوء والسلفية السلولية.

قاعدة : جماعة الإخوان ، والسرورية الحزبية ، وجماعة التكفير والهجرة ، وأدعياء السلفية والجامية والمداخلة والألبانية ، والتبليغ ، والدعويين (القصّاص) ، كلهم من الفرق الاثنتين وسبعين فرقة ، ولا يعدون من أهل السنة * .

---

* تنبيهات :

١- أن الكلام في أهل البدع وتحذير الأمة منهم ومن أقوالهم من أقرب القرب، وقد بين السلف أهميته لأن به يحفظ الدين ، ويحذر من الوقوع في الكفر والبدعة وليس هذا من البدع كما توهم بعض الجهال، وقد نقلنا كلام السلف وردهم على هذه الشبهة في كتاب الانقياد.

٢- ليس كل من قال من أهل السنة بقول للمبتدعة ينسب إليهم ، بل قد يقال فيه إرجاء أو فيه غلو أو قال بقول الخوارج ، ونحوه ولا يحكم بأنه مرجئ أوجهمي أو خارجي إلا إذا ثبت التزامه بمذهبهم يقينا.

٣- يجب على المسلم مراقبة الله والتحرز من النيل من أعراض إخوانه المسلمين فلا يلمز أحدا ببدعة وهو بريء منها ، ولا يقول أحدا ما لم يقله ، وليحذر من اتباع الهوى في التصنيف فكل من يخالفه إما إخواني أو جامي أو مرجئ أو خارجي، وليعلم أن عاقبة الظلم وخيمة في الدنيا ويوم العرض بين يدي الحكم العدل .

الفرقة الأولى : الألبانية :

الألبانية : أتباع الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ت١٤٢٠هـ ، عفا الله عنه.

وهو من غلاة المرجئة، ومن أقواله الجهمية التي لم نتقولها عليه :

قال : (لا كفر إلا كفر الاعتقاد، لا يوجد كفر بمجرد العمل) .

وقال: (من يعمل عمل الكفار لكن لا يعتقد عقائد الكفار لا يكفر) .

وقال: (الإيمان قول وعمل واعتقاد ، لكن العمل شرط كمال) .

وقال: (من قال العمل ركن فهو من الخوارج) .

وقال: (السلف فرقوا بين الإيمان والعمل ، وجعلوا العمل شرط كمال ، ولم يجعلوه شرط صحة كما هو مذهب الخوارج) .

(من كفر دون قصد الكفر لا يحكم بكفره ، ومن الغلو قولهم من فعل فعل الكفار فهو كافر ، ودليلهم الدعوى الباطلة التي لا أصل لها الإيمان يستلزم العمل).

وقال: (إبليس كافر لأنه لم يؤمن أي لم يصدق) .

وقال : (لا فرق بين الإيمان والتصديق) .

وقال : (ساب الله ليس بكافر حتى يستحل لكن هو عاص وقليل تربية).

وهذه الأقوال التي لم نتقولها على الألباني بل هي في كتبه وأشرطته وقد جمع بعضها عبد اللطيف باشميل في شريط (عقيدة الشيخ الألباني في الإيمان، بصوت الألباني نفسه، واسمع كلامه في شريط الكفر كفران ومنهج الخوارج ولقاء العنبري .

وقال : (إن تكفير الموحد بعمل يصدر منه غير جائز حتى يتبين منه أنه جاحد) حكم تارك الصلاة ٦١.

وبعد ثبوت هذه الأقوال عنه لا يصح أن يقال الألباني فيه إرجاء بل هو مرجئ غالٍ، فهو من غلاة المرجئة الجهمية في الإيمان .

وقد يظن الجهّال المتعصبون أني أجحفت في الألباني وظلمته بهذا الحكم، وأقول لهؤلاء على رسلكم واقرأوا كلام السلف في أبي حنيفة وقد ذكرت طرفا منه ، وقارنوا بين ما قالوه فيه وما قلته هنا ، مع العلم أن أبا حنيفة أعلى شأناً من الألباني بلا خلاف ، وبدعة الألباني وقوله في الإرجاء أخبث من قول أبي حنيفة بلا شك، لكن لما ابتعد الناس عن السلف وتركوا منهجهم هان عليهم دين الله ولم يغضبوا لله وميعوا الولاء والبراء والتعامل مع أهل البدع .

وقد تابع الشيخ الألباني على مذهبه أدعياء السلفية (الخلوف) وغيرهم .

وهم كثير من الجامية والمداخلة من خلوف المدينة وخلوف اليمن ودماج وخلوف الأردن وخلوف مصر والإسكندرية وخلوف ليبيا والمغرب.

عقيدة الألباني :

١- الإيمان هو التصديق :

قال : (لا فرق بين الإيمان والتصديق) .

٢- كفر إبليس يرجع إلى التكذيب وعدم التصديق :

قال: (إبليس كافر لأنه لم يؤمن أي لم يصدق) .

٣- المسلم لا يكفر إذا عمل بعمل الكفار:

قال: (من يعمل عمل الكفار لكن لا يعتقد عقائد الكفار لا يكفر) .

قال: (ومن الغلو قولهم من فَعَل فِعْل الكفار فهو كافر).

٤- لا كفر إلا كفر الاعتقاد :

قال : (لا كفر إلا كفر الاعتقاد) (من لا يعتقد عقائد الكفار لا يكفر) .

٥- لا يكفر إلا الجاحد :

قال :(إن تكفير الموحد بعمل يصدر منه غير جائز حتى يتبين منه أنه جاحد).

٦- لا يوجد عنده كفر عملي :

قال:(لايوجد كفر بمجرد العمل) (تكفير الموحد بعمل يصدر منه غير جائز).

٧- العمل شرط كمال :

قال: (الإيمان قول وعمل واعتقاد ، لكن العمل شرط كمال) .

٨- جعل قول السلف من مذهب الخوارج :

قال: (من قال العمل ركن فهو من الخوارج) .

قال: (السلف لم يجعلوه العمل شرط صحة كما هو مذهب الخوارج) .

٩- كذبه على السلف وجنايته عليهم:

قال: (السلف فرقوا بين الإيمان والعمل ، وجعلوا العمل شرط كمال).

١٠- لا يكفر إلا قاصد الكفر:

قال : (من كفر دون قصد الكفر لا يحكم بكفره).

١١- إنكاره التلازم بين الباطن والظاهر :

قال : (ودليلهم الدعوى الباطلة التي لا أصل لها الإيمان يستلزم العمل).

١٢- لا يكفر الساب إلا إذا استحل :

قال : (ساب الله ليس بكافر حتى يستحل لكن هو عاص وقليل تربية).

فهذه اثنتا عشرة مخالفة ، وجميعها أقوال إرجائية جهمية .

وقد بينّا في باب مسائل الإيمان أن هذه هي عقائد الجهمية ، ونقلنا كلام أهل العلم عنها في ثنايا الكتاب.

تنبيه : لم نستوعب كل أقوال الألباني وإنما أشهرها.

ومن تابع الألباني في عقيدته الجهمي الصغير علي حسن عبد الحميد حلبي.

يقول هذا الحلبي الجهمي : (من ثبت له حكم الإسلام بالإيمان الجازم إنما يخرج عنه بالجحود له أو التكذيب به أما إذا كان شاكا أو معاندا أو معرضا أو منافقا فإنه أصلا ليس بمؤمن) .

وهذه هي عقيدة الجهم بعينها.

الفرقة الثانية : الخلوف (الجامية والمداخلة) :

اتباع محمد أمان الجامي الإثيوبي ، وربيع بن هادي المدخلي .

وقد ظهرت هذه الفرقة في المدينة عام ١٤١١، وقد تأثرت من قبل بحركة الألباني حين كان بالمدينة عام ١٣٨١هـ ، وبقيت على منهجه حتى خرج جهيمان عام ١٤٠٠وكان كثير منهم معه ، ثم تغير فكرهم للدعوة للطاعة لكن لم تظهر إلا بعد حرب الخليج والإنكار على من أفتى بالاستعانة بالكفار، وتزعمها أمان الجامي وربيع المدخلي وكان من رؤوس الإخوان فانقلب عليهم ، وكان المقصود من حركتهم مواجهة كل من ينكر على الحكام أو يخرج عليهم ، بل إنهم جابهوا حتى من يرى شرعية الحكومات إذا أنكر المنكرات الظاهرة، لأنه يوغر القلوب على الولاة.

وقد نال هجومهم السلفيين والمجاهدين والمحتسبين وجماعة الإخوان .

واتبعهم في المنهج صالح الفوزان ومقبل الوادعي والنجمي وعبيد الجابري.

وقد أظهرت هذه الفرقة الإرجائية المبتدعة أربع بدع :

١- بدعة في الإمامة، بصرف الطاعة المطلقة لولي الأمر ، والدفاع عنه.

حتى دافعوا عن القذافي وقد كفّره ابن باز ، وعن بشار النصيري الباطني .

٢- بدعة الولاية ، فوالوا في رموزهم وحكامهم وعادوا ، وهذه بدعة الولاية التي بدع السلف أهلها كما اتخذوا أحبارهم أربابا.

٣- إنكار الجهاد ، فقالوا ليس هذا زمن جهاد، وأن لا جهاد إلا بولي الأمر .

بل وحاربوا الجهاد وسموا الموحدين المجاهدين بالخوارج بل وكفروهم .

٤- بدعة الإرجاء في الإيمان ، ولم يلتزمها جميعهم.

وجه تسميتهم بالخلوف والخلفية :

نسبة للخلف وتبرئة للسلف الذين التصقوا بهم زورا ، لما تسموا زوراً وبهتاناً بالسلفية والسلف منهم براء كان الأولى تسميتهم بالخلفية وأدعياء السلفية المرجئة.

فتسموا بالسلفية والصحيح وجوبا أن يسموا بالخلوف والخلفية .

كما نسميهم بالخوالف أيضا لقعودهم عن الجهاد وحربهم له.

فائدة : نقد أمثال هؤلاء الشيخ إسحاق فيمن ادعى أنه على منهج إمام الدعوة وهو يخالفه، وقد أتينا بقوله قريباً .

حقيقة : صارت الجامية فرقاً وأحزاباً وكل حزب بما لديهم فرحون .

المدخلية أتباع ربيع والحدادية أتباع محمود الحداد وأتباع أبو الحسن المأربي واتباع فلاح الحربي وفوزي البحريني واتباع الريس وغيرهم.

وصاروا يكتوون بنار التبديع والتكفير التي أشعلوها والحمد لله على العافية.

مواطن الخلوف الجامية: خلوف المدينة وخلوف دماج باليمن وخلوف الأردن وخلوف مصر والإسكندرية وخلوف ليبيا والمغرب.

رؤوس الجامية : أبو الحسن المأربي ، فلاح الحربي ، يحي الحجوري ، عبيد الجابري ، أحمد النجمي، محمد زيد المدخلي، علي الحلبي ، المغراوي ، الريس ، العبيلان ، محمود الحداد ، فوزي البحريني ، والسناني ، وكثير من آل الشيخ .

وقد رجع كثير منهم للحق بسبب تناقضهم وانكشاف حقيقة سلفيتهم التي نشأت فيها الفرقة .

وقد ظهر تناقض الخلوف مؤخراً في موقفين :

الأول: عند ظهور الإخوان على الحكم في بعض البلدان ، فمع معاداتهم للإخوانية عارض أصلهم طاعة ولي الأمر مهما ارتكب من ردة، وقد حكموا بتحريم الخروج على القذافي وبشار الأسد النصيري .

لكن سرعان ما تناقضوا وأمروا بالخروج على مرسي مع أنه أحسن حالا من حسني ولم يلتزموا قاعدتهم طاعة ولي الأمر ولله عاقبة الأمور، وأضحكوا الناس على سذاجتهم البلهاء وذلك لأن عداءَهم لجماعة الإخوان ليس لأجل التوحيد ولا لما عندهم من الشرك والبدع ، وليعلم العاقل أن النهي عن الخروج المقصود به عند هؤلاء : خروج المجاهدين الموحدين على الحكام الطواغيت المرتدين ، فهو خاص بهم ولا يقاس على غيرهم وهذه طريقة أهل الأهواء والبدع .

الثاني: حين حاصر الروافض دماج باليمن فأمر رؤوسهم بالجهاد دون النظر في إذن ولي الأمر وهم من قبل حاربوه في العراق حين استولى الصليبيين على بلاد المسلمين ، بل حكم بعضهم بفسق من يقاتل اليهود والنصارى .

لكن سرعان ما ظهر فساد مذهبهم وتناقضهم وكذبهم في حادثة دماج حين دخلها الرافضة الحوثيين فسلموا بلاد أهل السنة للرافضة وتركوا جهادهم لأنهم ليسوا بالرجال ولا هم بأهل للجهاد وخرجوا منها أذلة وهم صاغرون وهذه عقوبة كل مبتدع مفتري، وكل من يتعمد ترك الجهاد أن يذله الله .

قال أيوب السختياني وأبو قلابة في قوله تعالى : (سينالهم غضب من ربهم وذلة): (هذا جزاء كل مفتر إلى يوم القيامة أن يذله الله) أخرجه اللالكائي.

تنبيه : الجامية وأدعياء السلفية قسمان :

الأول : من قال العمل شرط كمال وبعدم كفر تاركه، ومنهم ربيع والريس .

الثاني : من قال العمل ركن في الإيمان ويكفر تاركه ، لكن إرجاءه من جهة التطبيق فأنكر تكفير المرتدين والحكّام المشرعين للقوانين ومتولين الكفار حتى أنكروا تكفير القذافي وتكفير حاكم سوريا النصيري بشار الأسد .

وأبرز هؤلاء صالح الفوزان الذي يعد أكبر أدعياء السلفية ورأس الجامية ، وقد سمعته في شريط ينكر على من كفّر الأسد، وفي شرحه للنواقض جعل مظاهرة الكفار ليست كفرا إلا إذا قارنها الاستحلال والحب للكفر والبغض للإسلام وهذا التفريق من أقوال المرجئة المعاصرة ، وله مخالفات أخرى جمعتها في رسالة، والله جعل الكفر في التولي راجع لعمل الظاهر وهؤلاء ردوه للبغض لأنه لايمكن أن يرى وبالتالي لا يكفر المتولي والمظاهر وهذا منتهى قصدهم الدفاع عن المرتدين.

وقال أحدهم في كتاب له في الإيمان يرد على الجامية الذين أخرجوا العمل من الإيمان: (من الحكام من يكون كافراً في الباطن ولكن يعامل معاملة المسلمين).

فانظر كيف حصر هذا الجامي وبعّض بقوله: (من هؤلاء من يكون) وكأنه لا يرى منهم تعطيل الشريعة فمن هو الذي حكم بها ولم يشرّع القوانين من هؤلاء الذين استثناهم، ثم قال هذا الجامي المحترق في الإرجاء (لكن يعامل معاملة المسلمين) وهذا مع كفرهم ، فما فائدة التوحيد وتكفير تارك العمل الذي أنكره على بني جنسه من الخلوف لتعرف أنهم إن اختلفوا في التقعيد يتفقون في التمثيل، وهدفهم في حرب أهل التوحيد والدفاع عن الطواغيت واحد .

الفرقة الثالثة : حزب الإخوان :

أسس هذه الفرقة حسن البنا وقد تأثر بالأفغاني ومحمد عبده .

وهو قبوري صوفي حصافي (أجاز أن يقال يا رسول الله أغثني) وفتواه هذه في جريدة الإخوان صفر سنة ١٣٥٢، كما ويرى التقريب مع الرافضة وهذا ديدن الصوفية لأن القبورية تجمعها . كما أنه يدعو للدمقراطية. وله أقوال مخالفة كثيرة .

وحزب الإخوان لا يريدون التوحيد وإنما يريدون جمع الكلمة تحت شعار جماعتهم الخبيثة وحزبهم الشيطاني على حساب كلمة التوحيد والانقياد لله ﷻ والعمل بشريعته والولاء والبراء في الدين.

ويقولون ليس هذا وقت بيان التوحيد لابد من جمع الكلمة حتى مع الرافضة دون النظر للتوحيد،وليس هذا وقت المطالبة بالشريعة ولا بد أن يحكم بها تدرجا .

ولتعلم ما عند رؤوس هذه الطائفة من الشرك الأكبر تعال وانظر إلى قادتها:

فهذه حماس توالي الروافض وتدخل تحتها وترفع شعار الوطنية الفلسطينية وتطمس الهوية الإسلامية وتصرح بعدم الحكم بالشريعة .ولم نتهمها بما لم تقله .

فهذا أحمد يوسف أحد قادتهم يقول في كتابه (الإخوان المسلمون والثورة الإيرانية في فكر الإمامين البنا والخميني) : (الشيعة عز هذا الزمان ، وما العيب أن تكون شيعياً) .

ومشعل قائدهم يصرح في لقاء معه بأن حكومته لن تحكم بالشريعة .

ومرسي الآخر يقول: (قطع يد السارق هذه ما هي الشريعة)، وأنكر الفرق بين النصرانية والإسلام .

قال إسحاق بن راهوية:(أجمع العلماء أن على من دفع شيئا أنزله الله وهو مع ذلك مقر بما أنزل الله أنه كافر) التمهيد لابن عبدالبر ٤/ ٢٢٦.

وحركة النهضة وزعيمها الغنوشي يدعو إلى الحرية السياسية والأخوة الوطنية ونبذ التفريق العقدي والولاء والبراء في الدين . كما في كتابه الحريات في الإسلام .

وفي فتاوى اللجنة الدائمة: (إن من لم يفرق بين اليهود والنصارى وسائر الكفرة وبين المسلمين إلا بالوطن، وجعل أحكامهم واحدة فهو كافر)١/ ١٤٥.

والجيش الحر ومعهم الجبهات الإخوانية الإرجائية وعلى رأسها زهران علوش وعدنان العرعور وغيرهم ينادون بقتال قومي ويصرحون بعدم وجوب الحكم بالشريعة ويدعون لحرب المجاهدين ويجوزون التحالف مع الكفار لقتالهم .

وأوردت هذا عنهم حتى يتبين لأهل التوحيد حقيقة شعاراتهم الزائفة ودعاواهم الكاذبة وليُعلم أن إلههم المعبود هو طاغوت المصلحة .

جماعة الإخوان قسمان :

الإخوان التقليديون : وهم الذين عرفوا بعد ذلك بالسرورية نسبة لمحمد سرور زين العابدين ومن السرية في العمل وأظهروا السلفية والجهاد وإنكار المنكرات والتقرب من أهل العلم والتوحيد .

الإخوان المطوّرون : وهم الإخوان الأولون ورأوا أنه لا مانع من ترك التدين الظاهر حتى وافقوا العصرانية ودعاة الحرية وذلك ليجلبوا الساسة إليهم ولكي يقبل عامة الناس على قسمهم الآخر الذي يصب في نفس فكر الجماعة الأم .

طائفة السرورية : وهؤلاء يرجعون في جماعة الإخوان.

وهم يظهرون السلفية ويدّعون التوحيد والغيرة على الدين والدعوة إلى الله، وهم أخبث الفرق المحاربة للدين والتوحيد والجهاد والكفر بالطاغوت .

وأبرز ما يميزهم:

١- حرب أهل الجهاد ومن يقوم بالتوحيد والكفر بالطاغوت، والطعن في الجهاد وإسقاط رموزه، وتشويه سمعة المجاهدين ولمزهم بالغلو والتكفير .

وقد اتخذوا من حرب المجاهدين الموحدين دينا بعد الحملة الصليبية الأمريكية على الإرهاب والجهاد، وقد افتضح أمرهم حين أعلن المجاهدون في العراق الدولة الإسلامية وسعوا بلا توقف في إفشالها ودعموا الحزب الإسلامي ثم الجيش الإسلامي حتى شكلوا الصحوات لحرب المنهج السلفي، حتى تعاونوا مع الكفار لتحقيق غايتهم، بينما هم في المقابل يناصرون المرتدين ويفضلون حكم الطاغوت على حكم أهل التوحيد، لأنهم علموا أن هذا المنهج سيعيق وصولهم للحكم باسم الدعوة والمصلحة والصحوة ومشروع الخلافة الإسلامية المزعوم ، فأظهرهم الله لأهل التوحيد بفضله ومنته وميز بين الطيب والخبيث وتمايزت الصفوف ، وانكشفوا للمجاهدين وعلماء التوحيد بعد سنين طويلة من مصاحبتهم.

٢- تمييع التوحيد وتجويز الكفر لأجل المصلحة ، والدعوة للدمقراطية، ومناصرة الإخوان والمطالبة بالسكوت عن شرك الإخوان الصريح، وتأييدهم على شرك التشريع والتصويت على شرك دستور.

وقد حالفت السرورية الإخوان وناصرتها بعد قيام ما أسموه بالربيع العربي والمظاهرات وحصول حكم الإخوان على بعض البلدان ضد أهل التوحيد، وظهر وجه الوفاق بينهما حتى قال زعيمهم بعد موافقته للتصويت على دستور مرسي المشرك: (الإخوان نخالفهم ولا نعاديهم)، فأبطلوا التوحيد والولاء والبراء وصدوا عن الجهاد وأقصوا الشريعة وامتنعوا عنها وصرحوا بتركها ودعوا للدمقراطية، وهم بالأمس كانوا ينادون ويطلبون الخروج على الحكام لأنهم لا يحكمون بالشريعة . فلما صار الأمر لهم تركوا الحكم بما أنزل الله . فظهر الأمر ثانية لأهل التوحيد بحقيقتهم فزادت البراءة منهم وظهر تمايز الصفوف أكثر فلله الحمد على ذلك .

وقد ذكّرنا حالهم هذا بحال السلفية البريطانية في ادعاء التوحيد.

وظن كثير من الناس أن هؤلاء تغيروا وهم لم يشعروا أن هذا منهجهم من الأساس إنما استغلوا سذاجة الهمل وترك الولاء والبراء المأمور به معهم .

دخول هذه الفرقة (الإخوان والسرورية) في المرجئة المعاصرة من جهتين.

الأول: أن كثيرا منهم يخرج العمل من الإيمان ، فهو من المرجئة حقيقة.

الثاني : مناصرة المرتدين ، وعدم تكفيرهم ، وتجويز بعض الكفريات ، وحرب التوحيد وأهله، وغيرها مما يلزم منه تثبيت عقيدة الإرجاء.

تنبيه : الإخوان والسرورية قسمان :

الأول : من قال العمل شرط كمال ولا يكفر تاركه ولا يوجد كفر عملي .

الثاني : من قال العمل ركن في الإيمان ويكفر تاركه ، لكن إرجائه من جهة التطبيق فأنكر تكفير المرتدين والحكّام المشرعين بل ناصرهم .

الرابعة : السلفية التقليدية والسلولية من المستهينين بالكفر المجوزين للنكر:

ويدخل مع هؤلاء :

علماء السوء الغاشون المتلاعبون بالدين والفتوى ولصوص النصوص.

والمقلدون من المتعصبين والأتباع الضالين وأهل الأهواء.

وشيوخ الإعلام عباد الشهوة والشهرة والمنصب وطلّاب المال الشرف .

وأكثر من يسمون أنفسهم اليوم بالدعاة ، وهم القُصّاص الذين جاءت الأخبار بذمهم .

والعصرانيون.

تنبيه : بعض الفرق والمذاهب التي انخرطت المرجئة فيها وأيدتها أو خرجت تحت مضلة الإرجاء ، ومنها : الديمقراطية العلمانية اللبرالية ودعاة التقريب والحوار والوسطية والحرية والتسامح ودعاة الإنسانية والوطنية والقومية .

وقد تكلمنا عن هؤلاء في كتابنا الانقياد للشريعة والعمل بالدين.

المبحث الخامس : أدلة المرجئة وشبهاتهم النقلية والعقلية

الشبهة الأولى: إن الإيمان في اللغة التصديق .

ويدل له قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا ﴾ يوسف:١٧ .

*** ويرد عليهم في زعمهم أن الإيمان هو مجرد التصديق من ستة أوجه:**

الأول: لا يسلم أن أهل اللغة نقلوا أو أجمعوا على أن الإيمانَ التصديقُ فإجماعهم يحتاج لإثبات من كلام أئمة اللغة الأوائل .

الثاني: إن لفظ التصديق لا يرادف الإيمان لا لفظاً ولا معنىً ومن ذلك:

١- إن التصديق يتعدى بنفسه دون الإيمان فيقال صدقته ولا يقال آمنته بمعنى صدقته وإنما آمن له.

٢- التصديق يستعمل في كل خبر مشهود أو غائب أما الإيمان فلا يستعمل إلا في الأمور الغائبة غير المشاهدة، فمن قال السماء فوقنا يقال له: صدقت ولا يقال له آمنا لك وآمنا بكلامك وبك ، ولكن يقال صدقنا كلامك .

٣- الإيمان مأخوذ من الأمن الذي هو الطمأنينة وهو قريب من الإقرار لأن كليهما يتضمن إخباراً مع إنشاء الالتزام والانقياد بخلاف التصديق.

٤- إن التصديق خاص بمجرد الأخبار وأما الإيمان فيستعمل في الأخبار وغيرها كالأحكام.

٥- إن الإيمان يستعمل ويختص بالله سبحانه وأما التصديق فبما جاء عن الله فيقال آمنا بالله وصدقنا رسله وكلماته وكتبه ولا يقال صدقنا الله أو صدقنا بالله ومن ذلك الدعاء: «اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك».

٦- إن الإيمان يقابله الكفر وهذا في نصوص لا تحصى وأما التصديق فيقابله التكذيب والكفر أعم من التكذيب.

الثالث: إن التصديق يكون بالعمل كما يكون بالقلب ويدل لذلك قوله تعالى: ﴿ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾ الصافات١٠٥ ﴿ لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا ﴾ الفتح ٢٧، وقوله ﷺ: «والفرج يصدق ذلك أو يكذبه» متفق عليه، وقوله في الإيمان: «ما وقر في القلب وصدقه العمل» أخرجه سعيد بن منصور وابن عدي في الضعفاء.

قال سعيد بن جبير : (الإيمان هو التصديق ... والتصديق أن يعمل العبد بما صدق به من القرآن) تعظيم قدر الصلاة للمروزي ٢/ ٥٦٦.

الرابع: يقال وإن كان الإيمان التصديق فإنه تصديق مخصوص كما يقال في الصلاة في اللغة هي الدعاء وفي الشرع دعاء مخصوص ومثله الحج قصد مخصوص وهكذا الإيمان ليس التصديق بكل شيء وإنما بشيء مخصوص على وجه الخصوص، فيكون الإيمان في كلام الشارع أخص من الإيمان في اللغة، وقد فسر الله الإيمان وقيده ولا يطلق بدون تفسير، فالشارع يستعمل الإيمان إما مقيداً أو مطلقاً ولكنه مفسر.

الخامس: إن الإيمان وإن كان هو التصديق فالتصديق التام يستلزم الواجب من عمل القلب والجوارح فهي لوازم للإيمان وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.

السادس: إن التصديق متفاوت ومتبعض ومتعدد ومتفاضل، ويكون مجملاً ومفصلاً وكاملاً وناقصاً ومتيقناً فيه ومشكوكاً فيه وهذا معلوم حتى بالحس.

وقد ذكر هذه الأوجه ابن تيمية في كتابه الإيمان الأوسط.

الشبهة الثانية : إن الله عطف الأعمال على الإيمان في مثل قوله: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ الشعراء:٢٢٧ والعطف يقتضي المغايرة .

والجواب عنها: أن هذا من عطف الخاص على العام مثل ﴿ حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ البقرة: ٢٣٨.

الشبهة الثالثة : إن الله خاطب الناس بلفظ الإيمان قبل إيجاب العمل .

والجواب: أن العمل قبل إيجابه ليس من الإيمان، وأما بعد إيجابه فيصير من الإيمان والإيمان تكامل بعد نزول الوحي.

الشبهة الرابعة : إن من أسلم ثم مات قبل أن يعمل مات مؤمناً وهذا دليل على عدم دخول الأعمال في الإيمان .

والجواب: أن العمل لم يجب في حقه بعد فلم يدخل في الإيمان، ولو أدرك العمل وامتنع عنه لما كان مؤمناً ، فهو يسلم مع العزم على الانقياد والطاعة والعمل.

الشبهة الخامسة: لو كان العمل من الإيمان لزال الإيمان بزوال بعضه وهذا قول الخوارج . وهذا قالوه لأجل شبهتهم التي هي نفي التركيب في الإيمان .

الشبهة السادسة: قولهم إن الإيمان في القلب واستدلوا لشبهتهم : بمثل قوله تعالى : ﴿ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ المجادلة:٢٢، ﴿ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ المائدة:٤١.

والجواب عليها: أن غاية هذه الأدلة تثبت وجود الإيمان في القلب وأنه الأصل ولا دليل فيها على خروج العمل من الإيمان.

الشبهة السابعة: إن دخول الأعمال في اسم الإيمان مجاز .

وهذه دعوى بدون دليل والمجاز باطل من أصله.

الشبهة الثامنة : استدلال المرجئة ببعض الأحاديث ومنها:

قوله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة» رواه الطبراني بسند ضعيف.

وحديث البطاقة عند أحمد والترمذي.

وما جاء في حديث الجهنميين في الصحيحين وفيه: «بغير عمل عملوه ولا خير قدموه» ، وعند مسلم زيادة ليست في البخاري:«لم يعملوا خيراً قط».

وحديث حذيفة في اندراس الإسلام آخر الزمان ، عند ابن ماجه والحاكم.

وحديث الجارية عند مسلم.

والحديث المتفق عليه: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان».

وإليك الإجابة عن الأحاديث التي يستدل بها المرجئة لمذهبهم :

الأول: إن ما جاء في الحديث: «لم يعملوا خيراً قط» جرياً على ما تعارفت عليه العرب واستعملته في كلامها من نفي الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام لا لانتفائه نهائياً وهذا جواب ابن خزيمة.

الثاني : إنه يوجد خير عنده وعمل صالح أثبته الحديث وغيره ومنها عدم احتراق مواضع السجود، وإنظار المعسرين في الرجل الذي حوسب فلم يوجد له خير وكان يتجاوز وينظر المعسر، والخوف من الله وخشيته عند من أمر بنيه بإحراقه.

الثالث: إن حديث : «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة» قيد في روايات بألفاظ مثل : مخلصاً من قبله موقناً وغيرها، مما يجمع الشروط فيها.

الرابع: إنه يلزم من استدلال المرجئة بالحديث وأخذهم بظاهر اللفظ والقول بالعموم في نفي عمل الخير مطلقاً أنهم لم يقولوا حتى لا إله إلا الله بل ولم يصدقوا

ويؤمنوا، لأن هذه الأمور داخلة في عموم الخير الـذي يفعلـه الإنـسان وإن اسـتثنوا التصديق وخصصوه لزمهم استثناء جـنس الأعـمال والانقيـاد وتخصيـصها لوجـود الأدلة على إثباته، كيف وبعض الروايات أثبتت وجود عمل ظاهر كما تقدم.

الخامس: أن الحديث في فئة معينة وهم الجهلة وأهل البوادي أو حديثو العهـد بالإسلام.

السادس: أو إن هذا الحديث كان في أول الوحي وفـترة مـن الـزمن وقبـل أن تفرض الفرائض وتستقر الشرائع وتشرع الأعمال، وهذا قول الزهري وابن المسيب ولا يصح أن يقال إن الحديث نسخ لأنه لا نسخ في الأخبار.

السابع: إنهم قالوا لا إله إلا الله عند موتهم بقصد التوبة، كما قال البخاري.

الثامن: إن قول لا إله إلا الله والتصديق يدخل الجنة مع توفر الشروط ووجود اللوازم ومنها الانقياد والالتزام والقبول وهذا مثل قوله ﷺ: «من صلى البردين دخل الجنة» فليس على إطلاقه وإنما مع قيد توفر الشروط والأسباب وانتفاء الموانع وهـذا جواب المنذري وابن رجب في كتابه التوحيد.

التاسع: إن قول لا إله إلا الله يدخل الجنة وينفـع مـع الإخـلاص التـام فكـل مسلم معه هـذه البطاقـة «لا إلـه إلا الله» ولكـن لـيس كـل مـن معـه البطاقـة معـه الإخلاص ويدل على ذلك وجود من معه «لا إلـه إلا الله» ويـدخل النـار ، ويـدخل هذا الوجه في السابق.

العاشر: إن الحديث في فعل السيئات وكثرتهـا لا تـرك الحـسنات والفـرائض وجنس الأعمال.

الحادي عشر: إن قول أهل الجنة في الجهنميين من غير عمل عملوه ولا خير قدموه حسب علمهم وليس بياناً للحقيقة، فلهم عمل ولكن أهل الجنة لا يعلمون به فحكموا عليهم بالظاهر وما رأوه من ظاهر حالهم.

الثاني عشر: على فرض استقامة استدلال المرجئة بالحديث وضعف هذه الأوجه فإنه من قبيل المتشابه الذي نرده للمحكم والمحكمات من النصوص والأدلة توجب العمل وتحكم بكفر من ترك جنسه وكفر من لم ينقد ويذعن ويطيع للدين.

هذه أهم الأوجه التي ترد على استدلال المرجئة بالحديث وتجيب عنه وتنقض فهمهم له وتوجه الحديث مع بقية النصوص، وإن كان في بعضها ضعف، وقد أعرضت عن بعض الأوجه التي ذكرت من شُرَّاح الأحاديث لضعفها، كما أعرضت عن الإجابة عن الأحاديث من حيث السند وترجيح الروايات التي ليس فيها بعض الألفاظ المجملة مثل: «من قال لا إله إلا الله» دون التقييد لها باليقين والإخلاص والصدق، وَ«لم يعملوا خيراً قط» .

وهناك أقوال للمرجئة يصوغها البعض على هيئة الأدلة، وعند التحقيق هي أقوال عارية عن الدليل وهي متفرعة عن دليلهم نفي التركيب والتلازم ، ومنها:

١- عدم اجتماع الإيمان مع نفاق وشعبة كفر.

٢- كل كفر فلأجل انتفاء التصديق من القلب.

٣- الإيمان متماثل ولا يتفاضل.

٤- الإيمان يتحقق ويكون كاملاً مع عدم العمل بل ومع وجود الكفر العملي.

الباب الثالث

الخوارج

الفصل الأول : الخوارج القديمة

الفصل الثاني : الخوارج المعاصرة والجدد

الفصل الأول : الخوارج القديمة

الأولى : تعريف الخوارج:

الثانية : الأحاديث الواردة في الخوارج :

الثالثة : زمن خروج الخوارج :

الرابعة : نشأة عقيدة الخوارج:

الخامسة : صفات الخوارج في الأحاديث :

السادسة : عقائد وأفكار:

السابعة: كيفية التعامل مع الخوارج والمنهج اتبعه أمير المؤمنين علي ﷺ معهم :

المسألة الأولى : تعريف الخوارج:

الخوارج هم فرقة من الفرق الإسلامية التي تكفر بالكبائر، وترى الخروج على أئمة العدل من المسلمين وتخرج عن أهل الحق وجماعة المسلمين وتكفيرهم.

سبب تسميتهم بالخوارج :

سموا بذلك لخروجهم على علي ﷺ خاصة، وخروجهم على جماعة المسلمين.

تنبيه : هناك فرق بين الخوارج والبغاة ومن يخرج على أئمة الجور فالأول مبتدع والثاني مخطئ والثالث رأي لبعض أهل السنة.

الثانية : الأحاديث الواردة في الخوارج :

١- عن علي ﷺ قال: قال ﷺ: (يأتي في آخر الزمان : قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة) متفق عليه .

٢- وقال الرسول ﷺ عنهم : (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان). متفق عليه ، كما في بعض ألفاظ حديث أبي سعيد الآتي .

٣- وقال ﷺ عنهم : (شر الخلق والخليقة) رواه مسلم من حديث أبي ذر.

٤- وقال ﷺ عنهم : (شر قتلى تحت أديم السماء) كما عند الطبراني .

٥- عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وأعمالكم مع أعمالهم، يقرؤون القرآن ولا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، تنظر في النصل فلا ترى شيئا، ثم تنظر في القدح فلا ترى شيئا، ثم تنظر في الريش فلا ترى شيئا، وتتمارى في الفوق) . متفق عليه. وروي الحديث بطرق وألفاظ عدة .

٦- عن أبي سعيد قال : بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسما إذ أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل، فقال : ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل، فقال عمر : يا رسول الله ائذن لي فيه فأضرب عنقه، فقال : دعه فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه فما يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضيه وهو قدحه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرث والدم، آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة تدردر، ويخرجون على حين فرقة من الناس).

قال أبو سعيد الخدري : فأشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ، وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتمس فأتي به حتى نظرت إليه على نعت النبي ﷺالذي نعته . متفق عليه .

٧- وقال النبي ﷺ : (تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق). وهذا الحديث صحت بعض أسانيده.

٨- عن أنس بن مالك قال : (كان في عهد رسول الله ﷺ رجل يعجبنا تعبده واجتهاده، فذكرناه لرسول الله ﷺ باسمه فلم يعرفه، ووصفناه بصفته فلم يعرفه، فبينما نحن نذكره إذ طلع الرجل قلنا : هاهو ذا، قال : إنكم لتخبروني عن رجل، إن على وجهه سعفة من الشيطان، فأقبل حتى وقف عليهم ولم يسلم، فقال له رسول الله ﷺ : أنشدتك بالله هل قلت حين وقفت على المجلس : ما في القوم أحد أفضل مني أو أخير مني ؟ قال : اللهم نعم، ثم دخل يصلي، فقال رسول الله ﷺ : من يقتل الرجل ؟ فقال أبو بكر : أنا، فدخل فوجده قائما يصلي فقال : سبحان الله أقتل رجلا يصلي وقد نهى رسول الله ﷺ عن قتل المصلين، فخرج فقال رسول الله ﷺ : ما فعلت ؟ قال : كرهت أن أقتله وهو يصلي، وقد نهيت عن قتل المصلين . قال رسول الله ﷺ : من يقتل الرجل ؟ قال عمر : أنا، فدخل فوجده واضعا وجهه فقال عمر : أبو بكر أفضل مني، فخرج فقال رسول الله ﷺ : مه ؟ قال : وجدته واضعا وجهه فكرهت أن أقتله . فقال : من يقتل الرجل ؟ فقال علي : أنا، قال : أنت إن أدركته . قال : فدخل علي فوجده قد خرج، فرجع إلى رسول الله ﷺ فقال : مه ؟ قال : وجدته قد خرج . قال : لو قتل ما اختلف في أمتي رجلان، كان أولهم وآخرهم .

رواه أبو يعلى والبزار وأبو نعيم في الحلية والبيهقي في الدلائل وغيرهم بأسانيد ضعيفة.

٩- عن عبد الله بن أبي أوفى قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : (الخوارج هم كلاب النار) رواه أحمد وغيره ، وفيه نكارة وسنده منقطع وروي موقوفا.

الثالثة : زمن خروج الخوارج :

زمن خروجهم كان وقت فرقة المسلمين واختلاف علي ومعاوية رضي الله عنهما وما حدث بينهما من قتال في معركة صفين ، وقد ورد الحديث في مسلم قال النبي ﷺ: (تمرق مارقة عند فُرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق) .

وذلك لما رفع جيش معاوية المصاحف ودعوا إلى التحكيم ،فاغتر الخوارج بتلك الدعوة، وحَمْلوا علي على قبولها فقالوا له: أجب إلى كتاب الله ، إلا أن الخوارج انقلبوا ، وأعلنوا البراءة من التحكيم، ورأوه وكفرا، ففارقوا الجماعة رأيا وجسدا، فانحاز اثنا عشر ألفا منهم إلى حروراء من قرى الكوفة، فأرسل إليهم عليٌّ ابن عباس ، فحاورهم ابن عباس، في (التحكيم ، والهدنة ، ومحو علي اسمه من الخلافة) وأجابهم ابن عباس بأن التحكيم جاء في القرآن في شقاق الزوجين وفي الصيد والهدنة فعلها الرسول ﷺ في الحديبية ومحا النبي ﷺ اسمه من وثيقة الصلح، فلجوا في خصامه، فلما جاء علي أجابهم على ما نقموا عليه من أمر الحكمين، وكان مما اعترضوا عليه قولهم: خَبِّرْنا : أَتَراهُ عَدْلاً تَحكيمَ الرجالِ في الدماء ؟ فقال لهم علي: إنا لسنا حكمنا الرجال إنما حكمنا القرآن ، وهذا القرآن إنما هو خط مسطور بين دفتين لا ينطق إنما يتكلم به الرجال . قالوا : فخَبِّرْنا عن الأجل لم جعلته بينكم ؟ قال : ليعلم الجاهل ويتثبت العالم ، ولعل الله يصلح في هذه الهدنة هذه الأمة، لكن الخوارج لم يقتنعوا ثم انحازوا إلى النهروان ، وهي بين بغداد وواسط، وبايعوا عبدالله بن وهب الراسبي إماما لهم، وقتلوا عبدالله بن خباب بن الأرت، وبقروا بطن جاريته، فطالبهم علي بقتلته فأبوا عليه وقالوا كلنا قَتَلَهُ، وكلنا مستحلٌّ دماءكم ودماءهم،

فوعظهم وأنَّبهم ونصح لهم، فأبوا إلا المناجزة والقتال، فقاتلهم بمن معه حتى أفناهم فلم يبق منهم إلا سبعة فيما قيل، تفرقوا في البلاد، ومنهم نبتت بذرة الخوارج مرة أخرى. وقد بقيت الخوارج إلى يومنا.

هذا وقد قتل ابن ملجم الخارجي عليا ﷺ .

الرابعة : نشأة عقيدة الخوارج:

لم يكن للخوارج عند ظهورهم عقائد عرفوا بها فارقوا بها أهل السنة، فقد كانت مفارقتهم للمسلمين متعلقة باعتراضهم على مسألة التحكيم، وقد توسع الخوارج في بدعهم ولم يقفوا بها عند حد، حتى كفَّر بعضهم بعضا.

فالخوارج لم يبدأ بهم الضلال إلا حينما عارضوا النص بالآراء القاصرة، وأقاموا من أهوائهم حكما على تصرفات الشارع، فجاء اعتراض ذي الخويصرة التميمي على النبي ﷺ في قسمته، وقوله له : " اعدل فإنك لم تعدل " ، وكان أول بدعة فكرية اعتنقها الخوارج ، وسار على نهجها من جاء بعده من الحرورية والأزارقة والنجدات والإباضية والعجاردة والثعالبة والصفرية والبهيسية وغيرهم.

وفي عصرنا ظهرت فرق حديثة للخوارج وأقاويل لهم مبتدعة.

الخامسة : صفات الخوارج في الأحاديث :

١- أنهم حرب على المسلمين ويستبيحون قتلهم وسِلْمٌ على الكافرين: (يقتلون أهل الإسلام ويَدَعُون أهل الأوثان) متفق عليه .

٢- قراءة القرآن دون فهمه: (يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم) متفق عليه.

٣- العبادة والزهد : (يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم) متفق عليه .

٤- الغلو في الدين .

٥- يفرقون المسلمين ويشقون عصاهم .

٦- الجهل بالدين

٧- يحسنون القول ويسيئون العمل.

٨- التحليق : (سيماهم التحليق) البخاري

٩- الصِغَر والسفاهة:(حدثاء الأسنان وسفهاء الأحلام) متفق عليه.

١٠- شجاعتهم وتهورهم واندفاعهم وطيشهم .

١١- أنهم شر الخلق : (شر الخلق والخلقية) كما عند مسلم

١٢- أن قتلاهم (شر قتلى تحت أديم السماء) كما عند الطبراني .

١٣- الخروج من الدين:(يمرقون من الدين) الصحيحين.

١٤- دخول النار : (كلاب النار) كما عند أحمد .

السادسة : عقائد الخوارج وأفكارهم :

١ - الخروج على أئمة العدل إذا خالفوا منهجهم وفهمهم للدين.

٢- تكفير أصحاب الكبائر.

٤- تجويز الإمامة العظمى في غير القرشي، فكل من ينصبونه ويقيم العدل فهو الإمام، سواء أكان عبدا أم حرا، عجميا أم عربيا. وذهبت طائفة منهم وهم النجدات إلى عدم حاجة الناس إلى إمام، وإنما على الناس أن يتناصفوا فيما بينهم.

ومما نسب للخوارج الأولى وكفرهم العلماء بها :

١ - البراءة من الخليفتين الراشدين عثمان وعلي رضي الله عنهما.

٢- إسقاط حد الرجم عن الزاني، وإسقاط حد القذف عمن قذف المحصنين من الرجال دون من قذف المحصنات من النساء .

٣- إنكار بعضهم سورة يوسف، وهو من أقبح أقوالهم وأشنعها، وهذا القول ينسب إلى العجاردة منهم، حيث قالوا لا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن.

٤- القول بوجوب قضاء الصلاة على الحائض، فخالفوا النص والإجماع .

ومما ذهبت إليه الخوارج المتأخرة والإباضية :

إنكار العلو ، وبقية صفات الله ، ورؤية الله ، والقول بخلق القرآن .

فصاروا على مذهب المعتزلة ، إضافة لتكفير الفاسق الملي .

وهناك أقوال للخوارج الجدد سنأتي بها.

السابعة: كيفية التعامل مع الخوارج ومنهج علي ﷺ معهم :

أولا : الحوار : وقد بدأ أمير المؤمنين علي ﷺ مع الخوارج به ، فبعث عبد الله بن عباس لمحاورتهم والنظر فيما أخذوا عليه، حيث ذكروا ثلاث خصال ناظرهم فيها عبد الله بن عباس، فرجع منهم ألفان وبقي الآخرون فقتلوا في معركة النهروان.

وهذا ما فعله عمر بن عبد العزيز معهم ، فلما فعلوا ما يوجب قتالهم قاتلهم .

ثانيا : دعوتهم إلى كف أذاهم عن المسلمين إن تمسكوا بعقيدتهم :

قال لهم علي ﷺ بعد أن أظهر الخوارج العناد وعدم قبول الحق: (إلا أن لكم عندي ثلاث خلال ما كنتم معنا : لن نمنعكم مساجد الله، ولا نمنعكم فيئا ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تقاتلونا) رواه البيهقي وابن أبي شيبة .

والحكمة في ذلك محاولة دمج الخوارج في الأمة مع ضمان كف أذاهم عن المسلمين وتسرب عقيدتهم ، لأن هذا قد يزيل اللبس عنهم فيرجعوا عن آرائهم.

وهذه المعاملة ما التزموا جماعة المسلمين ولم يعتدوا .

ثالثا: القتال : وهذا إذا امتدت أيديهم إلى حرمات المسلمين فيجب دفعهم وكف أذاهم عن المسلمين، وهذا ما فعله علي ﷺ حين قتل الخوارج عبدالله بن خباب بن الأرت وبقروا بطن جاريته، فطالبهم بقتلته فأبوا، وقالوا كلنا قتله وكلنا مستحل دماءكم ودماءهم، فسل عليهم السيف حتى أبادهم في وقعة النهروان.

وقد فرح علي ﷺ بقتال الخوارج فرحا شديدا لما سمع من أمر النبي ﷺ بقتالهم ومدح من قاتلهم، بل وعزمه إن هو أدركهم على قتلهم كقتل عاد.

الفصل الثاني : الخوارج المعاصرة والجدد

فرق الخوارج المعاصرة

الأولى : أتباع الخوارج القديمة : الإباضية وغيرهم .

الثانية : الذين سموا أهل التوحيد خوارج لِما معهم من التوحيد.

الثالثة : الخوارج الجدد : من خرج على المسلمين وكفّرهم غلواً وجهلاً .

المسألة الأولى : أقسام الخوارج المعاصرون اليوم : ثلاثة طوائف:

الأولى : الخوارج القديمة : من يكفر بفعل المحرم وترك أي عمل .

وهم اليوم الإباضية في عمان وليبيا والجزائر ومعتزلة اليمن الزيدية .

وهؤلاء أتباع الخوارج الأولى وعقائدهم هي نفسها، وتقدم الكلام عنهم .

الثانية : الذين سموا أهل التوحيد خوارج لِما معهم من التوحيد.

الثالثة: من خرج على المسلمين وكفّرهم غلواً وجهلاً ، وكفّر باللوازم وكفّر بالتسلسل وبما يسوغ الاختلاف فيه ، وأتوا ببدع لم يسبقوا إليها ، وهم الخوارج الجدد لأنهم ابتدعوا طرق في التكفير وبدع في الكفر لم يسبقوا إليها.

وسنأتي على هاتين الفرقتين .

الثانية : سبب ظهور الخوارج الجدد وتاريخهم :

يوجد من أخذ بهذا الفكر نفاقا لحرب الدين ممن أنشأهم الحكام المرتدون لحرب الجهاد وكانوا ضباطاً في استخبارات المرتدين ودخلوا في صفوف المجاهدين في أفغانستان وغيرها.

وقد تأثر بهم بعض السطحيين الجهال من المجاهدين والسلفيين ، وهم دعاة السلفية من الجامية والمداخلة القتاتين.

كما يوجد من أخذ بفكر الخوارج وغلا في الدين ديانة ، نتيجة ظهور المرتدين وحربهم للمسلمين بيد علماء السوء المنافقين ، وغيرها من الأسباب.

وقد فرخت هذه العقيدة في ساحات القتال وكان بعضهم يترك القتال ويشتغل بتكفير المجاهدين فصدق فيهم الحديث : (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان) متفق عليه .

كما ترعرعت وتعرعرت هذه العقيدة في سجون الطواغيت ، حتى آذى هؤلاء الموحدين ، كما آذى أولئك المجاهدين .

الثالثة : وإليك الكلام عن الخوارج المعاصرة اليوم ثلاثة طوائف:

الأولى: الذين سموا أهل التوحيد خوارج.

الثانية: الخوارج الجدد الغلاة الذين كفروا المسلمين غلواً وجهلاً .

الثالثة: الخوارج القديمة : وتقدم الكلام عنهم .

الطائفة الأولى : الخوارج الذين سموا أهل التوحيد خوارج وكفروهم.

وهم الذين كفروا من قام بالتوحيد لِما معه من التوحيد .

وهذه الفرقة قديمة ومعاصرة وكل يوم يتجدد شعارها وتغير ثوبها ، فبالأمس كان خصامنا (نحن أهل السنة) معها في تكفير عباد القبور .

وقد شكا ابن القيم منهم :

من ليّ بمثل خوارج قد كفّروا بالذنب تأويلاً بلا إحسان

وخصومنا قد كفرونا بالذي هو غاية التوحيد والإيمان

واليوم خصامنا معها في تكفير المشرعين وموالين اليهود والنصارى والحكام بغير ما أنزل الله والمشركين المرتدين من عباد الدستور وعبيدهم من علماء القصور.

فأولئك كان اسمها الصوفية وهؤلاء تسموا بالسلفية.

وهم على درجتين :

١- من قال عن المجاهدين الموحدين بأنهم خوارج .

٢- من زاد على تبديعهم إلى تكفيرهم.

ووجه تبديعهم لأهل التوحيد وتكفيرهم علتين:

الأولى : لأننا لا نعظم الأنبياء والأولياء ولا نحبهم ، كما زعم خصومنا.

وقصدهم بالتعظيم عبادة الأولياء ودعاء الأموات من دون الله .

الثانية : لأننا استحللنا دماء المسلمين ، ويقصدون المشركين والمرتدين من الروافض وعباد القبور وعباد طاغوت الدستور ومن يتولى الصليبيين.

والعلة الأولى للصوفية والثانية لدعاة السلفية .

وهؤلاء الخلوف دعاة السلفية وعلماء السلاطين شابهوا من سبقهم من علماء الصوفية والدولة العثمانية وعلماء المأمون الذين طالبوا بقتل أهل السنة.

وقد قام بهذه العقيدة أربع طوائف :

الأولى : الصوفية القبورية .

الثانية: علماء السوء وفقهاء السلطان من أصحاب المعالي والهيئات الشرعية واللجان الرسمية الدينية الحكومية مكفري من كفّر الحكّام المتحاكمين للطاغوت.

الثالثة: الخلوف (الجامية والمداخلة) ، وتسموا زوراً بالسلفية، وهم أتباع محمد أمان الجامي وربيع بن هادي المدخلي ، وقد أُنشئت هذه الجماعة لحرب أهل التوحيد.

الرابعة : بعض السروية ، الذين قام مذهبهم على حرب الجهاد وأهله .

والكلام عن الخلوف والسرورية فصلته في عقيدة المرجئة المعاصرة.

وبينت وجه تناقضهم وجمعهم بين عقيدة الخوارج والمرجئة في وقت واحد.

حكم هذه الطائفة الخارجية :

كل من يسمي أهل التوحيد بالخوارج لأنهم يكفرون المشركين المرتدين فهو كافر بلا خلاف ، لأنه رمى دين الرسول ﷺ بأنه باطل .

هذا في من بدعهم وضللهم أما من كفرهم فهو أشد كفرا ونفاقا .

قال الشيخ عبد الله بن محمد عن مكفر الموحدين: (فمن أنكر ذلك وأبغضه وسبه وسب أهله وسماهم بالخوارج فهو الكافر حقا الذي يجب قتاله) الدرر ١٨١ .

قال الشيخ عبد اللطيف : (فمن كفّر المسلمين أهل التوحيد أو فتنهم بالقتال والتعذيب فهو من شر أصناف الكفار) الدرر ١٢/ ٢٦٢.

مسألة : تسمية الموحدين بالخوارج سنة إرجائية جهمية متبعة :

إن تسمية الطائفة المنصورة أهل التوحيد والجهاد أهل السنة بالخوارج سنة جهمية خارجية متبعة، قد رمي بها إمام أهل السنة أحمد بن حنبل والإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم والإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه وهاهم اليوم خصومنا في زماننا يسمون الموحدين بالخوارج التكفيريين ، وأسوق لك من كلام العلماء ما عساه أن يكون سلوة لك زمن الغربة.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: (فإن الذي نكفر: الذي يشهد أن التوحيد دين الله ثم بعد هذا يكفر أهل التوحيد، ويسميهم الخوارج . وقد ذكر ابن عبد الهادي في مناقب شيخ الإسلام لما ذكر المحنة التي نالته بسبب الجواب في شد الرحل، فالجواب الذي كفروه بسببه ذكر أن كلامه في هذا الكتاب أبلغ منه، فالعجب إذا كان هذا الكتاب عندك والعلماء في زمن الشيخ كفروه بكلام دونه فكيف بالمويس وأمثاله لا يكفروننا بمحض التوحيد ؟

وذكر ابن القيم في النونية ما يصدق هذا الكلام لما قالوا له إنك مثل الخوارج رد عليهم بقوله :

من ليّ بمثل خوارج قد كفرّوا   بالذنب تأويلاً بلا إحسان

ولهم نصوص قصروا في فهمها   فأتوا من التقصير في العرفان

وخصومنا قد كفرونا بالذي   هو غاية التوحيد والإيمان

قال الشيخ عبد اللطيف : (فمن كفّر المسلمين أهل التوحيد أو فتنهم بالقتال والتعذيب فهو من شر أصناف الكفار) الدرر ١٢/ ٢٦٢.

قال الشيخ عبد الله بن محمد : (فمن أنكر ذلك وأبغضه وسبه وسب أهله وسماهم بالخوارج فهو الكافر حقا الذي يجب قتاله حتى يكون الدين كله لله بإجماع المسلمين كلهم) الدرر ١٨١ .

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: (فصار من هؤلاء المشركين من يكفّر أهل التوحيد بمحض الإخلاص والتجريد وإنكارهم على أهل الشرك والتنديد فلهذا قالوا أنتم خوارج مبتدعه وكفرتم أمة محمد كما أشار ابن القيم إلى مثل هذه الحال في زمانه بقوله : وخصومنا قد كفرونا بالذي هو غاية التوحيد والإيمان

وهذا الرجل قد أخذ بطريقة من يُكفر بتجريد التوحيد ، فإذا قُلنا :لا يُعبد إلاَّ الله ولا يُدعى إلاَّ هو ،ولا يُرجى سواه ولا يُتوكل إلاَّ عليه ،ونحو ذلك من أنواع العبادة التي لا تصلُح إلاَّ لله، وأن من توجه بها لغير الله فهو كافر مشرك،قال ابتدعتم وكفرتم أمة مُحمد ، أنتم خوارج ، أنتم مبتدعة) الدرر ١١/ ٤٤٨ .

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن : (وقد غلط كثير من هذه الأعصار وظنوا أن من كفّر من تلفظ بالشهادتين فهو من الخوارج وليس كذلك بل التلفظ بالشهادتين لا يكون مانعا من التكفير ..) الدرر ١٢/ ٢٦٣ .

قلت ما أشبه الليلة بالبارحة بليالي ابن حنبل وابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب وعلماء أهل السنة في كل زمان مع أعدائهم أولياء الطاغوت .

فالعجيب من أهل الإرجاء إنكارهم على أهل العلم تكفير من أظهر السب والسخرية بالدين وجعلهم من يكفّر عباد القبور والمشرعين للقوانين والحاكمين بها والموالين للكفار المظاهرين لهم من الخوارج الذين تستباحُ دماؤهم ويجب تكفيرهم.

حال الخوارج أدعياء السلفية والتوحيد:

قال تعالى عن أهل الشرك: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ الزمر: ٤٥.

ومن تأمل حال المشركين في كل زمان ومكان وجد هذه الصفة المطردة تجمعهم ، فكم من عباد القبور من يزهدون في المساجد وتضيق صدورهم فيها ويستبشرون بالمشاهد والقبور، وكم من الممجدين للطواغيت ومحاكم الكفر والإلحاد والشرك والذين يعتبرونها من سلّم الرقي والنجابة والحضارة بينما تضيق صدورهم بأحكام الشريعة ، وكم من أولئك الموالين للكفرة والملاحدة يفرحون برؤيتهم ويصاحبونهم ويصدقون في مصادقتهم ومحبتهم والتودد لهم وإذا رأوا أهل التوحيد والسنة والجهاد قامت قيامتهم وظهرت عليهم آيات الكفر بهم وصرحوا بعداوتهم ولمزهم وهمزهم والشماتة بهم وسلقوهم بألسنة حداد.

فهم أعزة على المؤمنين الموحدين أذلة على المشركين والمرتدين والمنافقين، فهم خوارج مكفرون لأهل التوحيد مرجئة غلاة مع المرتدين والمشركين، حتى جعل بعضهم من يكفّر عباد القبور والمشرعين للقوانين والحاكمين بها والموالين للكفار والمظاهرين لهم من الخوارج الذين تستباحُ دماؤهم ويجب تكفيرهم، فقلبوا وجه المجن وانقلبوا على أهل التوحيد ، فبدل أن يكفّروا المرتدين كفّروا الموحدين .

فهؤلاء رحمك الله خصوم التوحيد وأهله في كل زمان فما أعداء إمام الدعوة محمد بن عبدالوهاب وقبله شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ورميهم من أرباب الرفض والتصوف بأنهم خوارج تكفيريون عن مرجئة زماننا عنهم ومنهم ببعيد.

الطائفة الثانية : الخوارج الجدد :

وهم من خرج على المسلمين وكفّرهم غلواً وجهلاً ، ويكفر باللوازم وكفّر بالتسلسل وبما يسوغ الاختلاف فيه ، وأتوا ببدع لم يسبقوا إليها .

وهذه الطائفة نشأ كثير منها في الأصل في سجون الطواغيت ، فكان منها جماعة التكفير والهجرة التي أسسها شكري مصطفى وقتل سنة ١٣٩٨ في مصر.

كما ظهر أصحاب هذا الفكر في ساحات الجهاد وكان بعضهم يترك قتال الكفار ويشتغل بتكفير المجاهدين فصدق فيهم الحديث : (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان) متفق عليه . وقد نال أذاهم الموحدين والمجاهدين.

بعض عقائدها الجديدة :

١- التساهل في التكفير ، والتسرع فيه والجرأة عليه .

٢- الأصل في الناس الكفر .

٣- الشعب المحكوم بحاكم مرتد كفار كلهم .

٤- تكفير كل من لا يكفر أعيان المرتدين بإطلاق .

٥- تكفير من لا يبايع جماعتهم.

٦- تكفير كل من قاتل المجاهدين، وعدم التفريق بين المرتدين والبغاة.

٧- عدم اعتبار موانع التكفير والعذر بالجهل في المسائل الخفية.

٨- التكفير دون النظر في ضوابط التكفير .

٩- عدم التفريق بين التكفير المطلق وتكفير المعين .

١٠- التكفير بالشبهة دون التثبت من وقوع المعين في الكفر.

١١- تعميم التكفير لبعض الجماعات من دون ظهور مناط الكفر في جميعهم.

١٢- التكفير بلوازم الأقوال من غير النظر في مناط التكفير.

١٣- التكفير بالتسلسل.

١٤- تكفير الساكت عن المرتدين بدعوى الرضا بكفرهم .

١٥- تكفير المخالف في المسائل الخلافية .

١٦- التكفير بما ليس بمكفر .

١٧- تكفير من لا يهاجر .

١٨- التكفير بكل صور موالاة الكفار دون تفريق .

١٩- تكفير أولاد المرتدين بإطلاق.

٢٠- تكفير العامل في الحكومات المرتدة مطلقاً.

٢١- إذا كانت الدار دار كفر أو ردة فمن فيها من المسلمين يعتبرون كفارا.

وقد بينا هذه المخالفات في كتاب ضوابط التكفير.

تنبيه : يحتج بعض من يقول أن بلاد المسلمين أهلها كفار لأن ديارهم صارت دار كفر ، بتكفير أئمة الدعوة للأتراك وأن ديارهم ديار الشرك .

والجواب: أن تكفير العلماء للدولة التركية تكفير لحكامها وعساكرهم وليس للشعب والمجتمع التركي، وكون الديار ديار شرك لوجود القبور فيها وعبادتها لا يعني تكفير كل من في الدار من المسلمين .

تنبيه: ليس كل من قال ببعض أقوال الخوارج من المجاهدين يحكم عليه بأنه من الخوارج ، لكن يقال فيه غلو وفيه شيء من مذهب الخوارج.

تحذير : يحاول جهمية زماننا وعلماء السوء أن يخلطوا بين هؤلاء الخوارج الغلاة الذين غلو في تكفير الناس الذين كفروا بالكبائر وكفروا باللوازم وبالتسلسل وبالعموم وجعلوا الأصل في أهل الإسلام الكفر، ولم يبقوا إلا من هو مبايع لهم وتحت دائرتهم ، وبين الموحدين الذين يكفرون ويقاتلون المرتدين لأنهم وقعوا في الكفر وقامت عليهم الحجة وانتفى المانع عنهم.

وجعلوا من يحمل فكر الخوارج والغلو الذين يظهرون التوحيد والكفر بالطاغوت وتكفير المشركين والمرتدين ، فجعلوا التوحيد كفراً ليلبسوا على الجهال .

وخلطوا عمدا بين هذا المذهب الرديء وبين مذهب أهل التوحيد مع وجود الفرق بين المذهبين وعدم التلازم بينهما، وهذا ليس ضاراً ولا مثبطا لأهل التوحيد.

ومنهجنا منهج أهل السنة والجماعة وهو فعل الذي أمرنا الله ﷻ به وهو التكفير المبني على التبيين والتثبت فإذا تبينا وتثبتنا وبانت لنا الأدلة وتحققت البراهين وقامت الحجة وزالت الشبهة وتوفرت الشروط وانتفت الموانع وجب علينا التكفير ولا يجوز لنا خلاف ذلك .

ونخالف ما عليه مرجئة العصر المخذلون ومن سايرهم من علماء السوء، حيث زينوا الكفر والردة ولم يكفروا الأعيان مطلقاً وأغلقوا باب أحكام المرتد والتكفير، مع أن هؤلاء يرون الكفر البواح ظاهراً ومع ذلك لا يكتفون بالسكوت عن المرتدين وإنما يدافعون عنهم وينكرون على من يكفرهم، بل صار من يكفّر المرتد عندهم قد ارتكب ناقضاً من نواقض الإسلام في نظرهم وصار عندهم المعيار أن من يتكلم في المرتدين المشركين فهو تكفيري خارجي ويلمزونه كما لمز من سبقهم .

مسألة : حكم تكفير الخوارج:

اختلف أهل السنة فيهم على قولين :

الأول : من لم يكفرهم .

وهذا الثابت عن علي ﷺ عندما سئل عن تكفيرهم فقال: من الكفر فروا .

ولا شك أن كلامه عن الخوارج الذين اقتصروا على تكفير الفاسق تأولاً .

الثاني : من قال بكفرهم ، وممن كفرهم الطبري والبخاري .

قال ابن تيمية : (فإن الأمة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم ، وإنما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين) الفتاوى ٢٨/ ٥١٨ .

والتحقيق فيهم : أن الخوارج على قسمين :

الأول : من يكفر أصحاب الكبائر ويخرج على أئمة المسلمين بالشبهة .

فهذا لا يقال بكفره ، على الصحيح.

الثاني : من ذهب منهم إلى أقوال كفرية وهي :

١- تكفير الصحابة ، فلا شك في كفر هؤلاء لأنهم كذبوا الله تعالى.

٢- من أنكر الصفات والعلو والرؤية كالإباضية، وهؤلاء كفار أيضا .

٣- من يكفر أهل التوحيد لأجل ما معهم من التوحيد والكفر بالطاغوت.

الفهرس